

Distr.: General
16 May 2001
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان



الدورة السنوية لعام ٢٠٠١

١١-٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠١، نيويورك

البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت

التقرير السنوي لمدير البرنامج عن عام ٢٠٠٠

التقرير السنوي لمدير البرنامج عن عام ٢٠٠٠

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	٥-١	أولا - مقدمة
٣	١٨-٦	ثانيا - الرؤية
٩	١٢٣-١٩	ثالثا - النتائج
٩	٦٩-١٩	ألف - السياسات والتركيز
٤٠	١٠٥-٧٠	باء - الشراكات
٥٣	١١٤-١٠٦	جيم - البشر
٥٧	١٢٣-١١٥	دال - الأداء
٦٠	١٤٤-١٢٤	رابعا - الصناديق التي يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٦٠	١٢٧-١٢٤	ألف - متطوعو الأمم المتحدة
٦١	١٢٩-١٢٨	باء - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية
٦٢	١٣٢-١٣٠	جيم - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة
٦٣	١٣٨-١٣٣	دال - برنامج تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني
٦٥	١٤٠-١٣٩	هاء - الوحدة الخاصة المعنية بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية
٦٦	١٤٤-١٤١	واو - صناديق وبرامج خاصة في مجالي الطاقة والبيئة
٦٧	١٦٣-١٤٥	خامسا - الموارد

أولا - مقدمة

- ١ - شهد عام ٢٠٠٠ تغييرا مفاجئا في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على جبهتي الإدارة والبرامج، وفي صياغة رؤية مدير البرنامج، وفي الاستجابة للتحديات والفرص الجديدة الكبيرة في ساحة التنمية العالمية. ويجري حاليا تنفيذ إصلاحات داخلية ولكن هناك المزيد من التقدم الذي يتعين الإبلاغ عنه.
- ٢ - وتميز العام أيضا بزيادة التنام الحملة الدولية للقضاء على الفقر، مع التركيز بوضوح على تعزيز النمو الاقتصادي لصالح الفقراء والعملة الأكثر شمولاً. وهذا التقارب بين البلدان المانحة والبلدان التي تنفذ بها البرامج جرى الإعراب عنه وصياغته في عدد كبير من المنتديات التي عقدت احتفالاً بالألفية الجديدة؛ وفي تقارير عديدة رئيسية تناولت طبيعة النمو الاقتصادي؛ وربما الأكثر وضوحاً في زيادة المطالبة بأن يكون للفقراء صوت في تحديد شكل تنميتهم وأن تتم بواسطتهم.
- ٣ - وحددت ثلاث مبادرات رئيسية وتيرة عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠٠٠. وتمثلت الأولى في التنفيذ الجاري للخطط الاستشرافية لمدير البرنامج، للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣، والتي قدمت إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٠. وتضمنت الثانية التزام زعماء العالم، بواسطة إعلان الأمم المتحدة للألفية المعتمد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، بمجموعة من الأهداف والغايات، والتي يتمثل دور البرنامج الإنمائي بالنسبة لعدد كبير منها في العمل كعامل حفاز وداعية. وتمثلت الثالثة في عقد الاجتماع الوزاري الأول بشأن البرنامج الإنمائي في نيويورك في ١١ أيلول/سبتمبر. وشهد هذا الحدث غير المسبوق وزراء التعاون الإنمائي والخارجية من البلدان المانحة والبلدان التي تنفذ بها البرامج الذين أعربوا عن تأييدهم القوي للتغيرات الجارية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- ٤ - وتولد عن هذه الأحداث الثلاثة وتوافق الآراء المتنامي جدول أعمال يمثل تحدياً للبرنامج الإنمائي، وتحتل مكان الصدارة في الأهداف الإنمائية الدولية التي حددها مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن في آذار/مارس ١٩٩٥ وأعاد تأكيدها مؤتمر قمة الألفية. وسيحتاج تحقيق هذه الأهداف بذل جميع أصحاب المصالح في البلدان النامية والبلدان المانحة والمؤسسات الدولية جهداً متضافراً. ولبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دور خاص لكفالة أن جهود الأمم المتحدة وشركائها مركزة وفعالة. وتعتبر الشراكات لمكافحة الفقر تدعيماً لجميع الإجراءات، بمساعدة من البرنامج الإنمائي عن طريق قيادته للمسيرة، كما أوضحت ذلك المبادرات التي اتخذها في عام ٢٠٠٠.

٥ - وتقوم هذه الوثيقة، التي تبني على التقرير السنوي الذي يركز على النتائج، بإبراز العناصر الرئيسية للرؤية التي تدعم الخطط الاستشرافية لمدير البرنامج: السياسات والتركيز؛ والشراكات؛ والبشر؛ والأداء. ويحتوي الفصلان الرابع والخامس على معلومات عن الموارد والصناديق والبرامج التابعة للبرنامج الإنمائي.

ثانياً - الرؤية

٦ - بلغ سكان العالم مؤخراً ستة بلايين نسمة في بداية عام ٢٠٠٠، يعيش من بينهم خمسة بلايين نسمة في البلدان النامية أو في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول. ويعيش أكثر من بليون نسمة على أقل من دولار واحد يومياً. ويعتبر الفقر مشكلة قديمة جداً ولكنها تبرز مجدداً على مشارف الألفية: أوضحت أن المظالم الهائلة في توزيع الثروة والفرص المتاحة وفرص الحياة أصبحت ذات أولوية عالمية. وتعتبر العولمة شاغلاً رئيسياً للعقد الماضي ولكن منذ وقوع الأزمات المالية العالمية للفترة ١٩٩٧-١٩٩٨، كان هناك إحساساً زائداً بأن للعولمة جانب مظلم. وسادت هذه الشواغل في مؤتمر سياتل الوزاري لمنظمة التجارة العالمية خلال الجهود التي بُذلت لبدء جولة الألفية للمفاوضات التجارية الشاملة وفي مواقع أخرى؛ ووجدت صوتاً بناء بدرجة أكبر في مؤتمر قمة الألفية، حيث تعهد زعماء العالم بتحقيق التوازن.

٧ - وتتيح العولمة فرصاً للنمو والتقدم في البلدان النامية ولكن لا يمكن اغتنام هذه الفرص بسهولة. وبعيداً عن تحقيق توزيع عادل لفوائدها، سواء فيما بين البلدان أو داخلها، فإن العولمة الطليقة يمكن أن تؤدي إلى تفاقم عدم المساواة والاستبعاد. ويتمثل التحدي في مساعدة البلدان النامية في اتخاذ موقف المستغل لاحتلال العولمة بطريقة تؤدي إلى زيادة النمو لصالح الفقراء إلى الحد الأقصى والتوزيع العادل لفوائده، دون تقييد خياراتها السياسية صراحة أو إجبارها على ارتداء سترة ضيقة تتمثل في الشروط الاجتماعية والاقتصادية الكلية. ولا تعني حقائق العولمة وعصر المعلومات أن خيارات السياسات في المجالات الرئيسية قد تحددت مسبقاً بطريقة ما أو غير مكرثة لأصوات وخيارات المستفيدين المفترضين.

٨ - ويتمثل العمل الأساسي للبرنامج الإنمائي في تعزيز خيارات السياسات للبلدان النامية. ويقدم البرنامج الإنمائي، باعتباره مصدراً موثوقاً به للمشورة المستندة إلى المعرفة وداعية لاقتصاد عالمي أكثر شمولاً، الأموال ويساعد البلدان النامية على اجتذاب المعونة واستخدامها بفعالية. وفي حين أن حجم وتأثير تدفقات المعونة الرسمية صغير بالمقارنة بالعوامل الأخرى المؤثرة على التنمية، فإن دور وكالة إنمائية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لا يتمثل فقط في الدعوة إلى الخيارات لصالح الفقراء والجمهور بكيفية توجيه المعونة

ولكن أن يضطلع بعمل مماثل فيما يتعلق بجميع العوامل الأخرى التي تؤثر على التنمية، مثل تدفقات رأس المال الخاص والتجارة الدولية. ويعتبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الوكالة الإنمائية للبلدان النامية. وتشعر البلدان التي تنفذ بها البرامج بالتقدير لوجوده في حد ذاته باعتباره داعية للفقراء على الساحة الدولية.

٩ - وليس من السهل فهم كيفية تشكيل وتقييد العولمة للخيارات التي تواجه المجتمعات المحلية فيما يتعلق بتنميتها. وجرت مناقشات كبرى خلال عام ٢٠٠٠ بشأن قضايا مثل تخفيف عبء الديون، ونوعية النمو الاقتصادي، وطبيعة الأزمة العالمية لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والصلات بين التنمية والسلام؛ وكشفت هذه المناقشات عن مدى تعقيد القضايا التي تواجه البلدان النامية اليوم وتنوع الآراء بشأن كيفية مواجهة هذه التحديات. وتبين الحقيقة المطلقة أنه يمكن أن تكون لدى البلدان ذات معدلات النمو المتطابقة معدلات شديدة التنوع لحفض حدة الفقر، نتيجة لخيارات السياسات التي قامت بها. وهناك حاجة مطلقة أكثر من أي وقت مضى لشريك موثوق به، يقدم مشورة جيدة، ويستقي معلوماته ليس فقط من أحدث أفكار الخبراء ولكن أيضا من آراء أصحاب المصالح الحقيقيين، أي الفقراء. والبرنامج الإنمائي مهياً للاضطلاع بهذا الدور وجرى الاضطلاع بمعظم التغيير المؤسسي الذي جرى في عام ٢٠٠٠ مع وضع هذا الهدف في الاعتبار.

مؤتمر قمة الألفية

١٠ - اغتنمت الأمم المتحدة مناسبة قدوم ألفية جديدة لدعوة عدد غير مسبوق من زعماء العالم إلى نيويورك لحضور سلسلة من الأحداث الرفيعة المستوى في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وحضر ١٤٧ رئيس دولة وحكومة و ١٩١ دولة إجمالا. ونظمت سلسلة من المشاورات مع زعماء المجتمع المدني والزعماء الدينيين من جميع أنحاء العالم في الأشهر السابقة على مؤتمر قمة الألفية في جهد يرمي إلى توسيع وتعميق المناقشة. واعتبرت المناقشة في مؤتمر قمة الألفية تذكرا قوية بشواغل أغلبية سكان العالم؛ وسادت المناقشة قضايا مثل العولمة، وتخفيف عبء الديون، والبيئة، والشفرة الرقمية، والحكم العالمي، والسيادة، والقضاء على الفقر وأدرجت في نهاية المطاف في إعلان الألفية.

١١ - ووضع إعلان الألفية الفقر في قلب أهداف المجتمع الدولي في القرن المقبل. والتزم زعماء العالم في الإعلان بمجموعة من الأهداف المنطوية على رؤية لمعالجة الفقر والمرض والتخلف. وترمي هذه الأهداف إلى اغتنام فرصة التنمية العالمية في القرن الحادي والعشرين. وهي تحول التركيز من المدخلات إلى النتائج وبذلك تُلقى على عاتق الأمم المتحدة والبرنامج الإنمائي بصفة خاصة بمهمة هائلة بالنسبة للسنوات المقبلة. ومنظومة الأمم المتحدة على استعداد للمساعدة في تصميم وشن حملة جديدة على الصعيدين العالمي والوطني وصعيد المجتمعات المحلية لرصد وقياس النتائج.

الإطار ١ - إعلان الألفية: الالتزامات والأهداف الرئيسية

تعد وثيقة إعلان الألفية من المعالم. وقد اعتُمدت في مؤتمر قمة الألفية - المعقود في الفترة من ٦ إلى ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ في نيويورك - وهو يعكس شواغل ١٤٧ رئيس دولة وحكومة و ١٩١ دولة إجمالاً، الذين شاركوا في أكبر تجمع لزعماء العالم على الإطلاق. ووضع الإعلان على مدى أشهر من المحادثات، مع إيلاء الاعتبار لجلسات الاستماع الإقليمية ومنتدى الألفية، والذين أتاحوا سماع أصوات الشعوب. وبعد تغطية المجالات الرئيسية لعمل الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم، وضع زعماء العالم أهدافاً محددة، تعمل على تعزيز أهداف التنمية الدولية التي بزغت من المؤتمرات العالمية لتسعينات القرن الماضي وتزويدها بقرارات جديدة:

- أن تخفض إلى النصف، بحلول سنة ٢٠١٥، نسبة سكان العالم الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد، ونسبة سكان العالم الذين يعانون من الجوع، ونسبة السكان الذين لا يستطيعون الحصول على المياه الصالحة للشرب أو دفع ثمنها.
- أن تكفل بحلول ذلك العام نفسه، أن يتمكن الأطفال في كل مكان، سواء الذكور أو الإناث منهم، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي، وأن يتمكن الأولاد والبنات من الالتحاق بجميع مستويات التعليم على قدم المساواة.
- أن ينخفض معدل وفيات الأمهات، بحلول ذلك العام نفسه، بمقدار ثلاثة أرباع، ووفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار ثلثي معدلها الحالية.
- أن يوقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ووباء الملاريا والأمراض الرئيسية الأخرى التي يعاني منها البشر وشروعها في الانحسار بحلول ذلك التاريخ.
- تقديم مساعدة خاصة إلى الأطفال الذين أمسوا يتامى بسبب فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).
- تحقيق تحسن كبير في حياة ١٠٠ مليون شخص على الأقل من سكان الأحياء الفقيرة وفقاً لما اقترح في مبادرة "مدن خالية من الأحياء الفقيرة"، وذلك بحلول عام ٢٠٢٠.
- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة باعتبارهما وسيلتين فعاليتين لمكافحة الفقر والجوع والمرض، ولحفز التنمية المستدامة فعلاً.
- وضع وتنفيذ استراتيجيات تتيح للشباب في كل مكان فرص حقيقية للحصول على عمل لائق ومنتج.
- تشجيع صناعة المستحضرات الطبية على جعل العقاقير الأساسية متاحة على نطاق أوسع ومتيسرة لجميع الأشخاص الذين يحتاجون إليها في البلدان النامية.

- إقامة شراكات متينة مع القطاع الخاص ومع منظمات المجتمع المدني، سعيًا إلى تحقيق التنمية والقضاء على الفقر.
- ويضطلع البرنامج الإنمائي بدور فريد كعامل حفاز وداعية في تحقيق أهداف إعلان الألفية.

الاجتماع الوزاري

١٢ - عُقد الاجتماع الوزاري للبرنامج الإنمائي في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ولم يجتمع على الإطلاق في تاريخ البرنامج الإنمائي مثل هذا العدد الكبير من الممثلين الرفيعي المستوى من البلدان التي تنفذ فيها البرامج والبلدان المانحة لإجراء محادثات بشأن دور وأداء ومستقبل البرنامج الإنمائي. وضم المشاركون أكثر من ٤٠ وزيراً للخارجية والتعاون الإنمائي، بالإضافة إلى عدد كبير من وزراء الدولة والسفراء وكبار المسؤولين. وإجمالاً، مثلت ٦٧ دولة، و ٤٥ من البلدان التي تنفذ فيها البرامج و ٢١ من البلدان المانحة. وتمثل الغرض من الاجتماع في إجراء مشاورات مع الشركاء في الحكومات بشأن التوجه الجديد للبرنامج الإنمائي والسعي إلى سبل تعزيز الاعتراف بالبرنامج الإنمائي ودعمه على الصعيد القطري وفي المنتديات الدولية الرئيسية.

١٣ - وسيطرت خمسة مواضيع على أعمال الاجتماع: الأول، الدعم القوي لدور الأمم المتحدة في التنمية وللحاجة إلى إعادة بناء الإرادة السياسية لدعم ذلك الدور؛ والثاني، توافق الآراء غير العادي فيما بين البلدان التي تنفذ بها البرامج والبلدان المانحة بشأن التوجه الجديد والإصلاحات الجديدة في البرنامج الإنمائي؛ والثالث، للبرنامج الإنمائي مزايا نسبية، وفي مقدمتها ثقة البلدان النامية، التي يتعين الحفاظ عليها واستخدامها كأساس لحفز إقامة شراكات؛ والرابع، الحاجة إلى استمرار الخطوات التي يتخذها البرنامج الإنمائي لتحسين الأداء ونتائج التنفيذ، دون المساس بمزاياه النسبية؛ والخامس، الحاجة إلى تسوية حالة موارد البرنامج الإنمائي. واختار عدد كبير من المشاركين إبراز المفارقة المتمثلة في انخفاض قاعدة الموارد الأساسية للبرنامج الإنمائي في سياق توافق الآراء العالمي البازغ حول الحملة الرامية إلى إنهاء الفقر العالمي. ويجعل الطابع المتعدد الأطراف والوجود العالمي من البرنامج الإنمائي وسيلة مثالية لحفز العمل المتعلق بأهداف مكافحة الفقر التي أعادت تأكيدها جمعية الألفية. وربما كانت أكثر التداعيات إقناعاً في المؤتمر الوزاري هي تلك الخاصة بوزراء البلدان التي تنفذ بها البرامج، والذين وصفوا الدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي لشعوبهم بطريقة مخلص - وحتى حماسية.

الإطار ٢ - مقتطفات من كلمة الأمين العام في الاجتماع الوزاري للبرنامج الإنمائي في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠

كانت التنمية إحدى المهام الرئيسية للأمم المتحدة منذ البداية تماما . . . لكي تدركوا ما الذي جعل خدمات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ذات قيمة فريدة. ويتمثل أحد جوانبها في أن البرنامج الإنمائي شبكة عالمية، وهو موجود في الواقع في كل بلد نام. وهذا يجعله في وضع فريد لكي يقول للشعب في أحد البلدان ماذا عمل وماذا لم يعمل في بلد آخر - وما هي المشاكل التي من المحتمل أن تنشأ إذا ما جرى اعتماد سياسة خاصة، وكيف يمكن تلافيها . . . وتحتاج البلدان إلى هذا النوع من المساعدة والمشورة اليوم أكثر من أي وقت مضى، في عصر العولمة، حيث تسير الأحداث بسرعة كبيرة، ويتعين القيام بخيارات في غاية السرعة. و [البرنامج الإنمائي] في وضع يمكنه تماما من المساعدة لأنه يمثل قلب منظومة الأمم المتحدة. وكما تعلمون، فإن الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كل بلد مختص أيضا بتنسيق أعمال الممثلين المحليين لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، والمفوض السامي لحقوق الإنسان. ويجري بصورة متزايدة إيواء المكاتب القطرية لجميع هذه الهيئات في نفس المبنى "دار الأمم المتحدة" - كما هو الحال هنا في نيويورك فإنها جميعا ممثلة في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية . . . ويشكل هذا الجهد، لجعل أعمال الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم أكثر تماسكا، جوهر برنامجنا للإصلاح. وأتطلع إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لكي يتولى القيادة ويجمع كافة الوكالات المختلفة معا . . .

وتتواجد الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يتولى معالجة المشاكل الفعلية التي تواجه الأغلبية الكبرى من شعوب العالم. ولم يكن عمل البرنامج الإنمائي بهذه الأهمية في أي وقت مضى. ولم يكن اعتقادي على الإطلاق بهذا الرسوخ في أنه سيكون أفضل تنظيما للاضطلاع بهذا العمل عند التنفيذ التام للإصلاح الجاري. ولم يشعر البرنامج الإنمائي على الإطلاق بحاجة ماسة إلى دعمكم، أو بأنه يستحق توجيهكم المتعاطف، كما يشعر الآن.

الخطط الاستراتيجية

١٤ - بغية مواجهة التحديات المتمثلة في الحقائق الجديدة الوارد وصفها أعلاه، يشهد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في شراكة مع المجلس التنفيذي، عملية جذرية لتحديد رؤيته وملاحمة الموضوعية. ويتمثل هدف الخطط الاستراتيجية لمدير البرامج للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ في كفالة حصول البرنامج الإنمائي على الخبرة في مجال السياسات، والشراكات الرئيسية والقدرة الداخلية على تقديم خدماته بفعالية. ويتمركز التحويل حول خمسة أبعاد لعمليات البرنامج الإنمائي: تعزيز القدرة على وضع السياسات؛ وتوسيع نطاق الشراكات داخل الأمم

المتحدة ومع العناصر الفاعلة والمؤسسات الخارجية؛ والنهوض بكفاءات موظفي البرنامج الإنمائي؛ وتحسين أدوات قياس الأداء؛ وتوسيع نطاق القاعدة المتعلقة بموارده الإنمائية.

١٥ - وينطوي هذا على العملية الأوسع نطاقا التي اضطلع بها البرنامج الإنمائي في مجال إعادة التنظيم الداخلي والإصلاح. وخلال عام ٢٠٠٠، جرى تهيئة بيئة جديدة، وهي بيئة تركز على الأداء والنتائج، ووضع هيكل لملاك الموظفين أكثر ضآلة. ومع خفض صاف نسبته ١٤ في المائة من قوة العمل بالمقر - مع بلوغ الهدف الكامل البالغ ٢٥ في المائة بحلول نهاية عام ٢٠٠١ - فقد نجح البرنامج الإنمائي في خفض أعداد الموظفين في نيويورك إلى أقل من ١٠٠٠ موظف. وبالإضافة إلى هذا الخفض الإجمالي، أعيد تنظيم مكتب السياسات الإنمائية بصورة جوهرية وجرى تحديد ١٠٠ وظيفة من وظائفه لنقلها إلى الميدان. واختار مائتان وأربعون من الموظفين إنهاء الخدمة بالاتفاق. وبدأ تنفيذ برنامج قيادة التنمية، مع بدء عملية التجديد التنظيمي من خلال تعيين ٢٠ موظفا بالفئة الفنية في بداية حياتهم الوظيفية.

١٦ - ووضعت خطة شاملة، تستند إلى الأهداف ذات الأولوية لعام ٢٠٠١ ومستمدة بالكامل من إطار الخطط الاستشرافية وبطاقة النقاط المتوازنة بينما جرى صقل إطار النتائج الاستراتيجية والتقرير السنوي الذي يركز على النتائج. وأدى هذا إلى توفير مستوى أعلى بكثير من المساءلة لكبار المديرين عن طريق تحديد مؤشرات وأهداف معينة لكل هدف استراتيجي ومبادرة استراتيجية للخطط الاستشرافية. وجرى الانتهاء من وضع نظام بطاقة النقاط المتوازنة وجرى ملئه ببيانات أولية في النصف الأول من عام ٢٠٠١. وسيوفر هذا، للمرة الأولى، مجموعة موضوعية من المقاييس لتقييم التحويل في المنظمة. وجرى أيضا بالنسبة للمقر والمكاتب القطرية الأخذ بنهج قائم على النتائج لربط الموارد بالخطط. وفي إطار النهج الجديد، جرى هيكلة الوحدة السنوية لتخطيط الميزانية وعملية التخصيص بطريقة ستؤدي إلى تشجيع الوعي بالتكاليف، وتوجيه استخدام الموارد نحو الأهداف والاحتياجات وتوفير حوافز لتكملة الموارد المتاحة.

الإطار ٣ - النقاط البارزة لتنفيذ الخطط الاستشرافية
• تعيين ثلاثة مديرين للمكاتب الإقليمية الجديدة. • خفض صاف نسبته ١٤ في المائة في قوة العمل بالمقر. • إعادة هيكلة مكتب السياسات الإنمائية وتحديد ١٠٠ وظيفة لنقلها إلى الميدان. • إنهاء الخدمة بالاتفاق بالنسبة لـ ٢٤٢ موظفا.

- بدء تنفيذ برنامج قيادة التنمية عن طريق تعيين عشرين موظفا جديدا بالفئة الفنية في بداية حياتهم الوظيفية.
- استيعاب مفاهيم وأدوات الإدارة بالنتائج في البرمجة والإدارة عن طريق تنقيح إطار النتائج الاستراتيجي/التقرير السنوي الذي يركز على النتائج والبناء عليهما والأخذ بنهج بطاقة النقاط المتوازنة.
- الاضطلاع بعملية إعادة تحديد ملامح المكاتب القطرية.
- تهيئة بيئة جديدة لقياس الأداء والمساءلة مع نظام جديد لتقييم الموظفين، بما في ذلك استعراض قدره ٣٦٠ درجة في جميع أنحاء المنظمة والاستقصاءات القطرية الجديدة وخطط الإدارة.

١٧ - وعلى الصعيد الإقليمي، يجري توجيه تنفيذ الخطط الاستشرافية بنموذج قدمته استراتيجية لكامل منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، جرى وضعها في عملية مشاورات استغرقت عاما كاملا مع الممثلين المقيمين. وتقدم الاستراتيجية معايير واضحة لتركيز الجهود والموارد على المجالات التي يمكن إضافة قيمة أعلى إليها عن طريق المقارنة بين الاحتياج الأكبر وخدمات البرنامج الإنمائي.

١٨ - واستلزمت أيضا إعادة تكييف سياسة وقدرات البرنامج الإنمائي مع مطلب الكيان النظري والاستشاري والموجه إلى الدعوة والقائم بصورة كبيرة على التواصل الشبكي والتنظيم الميداني إجراء تحويل في تركيز السياسات. ويمكن للبرنامج الإنمائي عن طريق تجميع وتوجيه الشراكات الدولية لمكافحة الفقر أن يقدم الخبرة في المجالات التالية: خفض حدة الفقر واستراتيجيات النمو لصالح الفقراء؛ والحكم الديمقراطي؛ وحالات الأزمات وما بعد الصراع؛ وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)؛ ونوع الجنس؛ وتسخير تكنولوجيا المعلومات لأغراض التنمية؛ والطاقة والبيئة.

ثالثا - النتائج

ألف - السياسات والتركيز

١٩ - شكل التقرير السنوي الذي يركز على النتائج، وهو التقرير الأول من نوعه الذي قدمه المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠٠٠، خطوة حاسمة إلى الأمام نحو اعتماد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأسلوب إداري يستهدف التوصل إلى نتائج. وأدت التجربة المستفادة من أول تقرير سنوي يركز على النتائج إلى تحسن أطر النتائج الاستراتيجية، ووضع قاعدة بيانات تشبه قواعد البيانات التي تضعها الشركات الخاصة، وتدريب موظفي المكاتب القطرية تدريبا مكثفا. واستفاد تقرير عام ٢٠٠٠ السنوي الذي يركز على النتائج

(DP/2001/14/Add.1) من المنهجية المحسنة التي اعتمدت على التحسينات التي أدخلت في عام ٢٠٠٠ على الأسلوب الإداري الذي يستهدف تحقيق النتائج، وعلى البيانات التي تتسم بنوعية أعلى، وعلى إعداد تقارير أفضل، وتحديد أهداف أوضح. والبيانات المستمدة من التقرير السنوي الذي يركز على النتائج ترد في كل أنحاء النص الوارد أدناه.

الإطار ٤ - الاتجاهات المستمدة من تقرير عام ٢٠٠٠ السنوي الذي يركز على النتائج

- تم بذل جهود أكبر من أجل إدراج موضوع الحد من الفقر، وقضايا المرأة، وتحقيق اللامركزية، وحقوق الإنسان في برامج الحكم. ويلاحظ أن حقوق الإنسان وتحقيق اللامركزية مجالان محددان من مجالات النمو.
- البرامج التي تدعم انتشار وتطبيق تكنولوجيات المعلومات والاتصال، لا سيما بناء القدرات بغية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في توفير الخدمات العامة بصورة فعالة أكبر، برامج تنامي في كل المناطق. غير أن أغلبية النتائج عملية بطبيعتها ولم تكتسب طابعا تنظيميا خاصا بها.
- يدعم النشاط الرئيسي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأفضل النتائج التي تحققت استراتيجيات الحد من الفقر ومراقبته. وازدادت المساعدة المقدمة إلى عملية إعداد ورقات استراتيجية تخفيف حدة الفقر.
- مُنح موضوع فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب أولوية أعلى في عام ٢٠٠٠، وقدم ٥٥ مكتبا قطريا تقريراً عن ذلك، وكان ٣٢ مكتبا قطريا قد قدموا تقريراً عنها في عام ١٩٩٩.
- على عكس ما حدث في عام ١٩٩٩، تشير البيانات الواردة في التقرير السنوي الذي يركز على النتائج إلى وجود تداعم خصب أقوى بين برامج الحكم وبرامج الحد من الفقر.
- تتطور بنجاح التقارير الوطنية عن التنمية البشرية بعد أن كانت بصفة رئيسية أداة ترويج للسياسة العامة وأصبحت تشكل أساسا لإسداء المشورة وإجراء الحوار بصورة مستمرة في مجال السياسات.
- البيئة - وهو مجال قوي للممارسة، وعلى الرغم من التقدم المحرز خلال عام ٢٠٠٠، ما زال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى حد كبير في مرحلة إرساء الأساس لقيام أصحاب الشأن الوطنيين والدوليين باتخاذ إجراءات معجلة، كما كان الحال في عام ١٩٩٩. ويبدو أن هناك تأكيدا أقل نسبيا في عام ٢٠٠٠ على الحرص على توفير موارد

محلية مستدامة لأغراض التمويل ومراقبة حالة البيئة. وتؤكد البيانات أهمية مرفق البيئة العالمية لتوفير التوجيه والموارد للعناصر الهامة التي يتألف منها نشاط برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

• المرأة - هناك علامات تشير إلى تحسن الربط والاتساق في الأنشطة القطرية المتعلقة بالمرأة، وتمحور عدد كبير من التدخلات التي تم الإفادة عنها في عام ٢٠٠٠ حول هدفين فرعيين في هذه الفئة من المواضيع، مما ربط بين النشاط الوطني وتنفيذ الالتزامات الدولية، ومن ثم جمع البعدين الرئيسيين لولاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذا المجال، وقدم أساسا جيدا للجهود المبذولة خلال فترة أطر النتائج الاستراتيجية. وتشير بيانات عام ٢٠٠٠ أيضا إلى إحراز تقدم في إدماج نشاط المرأة في التيار العام للتعاون الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

• حالات الأزمات وما بعد الصراع - هذا البعد الإنمائي سمة رئيسية في عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال عام ٢٠٠٠ كما كان في عام ١٩٩٩. ولا يزال النشاط المتعلق بتخفيف حدة الكوارث، والعمل المتصل بإزالة الألغام، والانتعاش ذو القاعدة المجتمعية يشكلون أهم وأبرز جوانب المساعدة. أما مجالات الضعف في عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بيئة الأزمات فيتضمن الشراكة، والنهج المتبعة في مسائل الحدود. وفي حين أن البيانات الواردة في تقرير عام ٢٠٠٠ الذي يركز على النتائج تدل على وجود تحسن في طريقة تقديم التقارير وتحديد الأنشطة، إلا أن هناك بعض الثغرات التحليلية المستمرة التي تتطلب مزيدا من العمل.

• الدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى الأمم المتحدة - ازداد هذا الجانب أهمية في ضوء الزخم الجديد المستمد من إعلان الألفية، ولكن الأدلة على إحراز تقدم في إصلاحات الأمم المتحدة غير واضحة. فمن ناحية، فإن التقييم القطري الموحد، وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية يساهمان في بناء العمل الجماعي، ويوفران إمكانية لمتابعة المؤتمرات. ويستخدم بصفة خاصة إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية كنقطة انطلاق لإعداد البرامج التي يتزايد عددها، على ما يبدو. وتشير البيانات أيضا إلى زيادة في إعادة الهيكلة، وإعادة التركيز، والاستخدام الكبير للأفرقة المواضيعية. وبالإضافة إلى ذلك، أفادت التقارير عن وجود تركيز أكبر على التعاون في منظومة الأمم المتحدة في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمرأة، وحقوق الإنسان. ومن ناحية أخرى فإن التباين في نوعية التقييم القطري الموحد وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية يحد بصفة خطيرة من تأثير هاتين الأداتين. وإن قدرة وكالات الأمم

المتحدة المتخصصة، وصناديقها وبرامجها على معالجة هذه القضية تعترضها عراقيل بسبب عدم إحراز تقدم في المقر بشأن الحد من تعقيد الإجراءات.

- هناك أربعة قضايا رئيسية تتعلق بمتابعة المؤتمرات العالمية: (أ) المبادرات القطرية متنوعة أكثر من اللازم من الناحية الجماعية لتحقيق ما يلزم من إنجازات حاسمة ليكون لها تأثير عالمي؛ (ب) هناك أدلة محدودة شاملة للأقاليم على تحديد الأهداف على المستوى الوطني أو على المراقبة المنتظمة لعملية المتابعة؛ (ج) الأدلة على وجود متابعة متكاملة للمؤتمرات قليلة؛ (د) لا يبدو أن درجة الملكية الوطنية عالية بصفة عامة.

القضاء على الفقر وتعزيز استراتيجيات النمو لصالح الفقراء

٢٠ - واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بحافز من حملة الجهود الدولية المتحددة المبذولة للقضاء على الفقر، دعمه القوي للاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى الحد من الفقر، وكان قد بدأ العمل في هذا الاتجاه بصورة منتظمة بعد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المعقود في عام ١٩٩٥. وتبين من التحليل الوارد في التقرير السنوي الذي يركز على النتائج لعام ٢٠٠٠ أن التنمية وتنفيذ استراتيجيات الحد من الفقر (التي تركز على إسداء المشورة في المراحل الأولى من الاستراتيجيات) وعمليات مراقبة الفقر (التي تركز على المراحل الأخيرة من بناء القدرات) كان لها أكبر نجاح، وأبرزت أن النتائج والأداء كانا على أعلى المستويات.

٢١ - وفي أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، ركز دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصفة خاصة على الاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى الحد من الفقر، بما في ذلك ورقات استراتيجيات الحد من الفقر. وإن دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للبلدان النامية أو الدعوة إلى اعتماد الخيارات المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي تركزت أيضا على أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى (٧ مكاتب قطرية). وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، كانت المكاتب القطرية نشطة أيضا في دعم الاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى الحد من الفقر، وكانت نشطة أيضا في كثير من الأحيان، في المراحل الأولى من عملية الترويج لهذه الاستراتيجيات، تحضيراً للدراسات القطاعية والمواضيعية ولعملية الرصد. وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، تم توجيه أغلبية الدعم إلى رصد الفقر (١٠ بلدان). وفي الدول العربية، كان الدعم الذي قدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى حد كبير في مجالات مثل التدريب،

والاستراتيجيات المحلية أو القطاعية، والرصد. وتضمن الدعم المقدم إلى أوروبا ورابطة الدول المستقلة وضع استراتيجيات وطنية شاملة، وبصفة خاصة في المراحل الأولية.

٢٢ - وعلى النحو الوارد في التقرير السنوي الذي يركز على النتائج لعام ٢٠٠٠، اتصلت كثير من البلدان ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للحصول على المساعدة في صياغة ورقات استراتيجية الحد من الفقر. ومن أجل تبادل التجارب وتحديد أفضل الممارسات، عقد البرنامج ثلاث حلقات تدريبية إقليمية رئيسية عن إعداد ورقات استراتيجية الحد من الفقر لموظفي المكاتب القطرية العاملين في البرنامج ولنظرائهم الموظفين الحكوميين - حلقين في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى (في موريتانيا في كانون الثاني/يناير وفي جمهورية تنزانيا المتحدة في أيلول/سبتمبر) وحلقة في آسيا (في كمبوديا في تشرين الثاني/نوفمبر). وكان أيضا المجتمع المدني والمنظمات المتعددة الأطراف والثنائية ممثلة في هذه الحلقات التدريبية. وسلطت الحلقات التدريبية الضوء على دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تعزيز الملكية الوطنية لاستراتيجيات الحد من الفقر، دعما للمشاركة الشعبية الواسعة في صياغة هذه الاستراتيجيات وتحسين التنسيق بين الأمم المتحدة والجهات المانحة في توفير المساعدة الخارجية لها.

٢٣ - وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٠، نشر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "التغلب على الفقر: تقرير الفقر لعام ٢٠٠٠ لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي"؛ ويفصل هذا التقرير العالمي الثاني التقدم الذي أحرزته البلدان في تقييم الفقر، وتحديد الأهداف الزمنية للقضاء عليه وتنفيذ الاستراتيجيات التي تسمح بتحقيق هذه الأهداف. وكانت المكاتب القطرية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أداة جيدة لتوفير الدعم لأكثر من ١٠٠ بلد لبناء القدرات وصياغة السياسات في هذه المجالات، لا سيما من خلال مبادرة البرنامج السابقة في مجال استراتيجيات القضاء على الفقر، وبرنامج المانحين المتعددين الذي تم الشروع فيه في عام ١٩٩٦ لا سيما لمساعدة البلدان على تنفيذ التزاماتها التي قطعتها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وتعهد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالقيام بتقييم رئيسي لمبادرة استراتيجيات الحد من الفقر في عام ٢٠٠٠ لاستخلاص الدروس الهامة اللازمة لتوفير الدعم في المستقبل.

الإطار ٥ - التغلب على الفقر البشري: الرسائل الرئيسية التي يريد أن ينقلها تقرير الفقر لعام ٢٠٠٠ لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

- إعداد استراتيجية عالمية جديدة لتلبية احتياجات الفقراء - مع توفير مزيد من الموارد، وجعل الالتزامات مركزة تركيزا أكبر وأشد -

استنادا إلى الالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية لعام ١٩٩٥.

- يتعين أن تكون خطط مكافحة الفقر شاملة - أكثر من مجرد عدد صغير من المشاريع التي تستهدف الفقراء.
- ينبغي أن تكون ملكية خطط مكافحة الفقر وطنية ومحددة - لا بدافع من الجهات المانحة.
- هناك حاجة إلى جيل جديد من برامج مكافحة الفقر للتركيز على جعل النمو مساندا للفقراء، ويهدف إلى القضاء على عدم المساواة والتأكيد على تمكين الفقراء.
- يتعين ألا تربط البلدان برامج مكافحة الفقر فيها بسياساتها الوطنية فحسب بل أيضا بسياساتها الاقتصادية والمالية الدولية - ونادرا ما يتم هذا الربط.
- مؤسسات الحكم الرشيد التي تستجيب للطلبات والتي تخضع نفسها للمساءلة هي في كثير من الأحيان الحلقة المفقودة بين الجهود المبذولة لمكافحة الفقر والحد من الفقر.
- كثيرا ما تتسم حملات مكافحة الفقر بعدم المبالاة بالحكومات المحلية وبتجاهلها، ومن ثم يؤدي ذلك إلى عرقلة فعاليتها في إفادة الفقراء.
- الأساس الذي يقوم عليه الحد من الفقر هو التنظيم الذاتي للفقراء على مستوى المجتمع المحلي. وهذا هو أفضل علاج للشعور بالضعف، الذي يعتبر المصدر الرئيسي للفقر.
- الاستهداف الفعال ينبثق عن التمكين لا العكس.
- الضعف العام الملاحظ في برامج القضاء على الفقر هو عدم تكاملها، ويعود ذلك بصفة رئيسية إلى أنه يتم تنظيم هذه البرامج بوصفها مجموعة من التدخلات التي لها أهداف معينة وغير متصلة بالسياسات الوطنية.
- البلدان بحاجة إلى نظام رصد شامل وعملي في نفس الوقت، لقياس مدى التقدم المحرز في القضاء على الفقر.

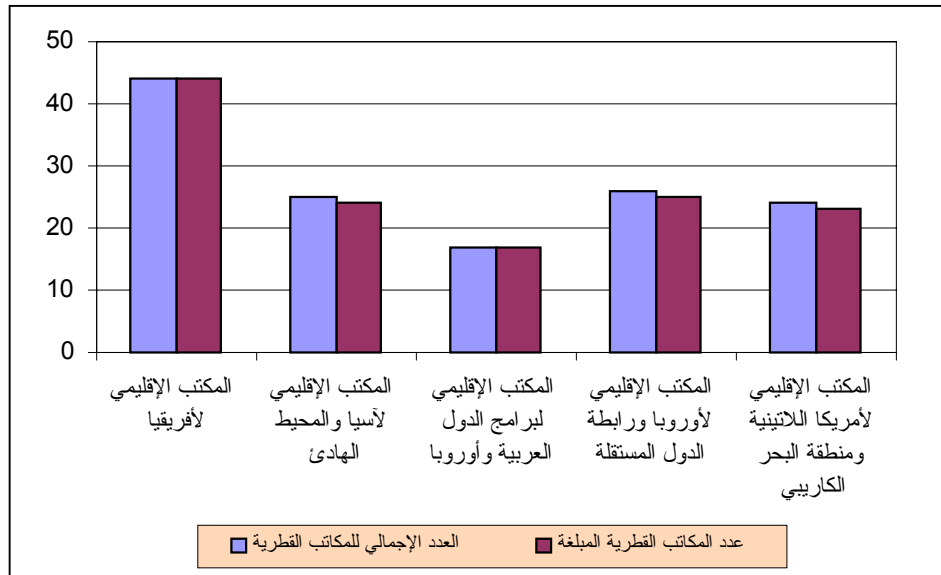
٢٤ - وتم إعداد تقرير "التغلب على الفقر البشري" وتم إصداره بصفة جزئية تحضيراً للاستعراض الذي يجري كل خمس سنوات لنتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي تجريه الجمعية العامة في جنيف في حزيران/يونيه (منتدى جنيف لعام ٢٠٠٠)، ولأغراض هذا الاستعراض أعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سلسلة من ورقات المؤتمرات الخاصة وعقد اجتماعات لعرض هذه الورقات.

الحكم الديمقراطي

٢٥ - على النحو الذي تم إقراره في إعلان الألفية، يتوقف إيجاد بيئة تسمح بتحقيق التنمية البشرية وبالقضاء على الفقر على الحكم الرشيد. وكانت هذه العلاقة موضوع خاص في تقرير التغلب على الفقر البشري، حيث ذكر أن الحكم هو الحلقة المفقودة بين النمو والحد من الفقر. وأكد ذلك التقرير السنوي الذي يركز على النتائج لعام ٢٠٠٠، الذي أشار إلى التداعم الخصب الأقوى في عام ٢٠٠٠ بين برامج الحكم والحد من الفقر التي يدعمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مع وجود أقوى الصلات في آسيا وفي المحيط الهادئ مع تحقيق نتائج في مناطق أخرى أيضا. وفي نيجيريا مثلا، وضعت الحكومة برنامجا وطنيا شاملا للحكم الوطني ووافقت عليه لتحقيق التنمية البشرية المستدامة. وتم إدماج أنشطة الحد من الفقر في الحكم في مجالات مثل الحوار والتعاون من أجل النمو المستدام والعدالة، والحوكمة، وتحقيق العدالة.

الإطار ٦

تقرير عام ٢٠٠٠ الذي يركز على نهج الحكم الديمقراطي الرشيد - مجموع عدد المكاتب القطرية وعدد التقارير (حسب المناطق)



٢٦ - وفي عام ٢٠٠٠، عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على توسيع نطاق الحكم الديمقراطي داخل البلدان وفيما بينها. وفي المجالات الرئيسية مثل المؤسسات الحاكمة، وحقوق الإنسان، واللامركزية، وإدارة القطاع العام، والمجالات المشتركة مثل نوع الجنس، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المشورة والمساعدة التقنية للسلطات، والمجتمع المدني، وجماعات الفقراء. فمثلا، دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منظمات المجتمع المدني في

مكافحتها الفساد في البرازيل، وبلغاريا، وترينيداد وتوباغو، ولاتفيا، ومن خلال الشراكة في صندوق الشفافية. وفي موريتانيا، ساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على زيادة التنسيق بين المنظمات غير الحكومية من خلال دعم إنشاء منتدى حاسوبي للمجتمع المدني، يضم رابطات البلديات، والصحفيين، والمنظمات غير الحكومية. وفي المغرب، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية المحلية التي تعالج مواضيع الشفافية، الدعم في تحقيق لامركزية هيئة المراجعة والحسابات، للقيام بمراجعة أفضل للحسابات ومراقبة الميزانيات التي تديرها الحكومة على المستويات المحلية وتعزيز قدرة المحكمة العليا وإعادة تشكيلها لكي تشرف على نحو أفضل على النظام القضائي.

٢٧ - وما زالت عملية إسداء المشورة إلى المؤسسات والعمليات في المجال التشريعي والانتخابي والعدالة وحقوق الإنسان تتسم بأهمية في عام ٢٠٠٠. ففي إثيوبيا، مثلاً، درب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠٠ من أعضاء البرلمان على دور البرلمان في عملية وضع الميزانيات. وعلى المستوى العالمي، جمع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدروس المستخلصة من برامج التطوير التشريعي. وقدم البرنامج أيضاً المشورة في مجال السياسات والخدمات التقنية إلى البلدان التي تنظم الانتخابات، فساعد رواندا على صياغة إطار قانوني للجنة الانتخابات، وقدم إلى شبكات ٤٨ منظمة من المنظمات غير الحكومية المساعدة لبناء القدرة المالية و/أو التقنية بغية مراقبة الانتخابات الرئاسية في المكسيك. وفي بنغلاديش قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٩٨ مليون دليل وكتيب ونموذج لتسجيل الناخبين على مستوى الوطن، ودرب حوالي ٨٢٩ ٠٠٠ من المسؤولين عن تسجيل الناخبين، وموظفي الانتخابات والمسؤولين عن الانتخابات. وعلى الصعيد العالمي أيضاً، أعاد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشعبة المساعدة الانتخابية بإدارة الشؤون السياسية إصدار مجموعة من المبادئ التوجيهية لتوفير الدعم المنسق لأنظمة وعمليات الانتخابات.

٢٨ - واستجاب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في عمله في مجال الإصلاح القضائي وإمكانية اللجوء إلى القضاء خلال السنة الماضية، إلى التحول الرئيسي في أسلوب العمل حيث لا ينظر إلى القانون والعدالة على أنهما مجرد امتيازات تتمتع بها الدولة ولكنها أيضاً حقوق للمواطنين. وإن إمكانية الحصول على العدالة بالنسبة للفقراء، وفئات السكان الضعيفة والمحرومة من حقوقها السياسية يؤكد في أكثر من ٦٠ مشروعاً في ١٧ بلداً المجالات التي يقوم فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتطوير بيان دستوري جديد. ويعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً على تعزيز نظم المعونة القانونية، وتمويل حملات التوعية، ونشر القرارات الفقهية، وتمويل المنظمات غير الحكومية، وتدريب الصحفيين، وتدريب القضاة في مجال الحكم والعولمة، وتعزيز الآليات البديلة لحل النزاعات. فمثلاً، عمل برنامج الأمم

المتحدة الإنمائي مع ليتوانيا لوضع قانون جديد للعقوبات، مما سمح بإيجاد بدائل لسجن الأحداث.

٢٩ - وكان عام ٢٠٠٠ أحد الأعوام التي تأكدت فيها مكانة حقوق الإنسان في السياسة والبرمجة في البرنامج الإنمائي، ولم يكن ذلك على الإطلاق لأنها تشكل موضوع تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠. وظهرت هذه النتائج في التقرير السنوي الذي يركز على النتائج لعام ٢٠٠٠، والذي يبين الأنشطة الجارية في معظم المكاتب القطرية الـ ٥٠. وقام برنامج تعزيز حقوق الإنسان التابع للبرنامج الإنمائي بزيادة نطاق عملياته خلال عام ٢٠٠٠. بمساعدة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وقام بنشر أخصائي حقوق الإنسان من متطوعي الأمم المتحدة في ١١ مكتب قطري للبرنامج الإنمائي واضطلع بالبرمجة في ١٥ بلداً آخر. وفي مدغشقر، عاون البرنامج الإنمائي في تنمية قدرات العناصر الفاعلة الرئيسية في المجتمع المدني في مجال تعزيز حقوق الإنسان، وفي لبنان، يعمل البرنامج الإنمائي على تكامل نهج قائم على الحقوق في مجال التنمية الوطنية وهيئات الرقابة.

٣٠ - ويعتبر الدعم المقدم لعمليات إرساء اللامركزية والحكم المحلي (الحضري والريفي) الذي يتيح إشرافاً أكبر للسكان المحليين للوفاء بمتطلبات الحكم وأداء الخدمات والاستثمار الاجتماعي، عنصراً آخر لبرمجة الحكم في البرنامج الإنمائي. وأوضح تحليل التقرير السنوي الذي يركز على النتائج أن اللامركزية قد بزغت كمجال تركيز رئيسي في عام ٢٠٠٠، بالمقارنة بعام ١٩٩٩، عندما كان الإبلاغ قليل نسبياً. واضطلعت نسبة ٣٩ في المائة من جميع المكاتب القطرية ببرامج لتعزيز قدرات الحكومات المحلية فيما يتعلق بالتخطيط الإنمائي القائم على المشاركة وإدارة الموارد، مع معدل متوسط للإنجاز يبلغ ٧١ في المائة من أهداف النواتج. وفي إثيوبيا، ساعد البرنامج الإنمائي في تدريب ٤٠٠ ٣ شخص في مجال التنظيم والإدارة على مستوى المقاطعات وما دونها. وفي قيرغيزستان، قدم البرنامج الإنمائي الدعم لوضع قانونين بشأن تعزيز الحكم الذاتي المحلي وقُدِّم إلى البرلمان. وفي الصومال، وفر البرنامج الإنمائي تعاوناً تقنياً في مجال تخطيط وإدارة التنمية الحضرية، لا سيما في مجال الشبكات الحضرية للإمداد بالمياه. واضطلع أيضاً المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة والمكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بتنفيذ برامج إقليمية، ويجري حالياً أيضاً تنفيذ برنامج عالمي للحكم اللامركزي.

٣١ - ويعتبر تحسين كفاءة الخدمة المدنية في جهد يرمي إلى النهوض بالتنمية البشرية وتقديم المشورة إلى الحكومات فيما يتعلق بالأفكار المتصلة بالسياسات لبناء قدرات مؤسسية من أجل المساءلة والشفافية والتزاهة في مجال الحكم من السمات الرئيسية لأعمال البرنامج

الإثمائي في مجال الحكم في عام ٢٠٠٠. وفي نيجيريا، ساعد البرنامج الإثمائي على إرساء أساس العمل لتجميع المانحين والشركاء لدعم اللجنة الجديدة لمكافحة الفساد ووضع خطة عمل لمكافحة الفساد. وفي الأردن، يعمل البرنامج الإثمائي على تعزيز كفاءة القطاع العام من خلال برامج رائدة لحوسبة الجمارك ونظم ضرائب الممتلكات وتقديم الدعم لخطة وطنية للإدارة الالكترونية. وفي بنغلاديش، قدم البرنامج الإثمائي موارد أولية للتعاون مع البنك الدولي في وضع تقرير التقييم المالي القطري والمساءلة، الذي قدم تحليلا متعمقا للتوصيات المتعلقة بكيفية تحسين المساءلة والشفافية. وواصل البرنامج الإثمائي أيضا تدخلاته الاستراتيجية في أوروبا ومنطقة رابطة الدول المستقلة، عن طريق إيفاد بعثات لتقييم وصياغة أساليب المساءلة إلى أوكرانيا وروسيا وسلوفينيا وقيرغيزستان.

الإطار ٧ - وضع السيناريوهات في أمريكا اللاتينية

يضطلع البرنامج الإثمائي، كجزء من استراتيجية على نطاق المنطقة الإقليمية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥ في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالإشراف على جهد رئيسي يرمي إلى بحث سيناريوهات مدنية ووضعها وترويجها كأداة لبناء توافق الآراء وصنع السياسات والحكم. ودعا البرنامج إلى عقد حلقة عمل دولية بشأن الموضوع في الفترة من ٨ إلى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ في أنتيغوا، غواتيمالا.

وجرى تطوير وضع السيناريوهات في البداية كوسيلة لصياغة الاستراتيجية في القطاع الخاص. وأشرف البرنامج الإثمائي على مشروع رئيسي للبحوث لتغذية اجتماع غواتيمالا، وطلب إلى الباحثين من جمعية التعليم النظامي ومعهد ماساشوسيتش للتكنولوجيا كتابة تاريخ مشاريع السيناريوهات المدنية في جنوب أفريقيا وغواتيمالا وكولومبيا بغرض التدريب.

وضم المشتركون في اجتماع غواتيمالا ١١ ممثلا مقيما وزعماء مدنيين بارزين من جميع أنحاء العالم، بمن فيهم أعضاء أفرقة مشاريع وضع السيناريوهات من جنوب أفريقيا وغواتيمالا وكولومبيا وكذلك مشاركين من جامعة السلام ومشروع المجتمعات التي مزقتها الحرب.

٣٢ - ويتولى البرنامج الإثمائي تكملة تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتحسين الحكم الديمقراطي بطرق متعددة، وهو ما ظهر بوضوح في التقرير السنوي الذي يركز على النتائج لعام ٢٠٠٠. وفي بوتان، على سبيل المثال، يقدم مشروع شبكة المعلومات للحكم الرشيد التابع للبرنامج الإثمائي الدعم إلى لجنة التخطيط في بوتان في جمع وتبادل البيانات والمعلومات ونشرها على الجمهور وتعزيز حصول الأشخاص على المعلومات. وفي استونيا، أدى برنامج

على شبكة الإنترنت تابع للبرنامج الإنمائي إلى تيسير توفير مجموعة عريضة من الخدمات الحكومية بالاتصال الحاسوبي المباشر. ويتمثل الهدف في نهاية المطاف في جعل مجمل العملية التشريعية شفافة وإتاحة الفرصة للأفراد للتعليق علنا على مشاريع القوانين. وفي جمهورية ترازيا المتحدة، يقدم البرنامج الإنمائي الدعم لإنشاء موقع على الشبكة بعنوان "ترازيا بالاتصال الحاسوبي المباشر"، الذي يقيم نوع من المشاركة في إبلاغ الجمهور عن التقدم المحرز في التنمية. وفي مصر، يقدم البرنامج الإنمائي الدعم لإصلاح الإطار السياسي والتشريعي والتنظيمي بغية توسيع نطاق الربط بصورة ملموسة وجعل تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في متناول الفقراء.

٣٣ - وكان العمل النظري جليا في تحليل الحكم في التقرير السنوي الذي يركز على النتائج لعام ٢٠٠٠، حيث تمثل هدف ٥٠ في المائة من النتائج في التأثير على خيارات الاستراتيجية والسياسات المتعلقة بالتنمية البشرية المستدامة. ونظم البرنامج الإنمائي عدد كبير من المؤتمرات الدولية لتشجيع الحوار بشأن القضايا ذات الأهمية بالنسبة للبلدان التي تنفذ فيها البرامج، بما في ذلك مؤتمر بشأن الحكم في معرض هانوفر إكسبو لعام ٢٠٠٠. وسعت الحلقة الدراسية بشأن العولمة والتعاون فيما بين بلدان الجنوب التي عقدت في كوالالمبور بماليزيا في الفترة من ١٢ إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر إلى تزويد البلدان النامية بفهم أفضل لكيفية الاستجابة للعولمة الاقتصادية بصورة فردية وجماعية. وقدم البرنامج الإنمائي الدعم أيضا لتنظيم مؤتمرين دوليين رئيسيين لتعزيز الديمقراطية - المؤتمر الوزاري "بمجمع المعلومات: التعديل بالتكامل الأوروبي"، المعقد في وارسو، بولندا، يومي ١١ و ١٢ أيار/مايو، والمؤتمر الدولي الرابع بشأن الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، المعقد في كوتونو، بنن، في الفترة من ٤ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر.

نوع الجنس

٣٤ - اتسم عام ٢٠٠٠ بالأهمية من المنظور الجنساني لأنه شهد: (أ) الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرون للجمعية العامة المعقودة في الفترة من ٥ إلى ٩ حزيران/يونيه (المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام للقرن الحادي والعشرين) من أجل إجراء تقييم كل خمس سنوات لتنفيذ منهاج عمل بيجين؛ (ب) الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرون المعقودة في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه (مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وما بعده: تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع في ظل عالم يتحول إلى العولمة) استعراض وتقييم تنفيذ نتائج المؤتمر؛ (ج) إطلاق حملة التغلب على الفقر البشري: تقرير البرنامج الإنمائي عن الفقر لعام ٢٠٠٠، الذي تضمن بعض النتائج الهامة بشأن الحاجة إلى

المراعاة الأكبر للقضايا الجنسانية في استراتيجيات القضاء على الفقر، وهو هدف جدد البرنامج الإنمائي التزامه به.

٣٥ - وقدم البرنامج الإنمائي الدعم لعدد كبير من الحكومات لإعداد تقارير وطنية من أجل اجتماع متابعة مؤتمر بيجين بعد مرور خمس سنوات وعملت بصورة وثيقة مع سائر منظمات الأمم المتحدة، في إطار اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين. ووفر هذا التعاون نهجا أكثر تركيزا على القضايا الناشئة، مثل التشريع وتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والعولمة والاقتصاد الكلي، ونوع الجنس واستراتيجيات القضاء على الفقر، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال وفرص تمكين المرأة، والعمل بأجر وبدون أجر، ومشاركة المرأة في بناء السلام وحالات ما بعد الصراع. وأدى التعاون فيما بين الوكالات إلى زيادة التنسيق على المستوى القطري، والمساعدة في وضع وتنفيذ خطط عمل وطنية وإعداد تقارير وطنية وأموال إضافية لتعزيز المجتمع الوطني، ولا سيما المجتمع المدني، والتمثيل في الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين. وفي إطار هذا الجهد، يكتسب جمع الممارسات الجيدة ونشرها أهمية خاصة. وأكد البرنامج الإنمائي، الذي عمل بصورة وثيقة مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وعدد من المنظمات النسائية غير الحكومية، على الصلات بين اجتماع متابعة مؤتمر بيجين بعد مرور خمس سنوات واجتماع متابعة مؤتمر كوبنهاغن بعد مرور خمس سنوات. وجرى الاستعانة بالبيانات التي وضعت خلال هذه العمليات وتحليلها في التقرير السنوي الذي يركز على النتائج لعام ٢٠٠٠.

٣٦ - ومن منظور البرنامج الإنمائي، تمثل الأثر الأساسي المترتب على استعراض المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة بعد مرور خمس سنوات على تعزيز مساءلة جميع أصحاب المصالح فيما يتعلق ببيان التقدم القابل للقياس نحو الوفاء بالتزامات المؤتمر. ويسعى البرنامج الإنمائي بصفة خاصة إلى بناء البعد الجنساني في سياساته وبرامجه وإدارته. وجرى بذل جهود لإدراج القضايا الجنسانية بصراحة أكبر في تقارير التنمية البشرية الوطنية، ووضع مؤشرات وتوفير بيانات للتقييم القطري الموحد وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وتقارير التنمية البشرية الوطنية، بما في ذلك وضع المؤشرات النوعية بشأن حقوق الإنسان للمرأة، والعمل بأجر وبدون أجر، وتعزيز مبادرات الميزنة الجنسانية. ويهتم البرنامج الإنمائي بصفة خاصة بالمؤشرات المتعلقة بضعف المرأة وعدم المساواة بين الجنسين من أجل رصد التقدم في تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وفعالية استراتيجيات خفض حدة الفقر. واعتبرت التقارير المقابلة المقدمة من المجتمع المدني أدوات مفيدة للتقييم والدعوة. ويقدم البرنامج الإنمائي الدعم لتطوير الأدوات لمراعاة الشواغل الجنسانية في أعمال المنظمات

الدولية والاقليمية، وعلى سبيل المثال عن طريق استراتيجيات التدريب المشتركة بين الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والبرنامج الإنمائي.

٣٧ - ويقي إطار النتائج الاستراتيجي للبرنامج الإنمائي على التركيز الشامل والمساءلة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين باعتباره مجال استراتيجي ذي أهمية. وفي نفس الوقت، يراعي البعد الجنساني في مجالات استراتيجية أخرى، ولا سيما الإدارة، والقضاء على الفقر، وحالات الأزمات وما بعد الصراع، والبيئة والطاقة، وفيرس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). واختار البرنامج الإنمائي لذلك نهجا ذي شعبتين عن طريق مراعاة نوع الجنس في سياساته وبرامجه والاضطلاع بأنشطة معينة لتخفيف التفاوتات بين الجنسين. وقام أيضا البرنامج الإنمائي بتسهيل التعاون بين الشمال والجنوب فيما يتعلق بقضايا التمكين الجنساني فيما بين منظمات المجتمع المدني مثل كفينفورام (السويد) وأربع منظمات غير حكومية أفريقية في منطقة شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، بما في ذلك مؤسسة التنمية المجتمعية في موزامبيق. وسيواصل البرنامج الإنمائي تطوير نهج شامل يساعد على تحديد إجراءات محددة لازمة لتقريب التفاوتات بين الجنسين. وفي هذا الصدد، يعتبر صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة الشريك الرئيسي للبرنامج الإنمائي فيما يتعلق بالقضايا المتصلة بالنهوض بالمرأة والمساواة بين الجنسين، ويوفر وضع الصندوق، باعتباره وكالة منفذة، فرصا جديدة لزيادة هذا التعاون.

الإطار ٨ - الدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساواة بين الجنسين في عمليات صنع القرارات [التقرير السنوي الذي يركز على النتائج لعام ٢٠٠٠]		
مجال العمل	التقدم المبلغ عنه	البلدان
الحوار السياسي لتحسين أحوال المرأة	• تنقيح الاستراتيجيات الجنسانية الوطنية • تدريب المسؤولين الحكوميين والبرلمانيين من أجل وضع سياسة الدولة بشأن المساواة • تيسير الحوار بين الحكومة وأصحاب المصالح في المجتمع المدني • وضع سياسات قطاعية بشأن المساواة بين الجنسين، على سبيل المثال في الزراعة • وضع تشريعات وطنية ومحلية، على سبيل المثال القانون بشأن المساواة، وتشريع لمكافحة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث	بلغاريا، الجزائر، جورجيا، سوازيلند، كازاخستان، كمبوديا، مصر، ملاوي، نيبال، نيجيريا، الهند، هندوراس
بناء القدرات (المؤسسات)	• إنشاء مراكز تنسيق إنسانية في المؤسسات الحكومية والوزارات التنفيذية • تنظيم حلقات تدريبية لتحليل الجنساني من أجل المنظمات غير الحكومية	ألبانيا، جورجيا، السنغال، السودان، كمبوديا، موريشيوس، ميانمار، اليمن

• وضع برامج تدريبية على المستويات المحلية لمشاركة المرأة في الانتخابات البلدية والمحلية • تنظيم حلقات تدريبية بشأن كيفية إدماج الأبعاد الجنسانية في الميزانيات الوطنية • الأردن، إستونيا، بوليفيا، الجماهيرية العربية الليبية، جورجيا، رومانيا، الصين، كوستاريكا، المملكة العربية السعودية، نيبال	• وضع مؤشرات كمية وكيفية عن نوع الجنس لإدراجها في الخطط الوطنية • إعداد تقارير إحصائية وطنية عن المساواة بين الجنسين • تنظيم تدريب من أجل مكاتب التعداد • جمع البيانات المصنفة حسب الجنس وإدراجها في تقارير التنمية البشرية الوطنية • جمع البيانات لإعداد تقارير وطنية عن تنفيذ منهاج عمل بيجين واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	بناء القدرات (البيانات المصنفة حسب الجنس)
• إيران (جمهورية - الإسلامية)، بنغلاديش، تركيا، لاقتيا • أوزبكستان، باكستان، بوركينا فاسو، بوروندي، جيبوتي، السلفادور، الصين، غامبيا، غانا، غينيا، كمبوديا، كولومبيا، كيريباس، كينيا، ملديف، منغوليا، موريتانيا، موزامبيق، نيكاراغوا، الهند، هندوراس	• ترجمة منهاج عمل بيجين وخطط العمل الوطنية ونشرها باللغات المحلية • تقارير وسائط الإعلام عن قضايا محددة (على سبيل المثال، البرامج التلفزيونية عن القضايا القانونية للمساواة) • حلقات عمل لنشر المعلومات والبيانات المصنفة عن نوع الجنس التي جُمعت للدوائر الأكاديمية • تدريب المسؤولين الحكوميين على القضايا الجنسانية لإعداد ورقات استراتيجية الحد من الفقر • تقديم المساعدة إلى المنظمات النسائية المحلية في أفقر البلديات وأكثرها ضعفاً من أجل وضع استراتيجيات الحد من الفقر على المستويات المحلية	الدعوة خفض حدة الفقر

٣٨ - ويعكس التقرير السنوي الذي يركز على النتائج لعام ٢٠٠٠ تدخلات أكثر شمولاً في مجال نوع الجنس، مع وجود صلات أوضح لا سيما بين السياسة وبناء القدرات وبناء تحالفات اجتماعية أوسع نطاقاً. وفيما يتعلق بمراعاة نوع الجنس في الحكم، نشر البرنامج الإنمائي في عام ٢٠٠٠ تقرير "المشاركة السياسية للمرأة والحكم الرشيد: تحديات القرن الحادي والعشرين". ويرمي التقرير، الذي نشر على نطاق عالمي، إلى مساعدة البلدان التي تنفذ بها البرامج على تعزيز مشاركة نسائية أكبر في التدابير السياسية والاقتصادية، لا سيما من خلال الميزنة، وتعزيز الشبكات الوطنية والإقليمية والعالمية لهذا الغرض. ويرد وصف لشراكة مبتكرة مع المجتمع المدني في منشور "التطلع إلى الامام وإلى الجوار: ديناميات الشراكة الجنسانية في أفريقيا"، والذي نشر أيضاً على نطاق عالمي.

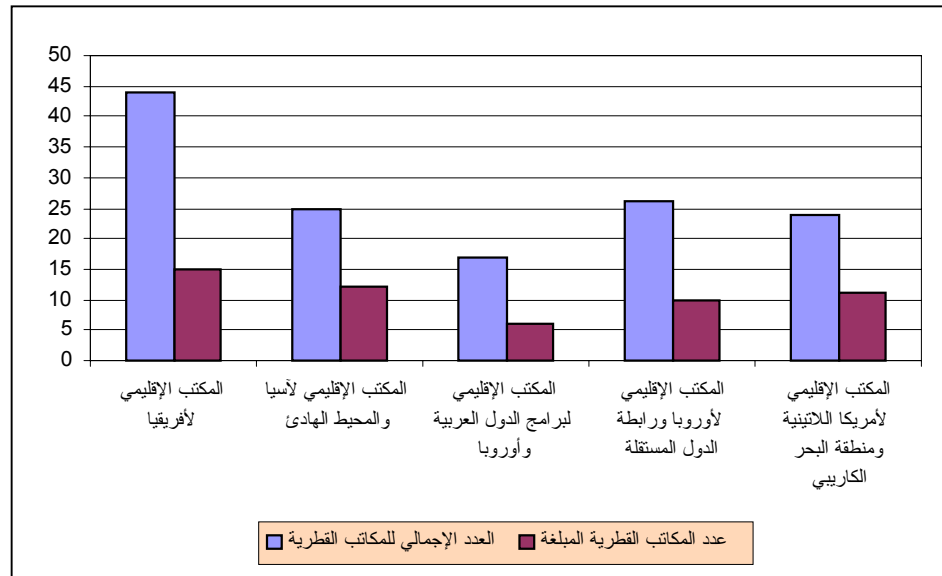
٣٩ - ويعتمد البرنامج الإنمائي على شبكته القائمة لمراكز التنسيق الجنسانية بالمقر وشبكة المكاتب القطرية التي تضم ١٣٤ مركزاً للتنسيق الجنساني، والمستشارين الجنسانيين و ٢٠ من الأخصائيين الجنسانيين من متطوعي الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، جرى ربط مجمل الشبكة إلكترونياً بمستشاري البرامج الإقليمية التابعين لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وتتفاعل الشبكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وشبكة مراكز التنسيق الجنسانية لسائر منظمات الأمم المتحدة لتتلاقى في الازدواج وتحميز التعاون. وينشر البرنامج الإنمائي الرسالة الإخبارية الإلكترونية "Gender Beat" ويقوم موقع جنساني على الشبكة (<http://www.undp.org.gender>).

٤٠ - وتمثل أحد التحديات الأخرى للبرنامج الإنمائي في عام ٢٠٠٠ في مساعدة البلدان التي تنفذ بها برامج لكفالة أن استراتيجيات خفض حدة الفقر وورقات استراتيجية الحد من الفقر تأخذ في الاعتبار تماماً تأنيث الفقر والاستراتيجيات النسائية الخاصة المتعلقة بالسياسة العامة والتنفيذ، وأفادت أيضاً المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي الموجودة في ظل حالات إنمائية خاصة في التقرير السنوي الذي يركز على النتائج لعام ٢٠٠٠ بزيادة التدخلات في عام ٢٠٠٠ لدعم النهوض بالمرأة ومراعاة نوع الجنس في بيئات المرحلة التالية للصرعات. وعلى سبيل المثال، قام البرنامج الإنمائي بتيسير جهود منظمة تضامن نساء أفريقيا غير الحكومية في مجال التدخلات الاستراتيجية في بوروندي وفي بلدان نهر مانو بغرب أفريقيا.

حالات الأزمات وما بعد الصراع

٤١ - بذلت جهود للتركيز على أعمال البرنامج الإنمائي في بيئات الأزمات وما بعد الصراع وتحسينها بنشاط متجدد في عام ٢٠٠٠. وقام البرنامج الإنمائي، الذي حفزه توافق الآراء المتنامي بشأن الصلات بين الفقر والعنف والكوارث الطبيعية وكاستجابة مباشرة لطلبات واردة من بلدان عديدة تنفذ بها البرامج لمشورة الخبراء والدعم البرنامجي في هذه المجالات، بتوسيع نطاق أنشطته في مجال إعادة الإدماج والإنعاش، وبناء السلام، والعمل المتصل بإزالة الألغام، والتخفيف من حدة الكوارث الطبيعية والمجالات ذات الصلة. ونظر المجلس التنفيذي في هذه الأنشطة بالتفصيل في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠١ (انظر الوثيقة DP/2001/4 ومحضر المناقشات الوارد في الفقرات ٤٢-٤٦ من الوثيقة DP/2001/11).

التقرير السنوي الذي يركز على النتائج لعام ٢٠٠٠: حالات الأزمات وما بعد الصراع - مجموع المكاتب القطرية وعدد المكاتب المبلغة (حسب المنطقة)



٤٢ - ويشير التقرير السنوي الذي يركز على النتائج إلى أن التمييز بين تدخلات البرنامج الإنمائي في حالات الأزمات وما بعد الصراع وفي البيئات الإنمائية الرئيسية قد أصبحت على نطاق أضيق. ويبين التقرير أيضا أدلة قوية على الترابط في تحقيق أهداف البرنامج الإنمائي في أعماله في حالات الأزمات وما بعد الصراع.

٤٣ - ويواصل البرنامج الإنمائي، وهو يعمل مع شركائه داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، تقديم الدعم إلى السكان المتأثرين بالحروب في أماكن مثل البلقان وتيمور الشرقية والصومال واضطلع بدور رئيسي في الاستجابة للفيضانات في موزامبيق وفي المناقشات المتعلقة بالإصلاح الزراعي في زيمبابوي. وفي سياق تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام (A/55/305-S/2000/809)، المعروف باسم تقرير الإبراهيمي) والاستعدادات بإجراء مناقشات مع المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠١، زاد البرنامج الإنمائي من إيضاح الركائز المفاهيمية لعمله في هذه البيئات الصعبة. واضطلع أيضا بدور رئيسي في تعبئة وإدارة الموارد للأزمات. وبالإضافة إلى ٣٠ مليون دولار من الأرقام المستهدفة لتخصيص الموارد من الموارد الأساسية وهو البند ١-١-٣ من الموارد، جمع البرنامج الإنمائي ٤٣ مليون دولار للصندوق الإستثماري للتنمية الاجتماعية المستدامة والسلام والدعم للبلدان التي تحتاز حالات خاصة عن طريق حكومة إيطاليا و ٥٤ مليون دولار للصندوق الاستثماري لمنع

الأزمات والإنعاش في مرحلة ما بعد الصراع وبناء السلام عن طريق حكومات استراليا وإيطاليا والمملكة المتحدة والنرويج وهولندا.

٤٤ - وعمل البرنامج الإنمائي على النهوض بأنشطته في مجال إعادة الإدماج والتأهيل للسكان المتأثرين بالحروب عن طريق اللجوء بصورة متزايدة للنهج المتكامل. وتشمل الأمثلة إعادة بناء المنازل الريفية والمشاريع الصغيرة في ليبيريا؛ ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جزر سليمان؛ وعمليات بناء الثقة والتأهيل في كوسوفو. وتركز جميع هذه البرامج على بناء القدرات على الأصعدة الوطنية والمحلية والمجتمعية مع تركيز الأهداف الرئيسية على تمكين المجتمعات المحلية من تزعم عملية إعادة البناء بينما يجري تشجيع المصالحة والإسهام في الإنعاش الاقتصادي وخفض حدة الفقر.

٤٥ - وفي مجال العمل المتصل بإزالة الألغام، قام البرنامج الإنمائي بزيادة عدد البلدان التي تنفذ بها مشاريع بناء القدرات للعمل المتصل بإزالة الألغام من ١٢ في عام ١٩٩٩ إلى ٢٣ في عام ٢٠٠٠. ويختلف نطاق هذا الدعم، الذي يركز على تطوير القدرات الوطنية لإدارة وتنسيق أنشطة العمل المتصل بإزالة الألغام في البلدان، من حيث النطاق من بلدان مثل لبنان، حيث لا يزال يجري تصميم المشروع، إلى جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، حيث يوجد برنامج راسخ لسنوات. ويسعى البرنامج الإنمائي إلى كفالة الانتقال السلس للمسؤولية من البرامج التي بدأ تنفيذها بواسطة المكاتب القطرية إلى السلطات الوطنية. وفوض البرنامج الإنمائي أيضا الصندوق العالمي لإعادة التأهيل في معالجة مسألة إعادة الإدماج الاجتماعي/الاقتصادي لضحايا الألغام الأرضية. وعقب القيام بعمل ميداني في كمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ولبنان وموزامبيق وضع الصندوق نموذج للآليات والخدمات التي ينبغي تواجدها لدعم إعادة الإدماج الاجتماعي - الاقتصادي للضحايا وتوضع المشاريع الرائدة لدعم هذا الهدف. وركزت المشورة المتعلقة ببناء القدرات على توفير المشورة فيما يتعلق بالتشريعات والهياكل المؤسسية المناسبة، وكذلك المساعدة في إنشاء وتشغيل مراكز وطنية للعمل المتصل بإزالة الألغام، وتنسيق أنشطة العمل المتصل بإزالة الألغام والتي يمكن أن تشمل على ميزانية سنوية تتراوح بين ٥ و ٣٠ مليون دولار سنويا. وعملت مبادرة جديدة في عام ٢٠٠٠ على وضع وتنفيذ برنامج للتدريب الإداري لكبار الموظفين الوطنيين في برامج العمل المتصل بإزالة الألغام.

٤٦ - وفي مجال الحكم وسيادة القانون، قدم دعم ملموس لإعادة تصميم برنامج فرض سيادة القانون في هايتي وتطوير نظام قضائي محلي في تيمور الشرقية. وجرى وضع مشاريع رائدة، ذات أهداف واضحة لمنع الصراعات في بلغاريا ورومانيا وقيرغيزستان. وتشمل

الأمثلة الأخرى مشروع إقليمي في أفريقيا يرمي إلى تعزيز القدرات الحكومية وقدرات المنظمات غير الحكومية وتقديم الدعم لآلية جديدة لمنظمة الوحدة الأفريقية لمنع وتسوية الصراعات.

٤٧ - وفي مجال الأزمات الطبيعية، استجاب البرنامج الإنمائي لحوادث مثل إعصار أوريسا في الهند، وتسرب غاز السيانييد في رومانيا والفيضانات في فترولا. وفي موزامبيق، قدم البرنامج الإنمائي دعماً حيويًا إلى الحكومة لتعبئة استجابة دولية سريعة ومتماسكة للفيضانات المدمرة. وقدم البرنامج الإنمائي المزيد من الدعم للشراكات مع المنظمات الإقليمية مثل مركز التنسيق للوقاية من الكوارث الطبيعية في أمريكا الوسطى، والوكالة الكاريبية للاستجابة الطارئة في حالات الكوارث، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لتيسير إدارة وتنفيذ برامج خفض المخاطر وإدارة الأزمات. واشترك أيضاً مع البنك الدولي في إنشاء اتحاد "Pro Ven-tion"، وهي شراكة من الوكالات الدولية والمؤسسات المالية الدولية والحكومات والمؤسسات الخاصة والأكاديمية والمنظمات غير الحكومية مكرسة لخفض حدة الكوارث والتنمية المستدامة.

فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

٤٨ - تجاوز عدد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في جميع أنحاء العالم في عام ٢٠٠٠، ٣٦ مليوناً. وأعلن عن الاعتراف العالمي بحجم المشكلة في المناقشة التي أجراها مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ بشأن الأبعاد الأمنية للوباء - حيث تحدث مدير البرنامج إلى المجلس لأول مرة على الإطلاق - وفي المؤتمر الدولي الثالث عشر المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) المعقود في ديربان، جنوب أفريقيا. واستجابة لذلك، كثف البرنامج الإنمائي جهوده الإجمالية وعزز مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز كأحد المجالات الهامة لتقديم الدعم للبلدان النامية. ومع إبلاغ ٥٥ مكتباً قطرياً عن ٦٦ نتيجة ذات صلة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في التقرير السنوي الذي يركز على النتائج، تبين أن عدد المكاتب القطرية النشطة في هذا المجال قد تضاعف تقريباً عما كان عليه في عام ١٩٩٩.

٤٩ - ويركز البرنامج الإنمائي، بوصفه أحد المشرفين على برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، على التحدي الإداري المتمثل في تعبئة جميع العناصر الفعالة والمؤسسات خارج نطاق القطاع الصحي، وجمع الموارد الكافية المحلية والدولية، وكفالة استجابة معززة ومتناسقة. وبوصفه منسق أنشطة منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري، يضطلع البرنامج الإنمائي بدور رائد في تعزيز الاستجابة المتناسكة في سياق الخطة الاستراتيجية لمنظومة الأمم المتحدة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥ وفي تنسيق البرامج المتعددة الوكالات والمتعددة

المانحين لدعم الخطط الوطنية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويعتبر المنسق المقيم المنظم الأولي للفريق المواضيعي المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ويتكفل بإيراد الأولويات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في إطار عمل الأمم المتحدة الشامل للمساعدة الإنمائية. وتعمل حاليا أفرقة الأمم المتحدة المواضيعية المعنية بفيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز في أكثر من ١٣٠ بلدا. وتبين البيانات الواردة في التقرير السنوي الذي يركز على النتائج لعام ٢٠٠٠ أنها أكثر هذه الأفرقة شيوعا ونشاطا.

٥٠ - ويقوم البرنامج الإنمائي، بعد استخلاص الدروس من التقدم المحرز في بلدان مثل أوغندا وتايلند والسنغال، بتقديم المشورة في مجال السياسات إلى الحكومات وشركاء المجتمع المدني بشأن سبل تحقيق استجابة فعالة على نطاق وطني. وفي أكثر من ٢٠ بلدا، تقوم المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي بالإبلاغ عن التقدم المحرز في تعزيز الدعوة النشيطة والعملية المنحى للقيادة على جميع المستويات، والالتزام السياسي وتعبئة العناصر الفاعلة في جميع القطاعات. ويكشف التحليل الوارد في التقرير السنوي الذي يركز على النتائج على تحول نظري متميز قام به البرنامج الإنمائي في عام ٢٠٠٠، مع زيادة كبيرة في التدخلات التي تركز على مساعدة الحكومات في وضع الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبناء قدرات الحكومات لتنسيق استراتيجيات فعالة ومتعددة القطاعات تتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتقديم الدعم لإنشاء هيئات لا مركزية لإدارة الخطط المحلية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وانعكس تركيز أعمال البرنامج الإنمائي بقوة في فئات التدخلات التي اضطلع بها البرنامج الإنمائي: ٦٨ في المائة من النتائج تتعلق ببناء القدرات (مسجلة ارتفاعا من ٥٢ في المائة في عام ١٩٩٩) و ٢٧ في المائة من الدعم المستهدف لوضع استراتيجيات وخيارات السياسات. وفي بوتسوانا، أحدث تقرير التنمية البشرية، الذي يركز على تأثير فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على التنمية البشرية، أثرا بتوفير التوجيه للسياسات فيما يتعلق بالعمل السياسي على مستوى القمة، والاستجابات المتعددة القطاعات ومعالجة حالات عدم المساواة بين الجنسين التي تغذي انتشار الوباء.

٥١ - ويقدم البرنامج الإنمائي في ٤٠ بلدا تقريرا للمساعدة لبناء القدرات اللازمة لتخطيط عمليات التصدي للوباء وإدارتها وتنفيذها على الصعيد الوطني، مع إيلاء الأولوية لتوحي اللامركزية في الاستجابة له وتعزيز الإجراءات المتخذة على صعيدي المقاطعات والبلديات. ففي ملاوي على سبيل المثال، سهل البرنامج الإنمائي وضع خطة استراتيجية حقيقية تشمل عدة قطاعات وتركز على تحقيق النتائج وساعد الحكومة من خلال تنظيم مائدة مستديرة على تعبئة ١١٠ ملايين دولار من مجموعة كبيرة من المانحين الدوليين لتنفيذ الخطة.

الإطار ٩ - أداء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) [التقرير السنوي الذي يركز على النتائج لعام ٢٠٠٠]

مجال العمل	التقدم المبلغ عنه	البلدان
دعم التخطيط الاستراتيجي والتغييرات التنظيمية	- دعم صياغة الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ووضع خطط العمل - تقديم خدمات استشارية عن التغييرات التنظيمية لتعزيز الرصد والاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز - تطوير مفهوم وطني لتشجيع أساليب العيش الصحية - دعم شبكة المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للإسهام في عملية السياسة العامة - الدعوة إلى تغيير اللوائح لحماية حقوق المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من قبيل حقهم في مكان للعمل وحقهم في الاستفادة من الخدمات - دعم البرامج الإقليمية لمواجهة خطر الإيدز الناتج عن تنقل فئات من السكان	أرمينيا، أوكرانيا، باكستان، بلغاريا، بنغلاديش، بوركينا فاسو، بروندي، تركمانستان، توغو، الجزائر، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية مقدونيا، جمهورية مولدوفا، الرأس الأخضر، سوازيلند، غامبيا، غينيا، فتزويلا، قيرغيزستان، كولومبيا، ليسوتو، ملاوي، هندوراس
دمج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في إطار استراتيجية الحد من الفقر	- دمج استراتيجية مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في ورقات استراتيجية الحد من الفقر - دراسة لتقييم تكامل برامج مكافحة الإيدز والحد من الفقر	تشاد، جمهورية أفريقيا الوسطى، جنوب أفريقيا، زامبيا، سوازيلند، فييت نام، الكاميرون، موزامبيق
بناء القدرات الوطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	- تقديم الدعم للمؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية المعنية بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لوضع خطط عمل وطنية ومحلية وتنفيذها ورصدها - دعم المؤسسات، لا سيما المنظمات غير الحكومية، التي تساند المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز - بناء القدرات في مجال صياغة الاستراتيجيات المتعددة القطاعات لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز - توفير التدريب لمراكز التنسيق الحكومية - مراعاة استراتيجية مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في جميع الخطط الوزارية - دعم لجان إدارة الأزمة الناجمة عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	أرمينيا، باكستان، بليز، بوتسوانا، بولندا، جمهورية ترانسيا المتحدة، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، زمبابوي، سوازيلند، الصين، غامبيا، فتزويلا، كوبا، كينيا، مدغشقر، المغرب، موزامبيق، ميانمار

أوكرانيا، بلغاريا، بليز، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، رواندا، زامبيا، قيرغيزستان، مدغشقر	- توفير تدريب لمقدمي خدمات الرعاية الصحية والمتقنين والعلماء النفسانيين، وما إلى ذلك - دعم المراكز الوطنية للإرشاد والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز - إنشاء أمانة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على أعلى مستوى حكومي لتنسيق الاستجابة المتعددة القطاعات للوباء - إنشاء مجلس تنسيقي لتشجيع أساليب العيش الصحية	إنشاء وحدة تنسيق رفيعة المستوى
إندونيسيا، باكستان، بلغاريا، بروندي، بيلاروس، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، زيمبابوي، كينيا، المغرب، ملاوي، موزامبيق، نيجيريا	- اعتماد خطط متعددة القطاعات وخطط محلية تتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز - دعم متطوعي الأمم المتحدة للأنشطة المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على صعيد المقاطعات - إنشاء لجان محلية للإيدز للاستجابة للظروف والاحتياجات الخاصة بكل منطقة على حدة - دعم الأنشطة المشتركة بين الحكومات المحلية ومنظمات المجتمع المدني	إضفاء اللامركزية على الأنشطة المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز
أوكرانيا، بروندي، جمهورية الكونغو الديمقراطية، رواندا، شيلي، كولومبيا، كينيا	- دعم شبكات المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز - إنشاء إطار قانوني وعملي لتقديم خدمات الرعاية الصحية للمصابين بالإيدز في منازلهم - وضع أطر قانونية وأخلاقية/ ومدونات قواعد سلوك لمكافحة التمييز - تنظيم مخيم صيفي للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز - تقديم الدعم المباشر لصناديق الأدوية والعلاج فضلا عن الضغط من أجل الحصول على العلاج والأدوية العامة	تقديم دعم للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز
أذربيجان، أرمينيا، أنغولا، أوزبكستان، أوكرانيا، بنغلاديش، بوركينا فاسو، بولندا، بيرو، تايلند، تركمانستان، تونغسا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، رومانيا، السنغال، سوازيلند، غامبيا، فييت نام، كوبا، كولومبيا، كينيا، لاوس، مدغشقر، ملاوي، ميانمار، نيجيريا	- وضع برامج ومواد للإعلام والتثقيف والاتصال تستهدف النساء والشباب وغيرهم من الفئات الضعيفة. ودعم توسيع نطاق التغطية الإعلامية - توعية الأشخاص الرئيسيين المؤثرين في الرأي العام من قبيل البرلمانين والزعماء الدينيين والإعلاميين بشأن القضايا الجنسانية المرتبطة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز كقضية إنمائية، وما إلى ذلك - دمج برامج الإعلام والتثقيف والاتصال المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في جميع البرامج الإنمائية لتشجيع التغيير السلوكي - تنظيم أنشطة كبرى للتوعية لا سيما بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الإيدز - مبادرة رائدة من أجل إنشاء شبكة لتثقيف الأقران بشأن الصحة الإنجابية	الدعوة والتوعية

- استخدام شبكة الإنترنت لتوفير المعلومات عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	الدراسات
- دعم التوعية من قبل المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	
- إجراء دراسات استقصائية عن الأثر الاجتماعي والاقتصادي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	
أرمينيا، أنغولا، أوكرانيا، بلغاريا، بنغلاديش، تشاد، تونغ، رواندا، سوازيلند، ملاوي، اليمن	
- إجراء دراسة استقصائية عن المفاهيم الثقافية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	جمع البيانات ورصدها
- تحليل الحالة والاستجابة لها	
- إجراء دراسات عن الفئات التي تواجه خطراً كبيراً	
- تقديم الدعم التقني لرصد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	
أرمينيا، بوروندي، تنزانيا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، كينيا، مدغشقر	- مراقبة الفئات المعرضة للخطر

٥٢ - وتقوم المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي في تسعة بلدان بتوفير التوجيه للسياسات فيما يتعلق بالتحدي الصعب المتمثل في دمج الأولويات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في صميم التخطيط الإنمائي وعمليات تخصيص الموارد المحلية والخطط القطاعية. ففي بوركينا فاسو والكاميرون مثلاً، أصبحت التدخلات المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز جزءاً من الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر وبات يرصد جزءاً من الوفورات الناتجة عن التخفيف من عبء الدين للوقاية من هذا الداء وعلاجه. ويتعاون البرنامج الإنمائي، في أكثر المناطق تأثراً بهذا الوباء، مع السلطات لبحث الخيارات الممكنة للتخفيف من أثره على التنمية البشرية وهيكل الحكم وتوفير الخدمات الأساسية. ففي أنغولا وبوتسوانا وبوركينا فاسو وسوازيلند وغابون وملاوي وناميبيا، يركز البرنامج الإنمائي دراسات لتعريف الحكومات بسبل معالجة أثره على قطاعات محددة وتعزيز جهود الحد من الفقر وتخطيط الاقتصاد الكلي.

٥٣ - ويفيد البرنامج الإنمائي أن هناك حوالي عشرة بلدان أحرزت تقدماً على طريق وضع إطار لحقوق الإنسان وتطوير منظور جنساني لمكافحة التمييز ضد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومعالجة حالات عدم المساواة بين الجنسين التي تزيد من انتشار الوباء. وفي أنغولا ورواندا وغامبيا وهندوراس، يقدم البرنامج الإنمائي الدعم لرابطات وشبكات المصابين بالفيروس. ويقوم البرنامج الإنمائي في عدد من البلدان بدعم الحملات الإعلامية وتعزيز استفادة الجمهور من الخدمات الإعلامية المتعلقة بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز باستخدام تكنولوجيا وسائط الإعلام المتعددة المبتكرة. وتفيد المكاتب القطرية

للبرنامج الإنمائي تحقيق النجاح في هذا المجال في بنغلاديش وبيرو وتركمانيستان وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. وفي رومانيا، أنشأ البرنامج الإنمائي مع شركاء آخرين موقعاً شبكياً موجهاً للشباب عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

الإطار ١٠ - ملاوي - إقامة علاقات من أجل مكافحة الإيدز

يتأثر حالياً كل شخص في ملاوي تقريباً من الوباء، إذ أصيب بالفيروس ٨ في المائة على الأقل من السكان البالغين ١٠ ملايين نسمة. وباتت المكاسب المحققة في متوسط العمر المتوقع، ومعدلات بقاء الأطفال على قيد الحياة والتعليم والموارد البشرية تنحسر مع هلاك المدرسين والقضاة والمرضات وغيرهم من الموظفين الحكوميين كل يوم من جراء أمراض مرتبطة بالإيدز. ويكفي القول بأن الإيدز يدمر اقتصاد ملاوي ويطوي معظم الإنجازات التي تحققت في الحد من الفقر. وهو يمزق النسيج الاجتماعي ويقوّض قدرة البلد على نقل المعارف إلى الأجيال المقبلة. وكما قال جوستين ملاويزي، نائب رئيس ملاوي ورئيس لجنة مجلس الوزراء المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز: "إن الإيدز لا يسلبنا حاضرتنا فحسب، بل يسلبنا مستقبلنا ومستقبل أطفالنا". وتشير التقديرات المتحفظة إلى أن ٣٥٠.٠٠٠ شخص قد توفوا بالفعل وأن قرابة نصف مليون طفل قد تيمموا منذ عام ١٩٨٥، ومعظمهم يتولى حالياً رعاية أشقائه بدل الذهاب إلى المدرسة. وقد بدأ تنفيذ الخطة الاستراتيجية الوطنية الخمسية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. وتعتبر هذه الخطة، التي أعدت بدعم من البرنامج الإنمائي، أول مبادرة شاملة في ملاوي للتخفيف من أثر الوباء والحد من انتشاره. وعدا إنهاء الطابع المخصص لمعالجة قضايا فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، تسعى الخطة إلى توفير أدوات إعلامية عن الوقاية لجميع المواطنين وزيادة الاستثمار في البرامج الموجهة للشباب. وتعالج التحدي المتمثل في مساعدة المصابين بالفيروس ليعيشوا حياة كريمة ومنتجة. كما تروج هذه المبادرة لوضع وتنفيذ سياسات وتشريعات كفيلة بجعل مواجهة هذا الوباء أولوية في جميع مجالات الحكم والأعمال. وفي أوائل عام ٢٠٠٠، ساعد البرنامج الإنمائي الحكومة على تنظيم اجتماع مائدة مستديرة لتعبئة الموارد لجمع الأموال اللازمة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأسفر هذا الاجتماع عن الالتزام بدفع ١١٠ ملايين دولار لتنفيذ استراتيجية الحد من الفقر. ومع بلوغ الدين الخارجي ٢,٥ بليون دولار، عمدت الحكومة إلى إبراز فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في ورقتها المؤقتة لاستراتيجية الحد من الفقر لكفالة رصد بعض الموارد المتأتية من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون للأنشطة المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصال لأغراض التنمية

٥٤ - يتيح ظهور شبكة الاقتصاد العالمي، كنتيجة للعولمة وسرعة تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال، فرصاً فريدة للبلدان النامية ويطرح عليها تحديات. فهو يتيح لها إمكانية الوصول من جديد إلى السياق العالمي الجديد مع معالجة القضايا الإنمائية الحيوية من قبيل الحد من الفقر وأشكال الحكم الجديدة والرعاية الصحية الأساسية والتعليم معالجة أُنْجَع بكثير مما مضى. غير أن التحدي الذي تطرحه تكنولوجيا المعلومات والاتصال هائل جداً. فتحرير الأسواق والعولمة ليسا كافيين لتلبية المتطلبات الإنمائية الحاسمة ولذلك، ظل هدف تعميم الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصال ومن هياكل المعلومات الأساسية العالمية هدفاً مرادفاً. وعلاوة على ذلك، فإن التفاوت في الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصال ظل يتزايد داخل البلدان وفيما بينها.

٥٥ - وقد حان الوقت للقيام بعمل جماعي من أجل سد الثغرة الرقمية. ويعمل البرنامج الإنمائي، بشراكة وثيقة مع العناصر الفاعلة الرئيسية في القطاعين العام والخاص، على إعداد استراتيجية شاملة وخطة تنفيذية تساعد على تحويل الفجوة المتزايدة في الثغرة الرقمية إلى فرصة للانتفاع من التكنولوجيا الرقمية لتلبية الاحتياجات الإنمائية الأساسية.

٥٦ - ويعتبر إنشاء فرقة العمل المعنية بفرص التكنولوجيا الرقمية في تموز/يوليه ٢٠٠٠ ثمرة تعاون تاريخي بين مجموعة الدول الثمانية والبلدان النامية والقطاع الخاص والمجتمع المدني. ويستضيف البرنامج الإنمائي، بالاشتراك مع البنك الدولي، أمانة هذه الفرقة العاملة ويقوم البرنامج الإنمائي بدور أساسي لكفالة تقوية الصلات بين الثغرة الرقمية والثغرة الاجتماعية ومعالجتهما على نطاق عالمي. وتنكب أمانة الفرقة العاملة على إعداد تقرير ختامي سيقدم إلى قادة مجموعة الدول الثماني في جنوة بإيطاليا قبل حلول أيار/مايو ٢٠٠١. ومن خلال هذه الفرقة العاملة، سيتسع نطاق البرامج وتتعزز الشركات القائمة والجديدة لمواجهة التحدي الذي تطرحه تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتزويد البلدان النامية بآليات جديدة للتمويل.

٥٧ - وقد وفرت مبادرة فرص التكنولوجيا الرقمية المطروحة في إطار مشاركة مع منظمة أكسينتشر، ومؤسسة ماركل والبرنامج الإنمائي، المدخلات الاستراتيجية الأساسية للفرقة العاملة. وعلاوة على ذلك، وضعت المبادرة إطاراً مفاهيمياً اعتبرت فيه تكنولوجيا المعلومات والاتصال أداة تمكن من إحداث دينامية إنمائية لا تولد النمو الاقتصادي فحسب بل تعالج مختلف التحديات الإنمائية المطروحة في إعلان الألفية للأمم المتحدة. كما يعد أداة استراتيجية موجهة لصنّاع القرارات وأصحاب المصلحة في البلدان النامية الذين هم في أمس الحاجة

للحصول على أحدث مشورة تتعلق بالسياسات في هذا المجال. وتنطوي المرحلة الثانية من المبادرة، والتي ستبدأ في ربيع عام ٢٠٠١، على إطلاق حملة تضم أصحاب المصلحة على الصعيد العالمي لزيادة الوعي بضرورة تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصال لأغراض التنمية وطرح ست إلى عشر مبادرات من هذا القبيل على الصعيد القطري.

٥٨ - وعلى الصعيد القطري، طرح البرنامج الإنمائي مبادرة الشبكة العالمية للتأهب والموارد، بالتشارك مع منظمة الحوار العالمي لدوائر الأعمال بشأن التجارة الالكترونية، ومؤسسة ماركل، والمندى الاقتصادي العالمي، ومركز التنمية الدولية في جامعة هارفارد وغيرها من الهيئات. وستوفر مبادرة التأهب بالوسائل الالكترونية المساعدة على الصعيد القطري لبناء الاستراتيجيات الوطنية للهياكل الأساسية للمعلومات، بما في ذلك تعزيز القدرات البشرية، وإطلاق المبادرات المجتمعية وتنظيم المشاريع المحلية؛ والسياسات التنافسية؛ والبيئات التنظيمية؛ والاتصال بالمناطق الريفية. وقد تلقى البرنامج الإنمائي حتى الآن أكثر من ٢٠ طلبا للحصول على مساعدة من البلدان النامية في جميع المناطق، بما فيها أقل البلدان نموا. ويجري حاليا إعداد البعثات التحضيرية.

٥٩ - وأخيرا، دخل البرنامج الإنمائي في شراكة استراتيجية مع شبكات سيسكو ومتطوعي الأمم المتحدة وغيرهم لتوفير التدريب التقني لـ ٢٤ بلدا من أقل البلدان نموا ولتعزيز الموارد البشرية المحلية اللازمة لبناء الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال والحفاظ عليها. وقد أنشأت المبادرة حتى الآن أكثر من ٢٠ أكاديمية من أكاديميات سيسكو في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ويجري إعداد الخطط لتوسيع نطاق البرنامج ومدى تغطيته للأقطار.

الطاقة والبيئة

٦٠ - شهد عام ٢٠٠٠ بعض الإنجازات الهامة في مجال الطاقة والبيئة. ولا يزال هذا الإطار يحتل المرتبة الثالثة ضمن أطر النتائج الاستراتيجية في البرنامج الإنمائي برمته وفي كل منطقة من المناطق الخمس إذ يعمل فيه ١١٩ موظفا قطريا وهم يمثلون ١٣٠ بلدا من البلدان التي تنفذ بها البرامج ويبلغون النتائج لإدراجها في التقرير السنوي الذي يركز النتائج لعام ٢٠٠٠. وكانت مجالات التركيز الأساسية هي: (أ) وضع الاستراتيجيات الوطنية والأطر السياسية والقانونية والتنظيمية لكفالة تنمية مستدامة بيئية؛ (ب) تطوير قدرات السلطات المحلية والوطنية وتشجيع العمليات القائمة على المشاركة؛ (ج) مراعاة القضايا البيئية العالمية في السياسات الإنمائية الوطنية. وهناك ١٠ في المائة على وجه التقريب من المكاتب القطرية أبلغت عن اتخاذ إجراءات على الصعيد الإقليمي و/أو عبر الحدود لحماية موارد طبيعية مشتركة.

٦١ - وقد بين التقرير السنوي الذي يركز على النتائج أن هناك أدلة تفيد بأن هناك تحولا في جميع المناطق من دعم كل مشروع قطاعي على حدة إلى توفير مساعدة برنامجية شاملة من الناحية النظرية. وقد اضطلع البرنامج الإنمائي في ٤١ بلدا بدور رائد في تنسيق البرامج المتعلقة بالبيئة والطاقة وعُهد له بدور الشريك الرئيسي في ٥٩ بلدا. وهذا دليل قوي على الدور الذي يقوم به البرنامج الإنمائي في بناء الشراكات الاستراتيجية لتيسير الحوار بين الحكومات وأصحاب المصالح الوطنية بما في ذلك منظمات المجتمع المدني ودوائر المانحين، بإنشاء أو تيسير أعمال الأفرقة العاملة القطاعية أو اجتماعات التنسيق للمانحين.

الإطار ١١ - تقرير الموارد العالمية

شكل نشر "تقرير الموارد العالمي ٢٠٠٠-٢٠٠١: السكان والنظم الإيكولوجية، نسيج الحياة البالي" الذي أصدره البرنامج الإنمائي بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الدولي والمعهد العالمي للموارد، وتمويل خاص من مؤسسة الأمم المتحدة، إنجازا بارزا. وقد ركزت هذه الطبعة الألفية من التقرير على خمسة نظم إيكولوجية حاسمة الأهمية - الأراضي الزراعية والأحراج والمناطق الساحلية وشبكات المياه العذبة والمراعي - توفر السلع والخدمات التي يعتمد عليها الإنسان في حياته. وقد تمت لأول مرة محاولة تقييم قدرة هذه النظم الإيكولوجية على الاستمرار في توفير العناصر التي تقوم عليها الحياة البشرية وتمت الدعوة إلى اعتماد نهج يستند إلى النظم الإيكولوجية لإدارة البيئة.

٦٢ - وفيما يتعلق بتغير المناخ، واصل البرنامج الإنمائي دعم جهود بناء قدرات المفاوضين من البلدان النامية من خلال تنظيم حلقة عمل عن القضايا الرئيسية المتعلقة بآلية التنمية النظيفة لصالح ممثلين من أفريقيا وأمريكا اللاتينية. وفي مجال المياه، يفيد تقييم أجري في الربع الأخير من عام ٢٠٠٠ أن ما حققه مشروع الإطار التعاوني لحوض نهر النيل الحساس والمعرض للمخاطر سياسيا حتى الآن يمكن اعتباره إنجازا رائعا. ويشمل توليد الثقة فيما بين البلدان العشرة التي تتقاسم حوض النيل، وصياغة إطار تعاوني يحدد دور النهر في التنمية الاجتماعية والاقتصادية على الصعيد الإقليمي وإنشاء أمانة توجه عملية التعاون المستمر فيما بينها. ويندرج عمل البرنامج الإنمائي بشأن إدارة المحيطات والسواحل في إطار المبادرة الجديدة المتعلقة بالمياه العابرة للحدود التي تهدف إلى تجاوز الحدود السياسية والمادية والقطاعية التي تعقد عملية إدارة المياه. وتشمل أنشطته في عام ٢٠٠٠ تنظيم المؤتمر الأول الذي يعقده كل سنتين مرفق البيئة العالمية عن المياه الدولية (الذي تشترك أمانة مرفق البيئة العالمية في تنظيمه مع البرنامج الإنمائي والبنك الدولي) والتعاون مع غيرها من منظمات الأمم المتحدة في مجالات التدريب والإدارة وحماية الشعب المرجانية.

الإطار ١٢ - تقييم الطاقة في العالم

يعد نشر "تقييم الطاقة في العالم: الطاقة وتحدي الاستدامة" في ٢٠ أيلول/سبتمبر، بالاشتراك بين البرنامج الإنمائي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة ومجلس الطاقة العالمي، من الإنجازات الكبرى في مجال الطاقة المستدامة في عام ٢٠٠٠. ويتضمن هذا التقرير تحليلات عن الصلات الأساسية بين الطاقة وأهداف الحد من الفقر والنمو الاقتصادي وحماية البيئة والتنمية الاجتماعية، ويبرز عددا من القضايا الهامة المتعلقة بالتكنولوجيا والسياسة العامة وقضايا التمويل التي يجب على القطاعين العام والخاص أن يعالجها سويا لتوفير خدمات طاقة نظيفة حديثة لبليني نسمة محرومين من الكهرباء أو من وقود الطهي الحديث الذي يستخدم في البلدان النامية. واستنادا إلى هذا التقرير، اجتمع المنتدى العالمي للطاقة المستدامة لأول مرة في النمسا لمناقشة قضايا السياسة العامة الأساسية لتوفير خدمات الطاقة في المناطق الريفية. وانتهى هذا الاجتماع، الذي شارك فيه مخططو ومنظمو الطاقة في البلدان النامية ووكالات المعونة المتعددة الأطراف والثنائية والقطاع الخاص وممثلو الصناعة والمنظمات غير الحكومية، إلى وضع توصيات هامة لدعم المناقشات التي ستجرى خلال الدورة التاسعة للجنة التنمية المستدامة في نيسان/أبريل ٢٠٠١.

تقرير التنمية البشرية

٦٣ - تفضي تقارير التنمية البشرية الوطنية والعالمية (التي تصدر الآن في ١٣٤ بلدا)، من خلال التحليل الآني والمتعمق، إلى قيام حوار عام بشأن شتى أبعاد الفقر البشري أو عدم المساواة، وحقوق المرأة والحرية السياسية، وآثار العولمة. ولا يزال العنصر المميز لتقارير التنمية البشرية، ألا وهو دليل التنمية البشرية، يشكل بديلا موفقا للنتائج القومي الإجمالي كمقياس للتنمية. وتتصدر تقارير التنمية البشرية، بفضل الخيارات القوية للسياسات التي توفرها للعمل على الصعيدين الوطني والدولي، جهود البرنامج الإنمائي للدعوة للسياسات وبناء القدرات التحليلية في الميدان وعلى الصعيدين الإقليمي والعالمي.

٦٤ - وقد قدم تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠ هدف القضاء على الفقر لا كهدف إنمائي فحسب بل كتحد رئيسي لحقوق الإنسان. وقد نظم حفل افتتاح بهذه المناسبة برعاية رئيس جمهورية فرنسا، السيد جاك شيراك، واحتذب وسائل الإعلام العالمية والدوائر السياسية في العالم، ونظمت برامج مماثلة في ١٣٥ مكتبا قطريا للبرنامج الإنمائي. وفي حلقات دراسية لاحقة نظمت في مالي (برعاية رئيس مالي)، والبرازيل (برعاية نائب رئيس البرازيل)، ومصر (برعاية سيدة مصر الأولى)، والنرويج، واليونان والأردن، تمت مناقشة وصقل مجموعة المقترحات المتعلقة بالسياسات الواردة في تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠ لبلوغ

هدف كفالة "كافة الحقوق للجميع". كما ساعد تقرير البشرية لعام ٢٠٠٠ على تعزيز العلاقات داخل دوائر التنمية وحقوق الإنسان من أجل الربط بين الكفاح من أجل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والكفاح من أجل الحريات المدنية والسياسية. وهناك أدوات جديدة، من قبيل "مجلة التنمية البشرية"، والمنتدى العالمي الثاني للتنمية البشرية (المعقود في ريو دي جانيرو بالبرازيل في تشرين الأول/أكتوبر) والقرص المدمج لتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠، ساعدت على إبلاغ هذه الرسائل لجمهوريات مختلفة وذات تأثير.

٦٥ - كما شهد عام ٢٠٠٠ تقدماً مثيراً في برنامج تقارير التنمية البشرية الوطنية بإنشاء وحدة دعم تقارير التنمية البشرية الوطنية في المقر وإعداد البرنامج الإنمائي سياسة بشأنها. ونظراً لكون هذه التقارير أدلة مفيدة لتخطيط التنمية وتوضيح مفاهيم الناس وأولوياتهم، فقد صدر منهم أكثر من ٣٥٠ تقريراً وطنياً ودون وطني في ١٣٤ بلداً خلال العقد الماضي، إضافة إلى تسعة تقارير إقليمية.

الإطار ١٣ - تقارير التنمية البشرية الوطنية في عام ٢٠٠٠ - حفز نقاش بشأن التنمية البشرية ووضع السياسات

لم تدخل تقارير التنمية البشرية الوطنية مفهوم التنمية البشرية في الحوار بشأن السياسات الوطنية من خلال وضع مؤشرات للتنمية البشرية وتقديم توصيات تتعلق بالسياسة العامة فحسب، بل أدخلت هذا المفهوم أيضاً من خلال عملية التشاور، وجمع البيانات وإعداد التقارير، وهي عملية قطرية من حيث القيادة والملكية. ومن بين قصص النجاح الجديرة بالذكر في عام ٢٠٠٠ ما يلي: الحملة المستلهمة من تقرير التنمية البشرية الوطني للفلبين من أجل جعل التعليم حقاً من حقوق الإنسان والتي تلقت دعماً من أعلى المستويات في الحكومة؛ وفي البرازيل، جعل قانون الميزانية الذي سنته الحكومة لعام ٢٠٠٠ مؤشر التنمية البشرية عنصراً واجباً ضمن المعايير التي تراعى عند تخصيص جميع الموارد الاتحادية للتنمية البشرية، بعد إطلاق أطلس التنمية البشرية للبرازيل، وهو عبارة عن مصرف إلكتروني للبيانات يتضمن مؤشرات التنمية البشرية لجميع البلديات البرازيلية البالغ عددها ٥ ٠٠٠ بلدية.

تقارير التنمية البشرية الوطنية الصادرة في عام ٢٠٠٠

آسيا والمحيط الهادئ	بنغلادش، وبوتان، والفلبين، وكمبوديا،
	ومنغوليا
أوروبا ورابطة الدول المستقلة	أذربيجان، إستونيا، أرمينيا، بلغاريا، البوسنة
	والهرسك، بولندا، بيلاروس، جمهورية

مولدوفا، جورجيا، رومانيا، سلوفاكيا،
 قبرغيزستان، ليتوانيا
 أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بوليفيا، جامايكا، شيلي، غواتيمالا،
 كولومبيا، نيكاراغوا
 أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى بنن، بوتسوانا، جنوب أفريقيا، زامبيا،
 غامبيا، مالي، موريتانيا، النيجر
 الدول العربية الأردن، تونس، جيبوتي، الكويت، ليبيا

النقاط البارزة

- تقرير التنمية البشرية الوطني لبلغاريا لعام ٢٠٠٠، الذي شكل دراسة تحليلية للحالة الاجتماعية الاقتصادية في كل واحدة من بلديات بلغاريا البالغ عددها ٢٦٢ بلدية، استخدم فعلا في تحديد المواقع المستهدفة لتنفيذ برنامج حكومي كبير لإنشاء المؤسسات الصغيرة.
- في الهند، أصبحت تقارير التنمية البشرية دون الوطنية جزءا هاما من الحوار السياسي والتخطيط الحكومي في ٢٠ ولاية، بما في ذلك ولايات غوجرات، وكرانتكا، ومديا برادش، وراجستان.
- أثار تقرير التنمية البشرية الوطني لجنوب أفريقيا لعام ٢٠٠٠ مناقشات ساخنة في وسائل الإعلام وبين الزعماء السياسيين وقادة المجتمع المدني بشأن التعجيل بإصلاحات في سياسات التنمية البشرية من أجل تفادي السقوط في الفقر المدقع وعدم الاستقرار السياسي.

٦٦ - تساعد الأنشطة الجديدة، مثل الدورة التدريبية السنوية في مجال التنمية البشرية (التي تنظم بالتعاون مع جامعة أكسفورد في أيلول/ سبتمبر) إلى جانب برنامج جوائز تقارير التنمية البشرية الوطنية، على تعزيز مستويات علمية عليا وتطوير خيارات جديدة في مجال السياسة العامة تتناول أولويات البرنامج الإنمائي في مجال التنمية البشرية والقضاء على الفقر. وتساعد القائمة البريدية للشبكة الداخلية العالمية لتقارير التنمية البشرية الوطنية الموجودة على شبكة الإنترنت أيضا في تكوين مجمع ذي تأثير ومتعدد التخصصات يضم علماء وممارسين، يعملون من أجل تطوير وسائل قياس التنمية وتقديم مقترحات في مجال السياسة العامة من أجل تحسين فرص الجميع في حياة أفضل.

إعادة تنظيم مكتب السياسات الإنمائية

٦٧ - من أجل تعزيز قدرة البرنامج الإنمائي في مجال السياسة العامة، وافقت فرقة تنفيذية تابعة للبرنامج على خطة تنفيذية لإنشاء مكتب جديد للسياسات الإنمائية في أيار/مايو ٢٠٠٠. وترمي هذه الخطة إلى إنشاء مكتب للخدمات يقدم دعماً عملياً في مجال السياسة العامة من الطراز العالمي إلى الجهة التي هي في أمس الحاجة إليه ألا وهي الميدان. وتقتضي إعادة تنظيم مكتب السياسات الإنمائية قدراً كبيراً من التبسيط والترشيد لأدوار الموظفين من أجل القيام بعملية لا مركزية موصولة شبكياً وفي المتناول وموجهة نحو أداء الخدمات. وفي ١٩٩٩، كان في المقر ٢٥٠ موظفاً عاملاً في خدمة البرامج الإنمائية الأساسية للبرنامج الإنمائي، ومرفق البيئة العالمي، وبروتوكول مونتريال، ومكتب مكافحة التصحر والجفاف وبناء القدرات لجدول أعمال القرن ٢١؛ وبنهاية عام ٢٠٠٢، سيكون عدد الموظفين العاملين بالمقر أقل من ١٢٠ موظفاً، حيث سينقل ٩٨ موظفاً إلى العمل في الميدان. ويعاد تحديد المسؤوليات المناطة بموظفي مكتب السياسات الإنمائية تماماً مع تركيز جديد وهام على تقديم خدمات استشارية في مجال السياسة العامة إلى المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية التابعة لها. وستستخدم الوظائف المنقولة لأخصائيي السياسات من أجل تقديم الخدمات الاستشارية في مجال السياسات إلى المكاتب القطرية أساساً. ويجري حالياً تحسين مرافق الموارد دون الإقليمية لتصبح مرافق دون إقليمية حقيقية، بموارد من الأخصائيين في مجال السياسات ورقابة أقوى على هذه السياسات.

٦٨ - ويتصدى مكتب السياسات الإنمائية لهذا التحدي باعتماد ثلاث ممارسات إدارية حديثة ومجددة من أجل إدارة مجموعته الصغيرة من الأخصائيين في مجال السياسات بأفضل طريقة فعالة من حيث التكلفة هي: (أ) الشبكات المعرفية، حيث ينشئ أخصائيو السياسات شبكات خارجية (أو ينضمون إلى الشبكات القائمة) التي تضم أقرانهم من المهنيين ("جماعات الممارسة"، بمن في ذلك أقرانهم من الأمم المتحدة ومنظمات البلد المستفيد من البرنامج)؛ (ب) إدارة المصفوفة، حيث سيكون الموظفون الذين يقدمون الدعم في مجال السياسات موضع مساءلة من المجموعة المعنية بشؤون العملاء التي ينتمون إليها في المكتب الإقليمي أو المكتب القطري حتى يصبحوا قادرين على تلبية الاحتياجات ذات الأولوية في مجال السياسات في الوقت المناسب، وبطريقة سريعة ومتوازنة، وبالتالي عدم احتياج الوحدات التابعة إلى اللجوء إلى تعيين أخصائيين لهم وكفالة اتساق السياسات في كل المنظمة؛ (ج) دعم الأفرقة، حيث يقوم أخصائيو السياسة العامة بإعداد الخدمات وتقديم الدعم بصفتهم أعضاء في فرق متعددة التخصصات، حيث يعملون من أجل ضمان مجموعة

كاملة من الآراء بشأن قضية ما ومن أجل إتاحة المرونة الضرورية للاستفادة من الفرص الجديدة.

٦٩ - وكما وافق على ذلك المجلس التنفيذي في مقرره ٧/٢٠٠١ المؤرخ ٥ شباط/فبراير ٢٠٠١، سيستخدم إطار التعاون العالمي كإطار لتقديم الدعم في مجال السياسات، وتبادل أفضل الممارسات والتجارب، وإجراء حوار بشأن السياسات، والقيام بأبحاث تطبيقية والدعوة للمساعدة على تنفيذ الأولويات التي اعتمدها المجلس التنفيذي في مجال التنمية. ويهدف تيسير تعبئة الموارد والتركيز عليها، سيقوم إطار التعاون العالمي بإعداد وتعزيز عدد من خطوط الخدمة وسيشكل ذلك إلى جانب مهام الدعم في مجال السياسات التي تضطلع بها هذه الخطوط معظم العمل الذي يضطلع به أخصائيو السياسات التابعون لمكتب السياسات الإنمائية.

الإطار ١٤ - شبكة الموارد المعنية بالفقر - شبكة معرفية للبرنامج الإنمائي

تعد شبكة الموارد المعنية بالفقر إحدى الشبكات المعرفية العالمية المواضيعية الست التابعة للبرنامج الإنمائي. أنشئت هذه الشبكة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، وترتبط حالياً بين ٣٤٠ من موظفي البرنامج الإنمائي من كل أرجاء العالم يجمعهم الاختصاص في القضاء على الفقر، أو الاهتمام بهذا المجال الحرج من التنمية. ويعمل ثمانون في المائة من أعضاء الشبكة في الميدان، ويشمل العدد الباقي موظفي مجموعات التنمية الاجتماعية وتطوير الإدارة التابعة لمكتب السياسات الإنمائية، والمكاتب الإقليمية وغيرها من الوحدات التابعة للمقر، ومن شركاء خارجيين واستشاريين رئيسيين.

وتقدم شبكة الموارد المعنية بالفقر الدعم إلى المكاتب القطرية وتبني قدرات الموظفين من خلال تبادل المعلومات، ومقارنة التجارب، وتبادل المعرفة الضمنية، وتحسين التعاون بين بلدان الجنوب، ونشر آخر المستجدات بشأن الموارد الرئيسية وإنشاء نظام للإحالة. وأخيراً، تعمل الشبكة على تحسين فعالية عمل البرنامج الإنمائي وأصبحت أداة رئيسية في تقديم الخدمات الاستشارية المعرفية إلى المكاتب القطرية وإلى نظرائنا الوطنيين. وفي المستقبل، سيزداد استخدام الشبكة من أجل القيام بأنشطة التعاون بصورة إلكترونية مثل وضع السياسات واستعراض الأقران، بالإضافة إلى استخدامها كأداة تعلم من خلال بدء سلسلة مناقشات، وتحديد الدروس المستفادة والممارسات الجيدة، والأنشطة المباشرة.

باء - الشراكات

٧٠ - علما بأن إحراز نتائج في مجال التنمية يقتضي من أطراف فاعلة متعددة أن تقوم بمجموعة معقدة من التدخلات، تشمل إعادة تعبئة البرنامج الإنمائي، قبل كل شيء، التزاما فاعلا بالشراكات من أجل مكافحة الفقر. فالشراكات الفعالة التي تجمع مختلف الأطراف الفاعلة على تحقيق هدف مشترك أمر رئيسي. ففي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، أنشئ مكتب الموارد والشراكات الاستراتيجية الجديد، جامعا بين المسؤولية عن العلاقات مع المجلس التنفيذي، ومنظومة الأمم المتحدة، والمجتمع المدني والقطاع الخاص، إلى جانب الاتصال بالمناخين وتعبئة الموارد. والهدف من هذه الخطوة، التي ترمي إلى زيادة طاقة شبكات وعلاقات البرنامج الإنمائي إلى الحد الأقصى، هو المساهمة في ثقافة أكثر انفتاحا وتركيزا على الزبائن.

التعاون مع منظومة الأمم المتحدة

٧١ - واصل البرنامج الإنمائي، بصفته مديرا لنظام المنسق المقيم ورئيسا لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ولجنتها التنفيذية، مساهمته في برنامج الإصلاح الذي أطلقه الأمين العام في ١٩٩٧. وقيس التقدم المحرز بواسطة التقرير السنوي الذي يركز على النتائج في مجالين: (أ) خارجي، القيادة الاستراتيجية لنظام المنسق المقيم بشأن خطة التنمية العالمية؛ (ب) داخلي، التنسيق والتعاون بشأن البرمجة والإدارة من خلال نظام المنسق المقيم، حيث أحرزت نتائج إيجابية بنسبة ٤٤ في المائة في المجال الأول وبنسبة ٥٩ في المائة في المجال الثاني.

٧٢ - وفي عام ٢٠٠٠، ركزت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، بالتشاور مع غيرها من شركاء الأمم المتحدة، على إعداد استراتيجيات بشأن قضيتين حاسمتين هما: خفض نسبة الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ وتشجيع تعليم البنات. وتسعى هاتان المبادرتان، اللتان اعتمدتهما لجنة التنسيق الإدارية والجمعية العامة في إعلان ألفيتها، إلى تحسين تماسك منظومة الأمم المتحدة وأثرها في جهودها المبذولة على الصعيد القطري، مع الاعتماد على الخبرة المتراكمة للمنظومة ككل وتقديم منهاج للحوار مع الشركاء الوطنيين، والجماعات والمناخين. ولا تشكل المبادرتان استراتيجيتين ملموستين على صعيد المنظومة فحسب، بل تمثلان أيضا عنصرا مركزيا للدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى الجهود المبذولة على الصعيد الوطني من أجل الحد من الفقر، بما في ذلك دعم استراتيجيات الحد من الفقر.

٧٣ - وستتسم هاتان المبادرتان بالأهمية أيضا عند إعداد التقييمات القطرية الموحدة وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ووجد التقرير السنوي الذي يركز على النتائج أن هناك استثمارا كبيرا مستمرا على المستوى القطري في عملية التقييم القطري الموحد وإطار

عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ويتضح ذلك في الإطار ١٥، الذي يبين أن ١١٠ من البلدان بصدد إعداد تقييم قطري موحد، أو أعدت مسودة له أو فرغت منه خلال عام ٢٠٠٠. بينما كانت النسبة المقابلة لها فيما يتعلق بإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية هي ٤٤ مكتباً. بيد أن كلا من التقرير السنوي الذي يركز على النتائج والتقييم الأخير لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية يثير مخاوف شديدة بشأن تكاليف الصفقات المبرمة على الصعيد القطري؛ وعدم كون إطار العمل استراتيجياً بما فيه الكفاية، وضعف الروابط المتبقية بين التقييم القطري الموحد وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛ والتفاوت الكبير في مستويات المشاركة الوطنية في العمليات. وبشكل إجمالي أكثر، يساهم كل من العمليات والمنتجات في بناء الأفرقة والتماسك الاستراتيجي للأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة بينما يجري استخدام إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، بشكل خاص، كنقطة انطلاق للبرمجة المشتركة. ومن بين المسائل الجديدة الهامة إدراج مؤسسات للأمم المتحدة ليس لها ممثل مقيم في البلد ضمن أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والجهود الرامية إلى تطوير التقييمات القطرية المشتركة القائمة على أساس الحقوق.

الإطار ١٥ - التقييمات القطرية المشتركة وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية:
عدد الوثائق التي تمت أو في طور الإعداد بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠^(١)

المنطقة	عدد البلدان المعنية	التقييمات القطرية الموحدة في طور الإنجاز	أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في طور الإنجاز
أفريقيا	جولة ١٩٩٩	٨	٦
	جولة ٢٠٠٠	١٥	٩
	جولة ٢٠٠١	٥	٣
	غير ذلك*	-	٨
	المجموع		٢٦
آسيا والمحيط الهادئ	جولة ١٩٩٩	٥	٤
	جولة ٢٠٠٠	٧	٣
	جولة ٢٠٠١	٣	١
	غير ذلك*	-	١
	المجموع		٩

الدول العربية	جولة ١٩٩٩	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
	جولة ٢٠٠٠	٨	٥	٣	١	٣
	جولة ٢٠٠١	٢	صفر	١	صفر	صفر
	غير ذلك*	-	صفر	١	صفر	صفر
	المجموع		٥	٥	١	٣
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	جولة ١٩٩٩	٣	٣	صفر	١	٢
	جولة ٢٠٠٠	١٤	٦	٦	١	٢
	جولة ٢٠٠١	١	١	صفر	صفر	صفر
	غير ذلك*	-	٦	صفر	صفر	٣
	المجموع		١٦	٦	٢	٧
أوروبا ورابطة الدول المستقلة	جولة ١٩٩٩	١	صفر	١	صفر	صفر
	جولة ٢٠٠٠	١	١	صفر	صفر	صفر
	جولة ٢٠٠١	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
	غير ذلك*	-	٦	٨	٢	١
	المجموع		٧	٩	٢	١
المجموع الكلي			٦٣	٤٧	١٩	٢٥

* البلدان غير المعنية بجولة إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (التي لها دورة برمجة متوائمة تبدأ بعد ٢٠٠٣ أو عندما لا تنطبق عملية الموازنة).

(أ) حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، لم تكن البلدان قد بدأت عملية التقييم القطري الموحد/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛ لذا لا تتطابق الأرقام.

٧٤ - وأحرز أيضا تقدم في عام ٢٠٠٠ تحت إشراف مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، بالإضافة إلى لجنة التنسيق الإدارية، بشأن توحيد وتبسيط السياسات البرنامجية والإدارية بين الصناديق والبرامج والوكالات الشريكة التابعة للأمم المتحدة. وشمل هذا التقدم اعتماد مذكرة توجيهية بشأن إعداد البرامج والمشاريع المشتركة؛ وإعداد مشاريع إجراءات للقيام باستعراضات مشتركة لمنتصف المدة للبرامج القطرية وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛ واعتماد إجراءات إدارية موحدة لموظفي المشاريع الوطنية الذين تستعين بهم مؤسسات الأمم المتحدة. وأحرز تقدم أيضا بشأن تطوير خدمات وأماكن عمل مشتركة، مثل إعداد واعتماد مبادئ توجيهية عملية جديدة للخدمات المشتركة وتحديد خمس دور للأمم المتحدة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، أطلق موقع ديفلينك، وهو موقع مجموعة

الأمم المتحدة الإنمائية على شبكة الإنترنت (<http://www.undg.org>). وفي مجال التدريب، عقدت ثلاث حلقات عمل بالتعاون مع كلية موظفي الأمم المتحدة في تورينو، منها حلقة ركزت على البلدان التي تعيش حالات خاصة في مجال التنمية، من أجل تدريب ٧٠ فرداً من أفراد التقييم القطري الموحد/ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية و ٢٠ فرداً من مكوي الأفرقة ينتمون إلى أزيد من ١٥ مؤسسة تابعة للأمم المتحدة.

٧٥ - وعلى الصعيد القطري، عقدت ٣٦ حلقة عمل لفائدة ٤٢ فرقة قطرية، بلغ تعدادها ما يزيد على ١٠٠٠ من الموظفين الميدانيين التابعين للأمم المتحدة في مختلف أنحاء العالم. وشكل إضفاء تحسينات على اختيار المنسقين المقيمين، وتدريب المنسقين المقيمين الجدد وعلى الإدارة الشاملة لنظام المنسق المقيم هدفاً رئيسياً في عام ٢٠٠٠. وفي تموز/يوليه، قامت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والعملية بإعداد وتأييد تدابير ترمي إلى تحسين التوازن بين الجنسين مع التركيز على عملية الاختيار الداخلي. ونتيجة لذلك، بلغت نسبة الإناث من المرشحين المدرجين ضمن مركز تقييم الكفاءات في أيلول/سبتمبر، ٤٢ في المائة حيث شكلن زيادة كبيرة عن السنوات السابقة. وقدمت توصيات خاصة من أجل تحسين التوازن بين الوكالات في صفوف المنسقين المقيمين حيث أدى ذلك إلى انتماء ٥٠ في المائة من المرشحين المدرجين ضمن مركز تقييم الكفاءات إلى مؤسسات غير البرنامج الإنمائي في أيلول/سبتمبر، مما يبين زيادة كبيرة عن السنوات السابقة.

٧٦ - وواصل البرنامج الإنمائي مشاركته في المنتدى الرئيسية التي تعقدها منظومة الأمم المتحدة بشأن وضع السياسات، بما في ذلك لجنة التنسيق الإدارية وهيئاتها الفرعية، والفريق العامل المعني بالشراكات، والاجتماع الاستشاري المشترك بين الوكالات، واللجان التنفيذية المعنية بالسلام والأمن والشؤون الإنسانية، وإطار عمل الأمم المتحدة للتنسيق، واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وغيرها. وقام البرنامج الإنمائي برئاسة المجموعة المرجعية المعنية بإعادة الإدماج في مرحلة ما بعد الصراع التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وفرقة العمل المعنية بترع السلاح، والتسريح وإعادة الإدماج التابعة للجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية؛ وأضفت كلتا العمليتين قدراً كبيراً من الوضوح على التعاون بين الوكالات واقتسام الأعباء في هذه المجالات الرئيسية.

٧٧ - وفيما يتعلق بقضية أمن الموظفين في حالة الأزمات، وهي قضية تزداد خطورة، حيث قتل حوالي ٢٠٠ من موظفي الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٢، يقوم البرنامج الإنمائي بدور رئيسي في دعم مكتب منسق الأمم المتحدة للشؤون الأمنية ومنظومة الأمم المتحدة بصفة عامة. وفي معظم الحالات، يقوم المنسق المقيم بدور المسؤول المعين لبحث قضايا أمن

الموظفين في الميدان. وفي الوقت الحالي، يعين البرنامج الإنمائي أفراد المكاتب الأمنية الميدانية البالغ عددها ٦١ ويدير شؤون هذه المكاتب، باستخدام صيغة تقاسم التكاليف. ويجري حالياً إدخال بعض التعديلات على إدارة الشؤون الأمنية داخل البرنامج الإنمائي. واستجابة للقرارات الرئيسية التي اتخذت بشأن هذه المسألة في عام ٢٠٠٠ على سبيل المثال (قرار الجمعية العامة ١٧٥/٥٥ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠ وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وتوصياتها بشأن هذه المسألة (A/55/658)، والفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بهذا الموضوع).

٧٨ - وعلى الصعيد القطري، تم تدعيم الأفرقة المواضيعية وإعادة تركيزها. فالبيانات المستقاة من التقرير السنوي الذي يركز على النتائج لعام ٢٠٠٠ تشير إلى أن هذه الأفرقة تستخدم حالياً بطريقة فنية أكبر، مثل توليد مدخلات في التقييم القطري الموحد، ووضع برامج مشتركة، والتمكين من وضع استراتيجية في إطار منظومة الأمم المتحدة ودعم التخطيط الاستراتيجي وتطوير القدرات على الصعيد الوطني.

٧٩ - وعلى الصعيد القطري أيضاً، واصل البرنامج الإنمائي دعمه النشاط لمنظومة الأمم المتحدة عبر شبكة مكاتبه القطرية. فمن خلال هذه المكاتب يوضع قدر كبير من الموارد البشرية والمالية والخدمات المتعلقة بالتنسيق رهن إشارة نظام المنسق المقيم وسائر الجهات التابعة للأمم المتحدة. ويخصص حوالي ثلث وقت المكاتب القطرية التابعة للبرنامج الإنمائي لتقديم الخدمات إلى منظومة الأمم المتحدة. وفي أوائل عام ٢٠٠٠، أجرت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية دراسة استقصائية قدرت هذا الدور الذي يقوم به البرنامج الإنمائي تقديراً عالياً، إذ تقول الدراسة: "أثبتت الدراسة الاستقصائية أن البرنامج الإنمائي يقدم معظم الخدمات الرئيسية مثل كشوف المرتبات، والمحاسبة والمدفوعات المشتركة بين الوكالات، وموظف الصرف وتنظيم إدارة العقود (شؤون الأفراد) ويعتبر معظم هذه الخدمات جزءاً من الخدمات التي يقدمها البرنامج الإنمائي وجزءاً من معظم الخدمات الموحدة... وأن المستفيدين وصفوا حوالي ٨٥ في المائة من الخدمات بأنها "جيدة جداً" أو "جيدة"، مما يبين مستوى أعلى من الارتياح في أوساط الوكالات المستفيدة أكثر مما يعتقد بصورة عامة" (انظر الدراسة الاستقصائية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن الخدمات الموحدة على الصعيد القطري، صندوق المملكة المتحدة الاستئماني لدعم الخدمات الموحدة وبناء القدرات، ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٠، الصفحات ٧ و ٩ و ١٠).

٨٠ - وزاد متطوعو الأمم المتحدة من دعمهم للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٠، حيث أشار التقرير السنوي الذي يركز على النتائج إلى أن ١٤ في المائة من جميع التعيينات في ٧٥ بلداً

مستفيدا من البرنامج تمت لهذا الغرض. وساعد معظم هذه التعيينات في التنسيق والتعاون على الصعيد القطري بشأن البرمجة والإدارة. وساهم متطوعو الأمم المتحدة في ثلاثة مجالات متميزة هي: (أ) الدعم المباشر لمهام المنسق المقيم؛ (ب) تقديم الخدمات العامة في قطاع الصحة أساساً بل حتى في مجال إدارة تكنولوجيا المعلومات في حوالي ٣٠ بلداً، معظمهم من أقل البلدان نمواً؛ (ج) متابعة المؤتمرات العالمية، وبخاصة المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، واتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، والمؤتمر السياسي الرفيع المستوى للتوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية.

الإطار ١٦ - الدراسة الاستقصائية لشركاء البرنامج الإنمائي

بدأت المرحلة التجريبية للدراسة الاستقصائية للشركاء الرئيسيين للبرنامج الإنمائي على الصعيد القطري في عام ٢٠٠٠، بتقديم كامل لجميع البلدان المتوقع أن تنفذ فيها البرامج في عام ٢٠٠١. والهدف من هذه العملية استنباط آراء الشركاء الرئيسيين في البلدان التي تنفذ فيها البرامج، انطلاقاً من عينة من هؤلاء الشركاء، بشأن أداء البرنامج الإنمائي وقيمه المضافة. وسيطلب إلى حكومات البلدان المستفيدة من البرنامج، بالإضافة إلى الكيانات الدولية والحكومية الدولية وغير الحكومية المحلية العاملة في البلد المعني أن تقدم معلومات مفصلة بشأن تصوراتها للبرنامج الإنمائي، وآرائها في منجزاته، ومساهمته بهدف المساعدة في التنسيق، وآرائها في الملكية الوطنية لبرامجه وفي كفاية وفعالية المكاتب القطرية التابعة له. وستقاس البيانات التي جمعت من المستجوبين وستحلل بهدف وضع بيانات خاصة بكل بلد وبيانات شاملة بشأن المجالات الرئيسية التي تحققت فيها إنجازات والمجالات التي ينبغي أن تضاف إليها تحسينات. وقد جرت المرحلة التجريبية في ١٧ بلداً، بأربع لغات وتم الاتصال بما يزيد على ٦٠٠ من المستجوبين.

مؤسسات بريتون وودز

٨١ - خلال عام ٢٠٠٠، أدى تحديد الحوار بين البرنامج الإنمائي والبنك الدولي، بما في ذلك المشاورات التي جرت بين مدير البرنامج ورئيس البنك، إلى تيسير عملية تحديد مجالات التعاون الرئيسية ذات الأولوية وهي: الحد من الفقر، وحسن التدبير، وتكنولوجيا المعلومات. وفي كل مجال من هذه المجالات، اتخذت خطوات من أجل إقامة شراكة بين البرنامج الإنمائي والبنك الدولي تعود بالفائدة على البلدان المستفيدة من البرنامج. وفي الوقت ذاته، يزداد التأكيد على أهمية رصد كيفية التعاون الجاري حالياً في كل من المقر وعلى الصعيد القطري.

٨٢ - ولعل أهم هذه المجالات القضاء على الفقر، في ضوء الالتزامات التي تعهدت بها كلتا المنظمتين لتحقيق التنمية الدولية، لا سيما التعهد بخفض نسبة الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. وبعدما أدخل البنك الدولي مفهوم ورقات استراتيجية للتقليل من الفقر، ازداد عدد حكومات البلدان المستفيدة من البرنامج التي طلبت إلى البرنامج الإنمائي التعاون معها في مجال صياغة استراتيجياتها لمكافحة الفقر. ويقدم البرنامج الإنمائي الدعم إلى الحكومات في مجال صياغة أطر العمل الوطنية من أجل القضاء على الفقر وفي تنفيذ هذه الأطر ورصدها، ويدعمها أيضا في إعداد ورقات استراتيجية للتقليل من الفقر تكون جامعة ومملوكة للبلد الذي أعدها. وتشمل مجالات التعاون بين البرنامج الإنمائي والبنك الدولي قضايا بناء القدرات الوطنية، وتحليل ظاهرة الفقر ورصدها بالإضافة إلى قضايا إجرائية، وبخاصة تطوير الملكية الوطنية ودعم آليات المشاركة. ومن خلال حلقات العمل دون الإقليمية، يشجع البرنامج الإنمائي على تبادل الخبرات بشأن ورقات استراتيجيات التقليل من الفقر، ويشمل هذا التبادل تطوير علاقات الشراكة مع منظومة الأمم المتحدة، ومؤسسات بريتون وودز، ومصارف التنمية الإقليمية. ومن أجل رصد التعاون بشأن ورقات استراتيجيات التقليل من الفقر، يجري البرنامج الإنمائي والبنك الدولي، بصورة منتظمة، استعراضا مشتركا للتقدم المحرز في أنشطة ١٥ بلداً.

٨٣ - وفي مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال ومن أجل التصدي لمشكلة الشفرة الرقمية، عمل البرنامج الإنمائي والبنك الدولي معا من أجل إنشاء فرقة عمل معنية بفرص التكنولوجيا الرقمية. وأصبح البرنامج الإنمائي أيضا، إلى جانب مؤسسات أخرى في الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني، شريكا في مدخل التنمية العالمي، وهو موقع على الشبكة يعني بقضايا التنمية ووضع خطته البنك الدولي لكي يكون أساسا لتبادل المعرفة والتواصل الشبكي عبر تبادل الخبرات. وبصفته شريكا في مدخل التنمية العالمي، درج البرنامج الإنمائي على تقديم بيانات لإثراء المحتوى وتقديم المشورة بشأن المواضيع المتناولة عن طريق موظفي البرنامج وقدم على سبيل الإعارة موظفا له للعمل مع فرقة مدخل التنمية العالمي وكان البرنامج الإنمائي أيضا شريكا في تطوير مدخل التنمية العالمي على الصعيد القطري، حيث تحدد مكاتب البرنامج الإنمائي أفضل سبل التعاون على الصعيد المحلي.

٨٤ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، وافق البرنامج الإنمائي والبنك الدولي سويا على قائمة ترتيبات تقاسم التكاليف الممولة بقروض من البرنامج الإنمائي والبنك الدولي في إطار التنفيذ الوطني. وتعد هذه القائمة نسخة منقحة من المرفق الموحد للبنك الدولي لتقاسم التكاليف لعام ١٩٩٤ وأعدت للمشاريع الوطنية التي ينفذها البرنامج الإنمائي التي تمول عن طريق تقاسم التكاليف مع الحكومة بواسطة قروض و/أو منح يقدمها البنك الدولي. وبينما

تأكد تطبيق الاتفاق السابق في منطقة أمريكا اللاتينية، يمكن تطبيق الاتفاق الجديد في جميع المناطق وبالتالي يتوقع أن يسهل التعاون بشكل أوثق بين البرنامج الإنمائي والبنك الدولي.

٨٥ - وتطورت علاقة الشراكة بين البرنامج الإنمائي وصندوق النقد الدولي عبر إجراء مشاورات منتظمة على أعلى مستوى واعتماد وتنفيذ مشاريع مشتركة بين البرنامج الإنمائي والبنك الدولي، مول عدد كبير منها بمساهمات من مانحين ثنائيين.

٨٦ - وأطلق البرنامج الإنمائي أيضا عدة مبادرات لإقامة شراكات جديدة مع مصارف التنمية الإقليمية. وشمل ذلك استعراض حالة الشراكة القائمة بين البرنامج الإنمائي ومصرف التنمية الآسيوي وتعيين مستشار لشؤون الشراكة بين البرنامج والمصرف للعمل في مصرف التنمية الآسيوي، ساعد في رسم التوجيهات المستقبلية للشراكة. وستصاغ هذه التوجيهات بصورة رسمية في شكل اتفاق يبرم بين البرنامج الإنمائي ومصرف التنمية الآسيوي في عام ٢٠٠١. وتتطور العلاقة مع مصرف التنمية الآسيوي أيضا حيث وقعت المنظمتان مذكرة تفاهم في ٦ شباط/فبراير ٢٠٠١. وجرت المحادثات الأولية مع مصرف الاستثمار الأوروبي في حزيران/يونيه ٢٠٠٠، حيث حددت فرص لإقامة علاقات شراكة في بلدان البحر الأبيض المتوسط وفي منطقة البلقان.

الشراكات مع المجتمع المدني

٨٧ - تكتسي إقامة علاقة شراكة موضوعية مع منظمات المجتمع المدني أهمية استراتيجية أكبر من أي وقت مضى نظرا لأن البرنامج الإنمائي يسعى إلى أن يكون منظمة رائدة في مجال السياسة العامة والدعوة. وتسليما بالتقدم غير المسبوق والنفوذ الجماعي اللذين أظهرتهما منظمات المجتمع المدني في صياغة الخطط العالمية والوطنية للتنمية البشرية والقضاء على الفقر، نُظمت سلسلة من الاجتماعات الرفيعة المستوى المتعلقة بالسياسة العامة جمعت بين الإدارة العليا للبرنامج الإنمائي وقادة السياسة العامة في منظمات المجتمع المدني (١٩٩٩-٢٠٠٠) من أجل تحديد ملامح خطة للشراكة الموضوعية. وأعطيت الأولوية للمجالات الواسعة التالية في إطار التعاون بين البرنامج الإنمائي ومنظمات المجتمع المدني: (أ) العولمة، والتجارة، والدين، وخفض حدة الفقر؛ (ب) منع الصراعات وبناء السلام؛ (ج) حقوق الإنسان والتنمية البشرية.

٨٨ - لجنة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمات المجتمع المدني - أنشئت في أيار/مايو ٢٠٠٠، وشكلت نقطة انطلاق لسياق جديد من الشراكة في مجال السياسة العامة في العلاقات بين البرنامج الإنمائي ومنظمات المجتمع المدني. وتجمع هذه اللجنة كبار قادة المجتمع المدني من بلدان الشمال والجنوب، في مجالات ذات صلة بأولويات البرنامج الإنمائي، من

أجل إسداء المشورة الاستراتيجية المتواصلة في مجال السياسة العامة لفائدة مدير البرنامج الإنمائي وإدارته العليا. وقد قدمت اللجنة فعلا عددا من التوصيات الهامة بشأن طائفة من الشواغل المتعلقة بالشراكة الاستراتيجية والسياسة العامة والتي ستكون موضع رصد بانتظام.

٨٩ - **الفقر والعولمة** - إن الثقة التي يحظى بها البرنامج الإنمائي لدى البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء تجعل البرنامج في كثير من الأحيان قادرا على تهيئة المجال السياسي للمجتمع المدني من أجل الإعراب عن آراء بديلة والتأثير في السياسات. ويعمل البرنامج الإنمائي مع منظمات المجتمع المدني من أجل التشجيع على الاعتراف بتفاوت آثار التنمية على مختلف الفئات الضعيفة من السكان، لا سيما السكان الأصليين، وكفالة أن يكون لهم صوت مسموع في عمليات وضع السياسات الإنمائية الرئيسية التي تؤثر في حياتهم. ويشمل ذلك تعزيز الشراكات مع الحكومة، والمانحين ومنظمات المجتمع المدني من أجل القضاء على الفقر والفوارق. ففي عام ١٩٩٨، على سبيل المثال، مكنت سلسلة فريدة من الاجتماعات العامة الفقراء في جميع أنحاء جنوب أفريقيا من الحديث مباشرة إلى واضعي السياسات الوطنية. ويجري حاليا الإعداد لتكرار هذا النموذج من "حرية التعبير" في مكان آخر من أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى.

٩٠ - **التجارة والتنمية البشرية المستدامة** - أبرزت الأحداث التي شهدتها المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المعقود في سياتل والمظاهرات التي تلتها الحاجة إلى توسيع دائرة النقاش المتعلق بنظام التجارة العالمية بحيث يتعدى المصطلحات المحددة اقتصاديا إلى مناقشة مركزية بشأن التنمية البشرية ونقاش لقضايا شؤون الحكم الشاملة. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، عقد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لقاء رئيسيا لطرح الأفكار مع مستشاريه والعناصر الفاعلة القيادية في مجال سياسات المجتمع المدني والمفاوضين الحكوميين الرئيسيين وكبار الأكاديميين وشركاء منظمة الأمم المتحدة خصص لمناقشة السبل التي تمكن التجارة من عكس ما للتنمية البشرية من قيم مستصوبة ومن إحداث تقدم في تحقيق أهداف التنمية البشرية. وستنصب نتائج لقاء طرح الأفكار، إلى جانب المشاورات الإقليمية وغيرها من المشاورات، في إعداد برنامج الأمم المتحدة لتقرير بشأن التجارة من منظور التنمية البشرية.

٩١ - **منع الصراعات وبناء السلام** - يساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عن طريق تيسير إقامة الروابط والشراكات فيما بين منظمات المجتمع المدني وبين تلك المنظمات والحكومات، في بناء رأس المال الاجتماعي ذي الأهمية في مجالي منع وتسوية الصراعات. فقد اضطلعت منظمات المجتمع المدني ومنظمات الشعوب الأصلية، على سبيل المثال، بدور رئيسي في عملية تعزيز السلام في غواتيمالا وذلك بتشجيع إقامة صلات غير رسمية بين

الحكومة والمجتمع المدني والمساعدة في تحديد القضايا الرئيسية وبناء توافق الآراء. ودعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عملية إنشاء جمعية المجتمع المدني التي كان لها دور في التغلب على انعدام الثقة وتعزيز المشاركة الواسعة ونبذ استراتيجيات المواجهة التي كانت سائدة. وفي مالي، عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى جانب منظمات المجتمع المدني المحلية، على تنظيم "شعلة السلام" التي باتت الآن شهيرة، وهي حرق ما يربو على ٣٠٠٠ قطعة سلاح كرمز لنهاية خمس سنوات من النزاع.

٩٢ - **حقوق الإنسان والتنمية البشرية** - يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى جانب منظمات المجتمع المدني على إعمال ما تنطوي عليه قواعد ومعايير حقوق الإنسان من استحقاقات والتزامات، بما في ذلك مهمة الرقيب الاجتماعي المنوطة بمنظمات المجتمع المدني في مجالي حماية ورصد الالتزامات المنبثقة عن مؤتمرات الأمم المتحدة ومعاهدات حقوق الإنسان. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، اجتمع نحو ١٢ منظمة إقليمية غير حكومية لحقوق الإنسان تنتمي إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ في بنوم بنه، كمبوديا، لمناقشة المسودة الراهنة للميثاق الآسيوي لحقوق الإنسان. ويستند مشروع الصك هذا الذي اقترحه رابطة البرلمانات الآسيوية من أجل السلام بشكل راسخ إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. واقترحت المشاورات الإقليمية التي استضافها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمات المجتمع المدني سبل تعزيز الميثاق فضلا عن استكشاف أوجه التعاون بين منظمات المجتمع المدني والبرلمانات والحكومات والوكالات الإنمائية الدولية فيما يتصل بتعزيز وتنفيذ الميثاق فور المصادقة عليه.

٩٣ - ويقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم لمنظمات المجتمع المدني التي تقيس التقدم المحرز في اتجاه الوفاء بالالتزامات التي تم قطعها في مؤتمرات الأمم المتحدة والتي تقيم الوضع الراهن لبرامج المعونة والتعاون الإنمائي. وترصد منظمة الرصد الاجتماعي التي تديرها منظمات من المجتمع المدني تنتمي إلى الشمال والجنوب مدى التقيد بالالتزامات العالمية والوطنية التي قطعها رؤساء الدول والحكومات الذين التقوا عام ١٩٩٥ في كوبنهاغن للمشاركة في مؤتمر قمة الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية على أنفسهم. وتقيم المنظمة النسائية للبيئة والتنمية تنفيذ منهاج عمل بيجين. وتعد المنظمة الأوروبية للتضامن من أجل المساواة في المشاركة الشعبية ائتلافا دوليا لمنظمات المجتمع المدني يركز على أداء بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي فيما يتصل بتقديم المعونات.

الشراكات مع قطاع الأعمال

٩٤ - في إطار سعيه إلى أن يصبح منظمة ذات قدر أكبر من التواصل الشبكي تمارس تأثيرها فيما يتصل بالقضاء على الفقر، يعزز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شراكات مبتكرة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في مجال التنمية، بما في ذلك قطاع الأعمال. وخلال عام ٢٠٠٠، شرع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في استكشاف الشراكات مع قطاع الأعمال على نحو أكثر انتظاماً من ذي قبل والدعوة لإقامتها عبر مختلف مجالات تركيزه. ويشمل هذا الأمر إجراء مشاورات مع ممثلي قطاع الأعمال في مجالي صياغة وتنفيذ مختلف الأنشطة الإنمائية ذات الصلة والمشاركة في مشاريع ملموسة وعملية عند الاقتضاء. وعلاوة على ذلك، عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً على حفز قطاع الأعمال على اتخاذ إجراءات تتسم بالمسؤولية بصورة فردية أو بالاشتراك مع عناصر فاعلة أخرى في مجال التنمية. وفي فترويل، على سبيل المثال، يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع شركة لصناعة النفط ومنظمة العفو الدولية على تحسين الفهم والمعرفة لدى القضاة والمدافعين عن الحق العام فيما يتصل بالقوانين والأنظمة والقضايا ذات الصلة بحقوق الإنسان. وفي فيجي، اضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدور في إنشاء فرع لمنظمة الشفافية الدولية يضم ممثلين عن القطاع الخاص والمجتمع المدني. وفي منغوليا وفييت نام، وفر برنامج الأمم المتحدة الدعم لتطوير القوانين والأنظمة التي لها تأثير على القطاع الخاص. وفي كازاخستان، يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع شركتين كبيرتين دوليتين على تعزيز تنمية المؤسسات الصغيرة من خلال إنشاء مشروع للالتزام المتناهي الصغر تخص القروض المضمونة غير المباشرة المقدمة إلى المجموعات ومركز لتطوير المشاريع الصغيرة يوفر الخدمات الاستشارية.

٩٥ - وجرت هذه الجهود في سياق مبادرة للأمن العام استهدفت تدشين اتفاق عالمي مع القطاع الخاص تطلب إلى المشاريع تبني تسعة مبادئ عامة والعمل وفقاً لها في مجالات حقوق الإنسان وحقوق العمال والبيئة وتوفير منهاجاً يستند إلى القيم ومدخلاً هاماً لمشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع قطاع الأعمال على المستوى القطري.

٩٦ - وبغرض المساعدة في نهج أكثر تركيزاً وانتظاماً للعمل مع قطاع التجارة، تم إنشاء شعبة الشراكات التجارية كجزء من المكتب الجديد للموارد والشراكات الاستراتيجية. وتعد الشعبة استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومبادئه التوجيهية الخاصة بالعمل مع قطاع الأعمال ويدعم ويشجع إقامة شراكات ملموسة على الأصعدة القطرية والإقليمية والعالمية.

٩٧ - وكجزء من الالتزام الجديد للشركات بالمشاركة مع قطاع الأعمال على نحو أكثر انتظاماً، تم أيضاً في عام ٢٠٠٠ إعداد مشروع مجموعة من السياسات والمبادئ التوجيهية

الجديدة المتعلقة بقطاع الشركات. ويقصد من ورائها المساعدة في تحديد مختلف الأدوار التي بإمكان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الاضطلاع بها في تشجيع الشراكات التجارية وتوفير المبادئ الرئيسية للمشاركة مع قطاع الأعمال وتوفير المساعدة العملية للمكاتب القطرية.

٩٨ - وبفتح باب المشاركة مع قطاع الأعمال، يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساعدة للدول النامية في استكشاف السبل الكفيلة بجعل قطاع الأعمال يشارك على نحو أكثر نشاطاً في عملية التنمية الوطنية وينال الاعتراف به كصاحب مصلحة مهم في التنمية. ولا يضطلع قطاع التجارة فقط بدور هام في تعزيز التنمية الاقتصادية وإدراك مسؤولياتها الاجتماعية والبيئية، وإنما بإمكانه أيضاً أن يكون شريكاً مهماً ومصدر التزويد للحكومات بالرأي عند استعراض وصياغة مختلف القضايا المتصلة بالسياسات والمرتبطة بالتنمية الوطنية.

٩٩ - ويساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي البلدان على نحو متزايد في عملية إشراك قطاع الأعمال في الحوارات المتعلقة بالتنمية الوطنية والقضايا المتصلة بالسياسات. وسواء تعلق الأمر بتنظيم مشاورات مع قطاع الأعمال بشأن القوانين الجديدة للمؤسسات (فييت نام)، وخلق جو سياسي ملائم للأعمال (منغوليا)، أو بتيسير بناء توافق للآراء بين قطاع الأعمال والحكومة والمجتمع المدني بغرض مكافحة الفقر (بنما)، ينظر إلى البرنامج الإنمائي باعتباره شريكاً موثقاً به ووسيطاً نزيهاً. بالإضافة إلى ذلك، يدخل البرنامج الإنمائي في أنشطة مهمة للمشاركة مع قطاع التجارة في مجالات من قبيل تسخير تكنولوجيا المعلومات لأغراض التنمية وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وحقوق الإنسان.

١٠٠ - وفي عام ٢٠٠٠، اتخذ برنامج الأمم المتحدة أيضاً أولى الخطوات لبدء مجهود رئيسي يستهدف نقل اتفاق الأمم المتحدة العالمي إلى مستوى محلي وعملي في البلدان المستقبلية. واستناداً إلى نهج "منتدى الشراكات" الثلاثي، ييسر البرنامج الإنمائي للمشاريع التجارية الالتقاء بالحكومات والمجتمع المدني لمناقشة السبل الكفيلة بتمكين قطاع الأعمال من المساهمة في أولويات التنمية المحلية وتحديد أنشطة ملموسة للشراكات وفق هذه الأولويات.

تعزيز تنسيق المعونات

١٠١ - في عام ٢٠٠٠، اتخذ دعم البرنامج الإنمائي لعملية تنسيق المعونات ثلاثة أشكال متباينة وهي: وضع السياسة المتعلقة بتنسيق المعونات؛ وكفالة تماشى الموارد الخارجية مع الأولويات الوطنية؛ وتعزيز أو إنشاء آليات تنسيق المعونات.

١٠٢ - ويبرز وضع سياسة تنسيق المعونات كمجال واعد للدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي. ويعمل البرنامج الإنمائي في أربعة بلدان (الصومال وكمبوديا وناميبيا ونيبال) مع الحكومات على إعداد سياسات وطنية مهيأة لتشكيل أي تنسيق خارجي، متجاوزاً بشكل

ملحوظ الاستراتيجيات والمبادئ التوجيهية المخصصة التي كانت قائمة في الماضي. وفي كمبوديا، تم التشديد على مبادئ الشراكة بوجه خاص وبالتالي الأخذ بمناظير المجتمع المدني.

١٠٣ - وركز أحد العناصر الهامة للدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي على مساعدة الحكومات في عملية دمج المساعدة الخارجية في إطار خطط التنمية الوطنية. وفي بوروندي وغينيا الاستوائية والنيجر، تمثلت أدوات تحقيق أكبر قدر من التوافق مع الأولويات الوطنية في ما أعدته الحكومات من برامج الاستثمار العام والأوراق المتعلقة بأطر السياسات. وفي ثمانية بلدان أخرى، وفرت المشاورات المواضيعية والقطاعية وتلك التي اتخذت شكل مشاورات المائدة المستديرة بؤرة التركيز التي تمحور حولها السعي إلى تحقيق التوافق مع الأولويات الوطنية. وجرى في الغالب إعداد تقييمات أو استراتيجيات مواضيعية أو قطاعية لتعزيز التركيز الموضوعي للاجتماعات التي غطت طائفة عريضة من المواضيع بما في ذلك عملية اللامركزية والحكم ورصد الانتخابات والبيئة والزراعة والحراة والاقتصاد الكلي والصحة.

الإطار ١٧ - دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنسيق المعونات في الميدان: الدراسة الإفراية الكمبودية

قدمت الحكومة في اجتماع الفريق الاستشاري الخاص بكمبوديا المعقود في باريس في أيار/مايو ٢٠٠٠ رؤية واضحة وبرنامجا شاملا للعمل. ودعت إلى التحول من وضع تقديم المنح إلى الملكية الوطنية وذلك بقيادة المؤسسات الكمبودية عملية تنسيق المعونات من أجل الشراكات. ويدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هذه المبادرة بالعمل على تعزيز صلاته بالشركاء الوطنيين والحدد ومن بينهم منظمات المجتمع المدني ومعاهد البحوث والقطاع الخاص وعلى تقييم ما لهؤلاء الشركاء من قدرة وما يحتمل أن يقوموا به من دور قيادي. ويرمي هذا الأمر إلى تحديد الخيارات المؤسسية الهادفة إلى تحسين القدرة على الشراكة والحوار مع العناصر الفاعلة من غير الدول وعرض تلك الخيارات على الحكومة. وبوجه أكثر تحديدا، يدعم البرنامج الإنمائي ما يلي:

- تبادل المعلومات والمشورة المباشرة المتعلقة بالقضايا والشواغل الاستراتيجية؛
- تنسيق إجراءات التخطيط/البرمجة والأفرقة العاملة المشتركة بين الوزارات؛
- نقل المعارف/التكنولوجيا.

ويكمن الهدف في ضمان أن الحكومة مهيأة على نحو كامل لاستعراض أداء المعونات وتقييم المتطلبات المتعلقة بالتمويل الخارجي في المستقبل والتفاوض مع المانحين والمستثمرين وتعزيز الشراكات من أجل التنمية المستدامة لكمبوديا مع المانحين والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني المحلية.

١٠٤ - وأبرز أربعة عشر مكتباً قطرياً في تقاريرهم السنوية التي تركز على النتائج على تعزيز آليات تنسيق المعونات. وكان من بين مجالات الدعم المحددة: تطوير الأدوات لبرمجة الاستثمارات العامة؛ والتدريب في مجالات تخطيط وإدارة ورصد وتقييم المساعدة الخارجية (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجمهورية ترازيا المتحدة والصومال وغينيا الاستوائية)؛ وإنشاء أو تعزيز نظم المعلومات الإدارية بغرض إدارة ورصد وتقييم الموارد الخارجية (ألبانيا، والبوسنة والهرسك وجورجيا وكمبوديا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ونيكاراغوا)؛ وتدريب موظفي وزارة التخطيط بغرض تمكينهم من الاضطلاع بدور الأمانة في مجال تنسيق المعونات (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، والسلطة الفلسطينية).

١٠٥ - واستجابة لارتفاع مستوى طلب المكاتب القطرية، اتخذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الصعيد المركزي القرار بتعزيز قدرة المقر على توفير الدعم فيما يتصل بالسياسات والدعم التقني للمكاتب القطرية في مجال تنسيق المعونات. ويكمن الهدف المركزي في تحسين قدرة البرنامج الإنمائي على لعب دور فعال في عملية التنسيق سواء داخل منظومة الأمم المتحدة أو من خلال الخدمات التي يقدمها البرنامج الإنمائي للشركاء من البلدان النامية، وذلك بغرض تعزيز مساهمته في تحقيق الأهداف الإنمائية لإعلان الألفية. وسينصب ما يحظى به تنسيق المعونات من أولوية مرتفعة في النتائج التي ستتحقق خلال عام ٢٠٠١ عالمياً أو على المستوى القطري.

جيم - البشر

١٠٦ - كانت إدارة الموارد البشرية عنصراً بارزاً في عملية التحول التي جرت بنشاط خلال عام ٢٠٠٠. وكانت إقامة نوع جديد من العلاقة بين الموظفين والإدارة من بين أعلى أولويات مدير البرنامج. وتم إجراء الدراسة الاستقصائية العالمية السنوية الثانية للموظفين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ وأشارت إلى وجود بعض الاتجاهات الإيجابية التي تتصل بثقة الموظفين في الإدارة العليا وبشعورهم بتحسين الاتصال عموماً. ويظل التزام الموظفين برسالة المنظمة مرتفعاً بشكل غير عادي. ويعتقد عدد متزايد من الموظفين في المقر والمكاتب القطرية على حد سواء أن عملية التغيير من شأنها تحسين الأداء العام.

١٠٧ - وتكمن إحدى الأهداف الشاملة الأخرى في السعي إلى إعادة تكييف ما لدى برنامج الأمم المتحدة من موارد بشرية مع المتطلبات المتغيرة لمنظمة تقوم بإعادة تشكيل نفسها. ويعني هذا الأمر ببساطة التزود بدم جديد ذا كفاءات جديدة للعمل إلى جانب ملاك الموظفين الأساسي المكون من موظفين موهوبين مع مواصلة تعزيز الموارد البشرية في بيئة ستمتثلها التعلم المتواصل. ويشكل التزود بموظفين جدد ذوي ملامح متغيرة ("الفنيون الإنمائيون" الجدد) جزءاً من استراتيجية مدير البرنامج الرامية إلى إجراء خفض حاد (٢٥ في المائة) في عدد الموظفين في المقر وإعادة نشر عدد من المهام والأنشطة في الميدان. كما أشار مدير البرنامج إلى أنه سيضطلع بمسؤولية السياسات المتصلة بالموارد البشرية عموماً وبجميع التكاليف للوظائف الرئيسية وأنه سيكون فعلياً كبير مسؤولي شؤون الموظفين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وخلال السنة المنصرمة، تم تعيين ثلاثة مديرين مساعدين. كما جرى القيام بعدد هام من التعيينات الأخرى لكبار الموظفين الأساسيين، بما في ذلك المنسقين المقيمين. وتم الحرص بشكل خاص على ضمان قدر واسع من التوازن الجغرافي والجنساني.

١٠٨ - وكانت عملية خفض موظفي المقر مدعومة من طرف برنامج شامل وضعه مكتب الموارد البشرية مقترناً بطائفة متنوعة من المجهودات الخاصة هي: سياسة عامة للموارد البشرية وإطار للعمليات الواجب الاضطلاع بها والمشورة في مجال التنمية المؤسسية فيما يتعلق بإعادة هيكلية الوحدات وإعادة تحديد شروط الوظائف؛ والخدمات الاستشارية للوحدات بقصد المساعدة في الإعلان عن الوظائف وفي عملية الاختيار؛ وإسداء المشورة للموظفين المنقولين؛ وتوفير التدريب للموظفين بغرض إعدادهم لوظائف جديدة خارج البرنامج الإنمائي؛ والدعوة باسم الموظفين لإيجاد فرص وظائف جديدة في هيئات الأمم المتحدة الأخرى بغرض إيجاد وظائف لموظفي البرنامج الإنمائي؛ ونمط جديد من فرص الإنهاء المبكر للخدمة لمساعدة الموظفين المغادرين. ولم يسبق للبرنامج الإنمائي قط أن قام بعملية من هذا الحجم في مجالي خفض عدد الموظفين وإعادة تحديد ملامح هذا الحجم. وساعد مجهود الدعم الخاص في جعل هذه العملية نزيهة وإنسانية وتحترم قدرات وحقوق وكرامة الموظفين. وتم تنظيم جهد مماثل ومواصلة الاضطلاع به لدعم المكاتب القطرية في مجهوداتها الخاصة في مجال إعادة تحديد المواصفات لعام ٢٠٠١.

١٠٩ - ويواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إيلاء الأولوية لتطوير الحياة الوظيفية للموظفين حيث أن ٢٥ من نواب الممثلين المقيمين وموظفين يشغلون مواقع مماثلة في المقر انتقلوا إلى وظائف المنسق المقيم خلال السنتين الأخيرتين. وبلغ خمسة عشر موظفاً وطنياً من ذوي المواهب وضع الموظفين المعيّنين دولياً في عام ٢٠٠٠. وتم إقامة معرض للوظائف أسفر عن تعيين ٥٠ من موظفي الدعم والفئة الفنية بالبرنامج الإنمائي في مكتب السياسات

الإثباتية. وتم عقب ذلك إطلاق حملة للتعيين الخارجي لشغل الوظائف المتبقية لمنفذي السياسات التي لم يتم العثور على أي مرشحين داخليين لشغلها. وسيجري تعيين الأغلبية العظمى من فئة خبراء السياسة هذه في إحدى المواقع الميدانية التسع لمرفق الموارد دون الإقليمية. بالإضافة إلى ذلك، وهذا أمر هام جدا، تمكن البرنامج الإثباتي من استئناف برنامجه الخاص بالفنيين الشباب وذلك باختيار ١٩ فردا كانت الأغلبية العظمى منهم من صغار الموظفين الفنيين في البرنامج الإثباتي والموظفين الوطنيين. ويطبق البرنامج الإثباتي الآن في جميع عمليات الاختيار هذه فهنا يستند إلى الكفاءات، وهو ما يكفل أن يحصل البرنامج الإثباتي على المهارات المناسبة لمعالجة تحديات المستقبل.

١١٠ - وبالموازاة مع عمليات التحول التي يشهدها البرنامج الإثباتي، فهو بحاجة إلى اعتماد سياسات في مجال إدارة الموارد البشرية تكون تدريجية ومن أحدث طراز. وقد تم وبمناج إطلاق عدة مبادرات في عام ٢٠٠٠ في إطار هذا المجهود العام، بما في ذلك نظام جديد لتقييم أداء الموظفين، من خلال استخدام نظام بسيط ولكن فعال يعتمد على شبكة الإنترنت ويركز على تقييم النتائج والكفاءات؛ وسياسات منقحة ومستكملة بشأن تناوب الموظفين تشدد على أهمية التنقل الجغرافي، وبخاصة فيما يتعلق بالموظفين المعيّنين دوليا في المقر؛ وإطار سياسات متكامل خاص بمجهود تقليص عدد الموظفين، بما في ذلك سياسات جديدة لإنهاء الخدمة؛ ومزيد من التحسينات في سياسات العمل/الحياة بغرض الحفاظ على صورة رب العمل الجذاب والمتطور وإدراج عدد من التدابير المفيدة للأسر فيما يتعلق بالموظفين في مراكز العمل التي يشملها التناوب توفر أكبر قدر من الشفافية فيما يتصل بعمليات إعادة الانتداب وإدارة الموارد البشرية. وأشار مدير البرنامج إلى أنه سيقدر نظاما للمكافآت والحوافز بالنسبة لذوي الأداء المرتفع وأن ضعيفي الأداء سيتم الاستغناء عنهم. وما زالت العناية تولى من خلال نظام تقييم الأداء للنوعية الكلية لأداء الأفراد ويجري اتخاذ خطوات في الحالات التي لا يحصل فيها تحسن في الأداء. وسيجري استعراض لمسألة تقرير المكافآت والحوافز خلال عام ٢٠٠١.

١١١ - وفي السنة الماضية، أشار مدير البرنامج إلى أن نظاما داخليا للبت في التظلمات وإقامة العدل يكون أكثر كفاءة وشفافية ومصدقية سينشأ في عام ٢٠٠٠. وفي مسعى لتبسيط وتحسين الطريقة التي توفر بها المنظمة الخدمات القانونية، أنشئ عام ٢٠٠٠ مكتب للخدمات القانونية وخدمات الشراء. وقد تم البت في جميع القضايا التي تراكمت وأجري استعراض شامل لنظام برنامج الأمم المتحدة الإثباتي الداخلي الخاص بالبت في التظلمات وإقامة العدل. وستنفذ التوصيات خلال عام ٢٠٠١.

١١٢ - كما أشار مدير البرنامج إلى أن عددا من أنشطة إعادة الهيكلة سيتم إنجازها في عام ٢٠٠٠ بغرض تبسيط العمليات الإدارية وتمكين المديرين من التصرف الفوري وفق احتياجاتهم المحددة. وشملت تلك الأنشطة ما يلي: تفويض السلطة لتنفيذ العقود الخاصة بالأنشطة المحددة المدة فيما يتعلق بالموظفين المعيّنين دوليا؛ ووضع مخطط نموذجي للنقل - المنح بغرض تيسير تنقل الموظفين. بمزيد من السرعة إلى الميدان من جهة وقدر أكبر من المرونة بالنسبة للموظفين من جهة أخرى؛ وإصلاح نظام استحقاقات السفر بما في ذلك استخدام طريقة المبلغ المقطوع بالنسبة لجميع السفريات الرسمية بما في ذلك السفر لأغراض التعيين والراحة والاستجمام والشراء.

١١٣ - وإدراكا منه لما ينطوي عليه كونه منظمة تعتمد على المعرفة والتعلم، كفل البرنامج الإنمائي إدراج مبادرات منتقاة للتعليم بشكل استراتيجي ضمن مبادرات التحول في عام ٢٠٠٠. ويوجد الآن في المكاتب القطرية وفي مكاتب المقر شبكة من مديري برامج التعلم تشجع برنامجا نشيطا وديناميا للتعليم من أجل جميع الموظفين. ونفذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منهاج التعلم الإلكتروني الذي جعل عملية التعلم في متناول جميع الموظفين بشكل عصري وفعال من حيث التكلفة. ويتكامل هذا المفهوم على نحو أكثر قوة من خلال الخطط الجديدة المتعلقة بالأكاديمية الإنمائية العملية التي تهدف إلى توفير برنامج تعليمي نظامي ومركز على الحاسوب في المجالات الفنية والإدارية والتكنولوجية - يشارك فيه في بداية الأمر ما مجموعه ١٠٠ من مديري المستويات المتوسطة. وتم إعداد هذا البرنامج الابتكاري في عام ٢٠٠٠ وسيدشن خلال السنة الحالية. وظلت التنمية الإدارية من بين أهم الأولويات حيث تم توفير التدريب الذي يشارك فيه جميع موظفي ٥٦ مكتبا منذ عام ١٩٩٧ ومن المزمع أن يتلقى التدريب ٣٣ مكتبا آخر في عام ٢٠٠١، وجرت عملية تغذية مرتدة قدرها ٣٦٠ درجة ثم جرى تعميمها خلال عام ٢٠٠٠.

١١٤ - وبتوجيه من مدير البرنامج، واصل البرنامج الإنمائي كفالة الريادة لنظام المنسقين المقيمين. وواصل برنامج تقييم الكفاءات بالنسبة للمرشحين الجدد لمناصب المنسقين المقيمين تقدمه حيث وصل العدد الإجمالي للمرشحين المحتملين الذين تم تقييم كفاءتهم إلى ١٤٦ في نهاية عام ٢٠٠٠. وثمة تعديلات جارية تهدف إلى تعميم هذا النهج المرتكز على التقييم في عام ٢٠٠١ بالنسبة للمرشحين الجدد والمنسقين المقيمين الحاليين على حد سواء. وشارك البرنامج الإنمائي في جهودات تحسين تقييم أداء المنسقين المقيمين على نطاق منظومة الأمم المتحدة وواصل توفير برنامج توجيه شامل للمنسقين المقيمين الجدد.

دال - الأداء

١١٥ - واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠٠٠ م جهوده الرامية إلى إيجاد ثقافة جديدة للأداء في المنظمة تدعمها الهياكل والأدوات اللازمة لزيادة تقييم كفاءة وأداء الموظفين إلى أقصى درجة. وتم إنشاء مكتب الشؤون الإدارية الذي يجمع بين مكتب التخطيط وإدارة الموارد ومكتب الخدمات المالية والإدارية السابقين ويضم بعض الشعب الجديدة التي تعكس على نحو أفضل احتياجات البرنامج الإنمائي فيما يتعلق بتحسين الفعالية من حيث التكلفة وخدمة العملاء والمساءلة. وشملت الميادين الرئيسية التي أحرز فيها تقدم في الأداء والكفاءة في عام ٢٠٠٠ إعادة تحديد مواصفات المكاتب القطرية وتبسيط الإجراءات الإدارية واتخاذ خطوات بغرض تحسين الخدمات المقدمة للعملاء وأساليب العمل.

١١٦ - وقد شهد أداء الموظفين وتعلمهم تحسناً. فقد شكل الانتهاء من تقييم النتائج والكفاءة في شهر آب/أغسطس قبل الموعد المحدد تقدماً هاماً في تحسين إدارة الأداء. وينقل تقييم النتائج والكفاءة للإدارة بالنتائج الذي سبق أن تم إدخاله على الصعيد التنظيمي من خلال إطار النتائج الاستراتيجي/التقرير السنوي الذي يركز على النتائج إلى مستوى فرادي الموظفين ويعزز مفهوم المساءلة ذات الاتجاهين بين الموظفين والمديرين. وتعد عملية التغذية المرتدة بمقدار ٣٦٠ درجة التي يجري الآن تعميمها في البرنامج الإنمائي جزءاً لا يتجزأ من النظام الجديد. ويتم الآن تشجيع الموظفين على تخصيص ٥ في المائة من وقتهم للتعلم وتخصص ٥ في المائة من تكاليف الموظفين لأغراض التدريب. ويعمل الآن ٧٥ مديراً لبرامج التعلم في المكاتب القطرية. وجرى تدشين منهاج التعلم الإلكتروني في عام ٢٠٠٠ وتلقى ما يربو على ٦٠٠٠ زيارة بحلول نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠١.

١١٧ - وبذل طيلة عام ٢٠٠٠ م جهود مكثف لاستكشاف الخيارات المتعلقة بعملية إعادة تحديد مواصفات المكاتب القطرية والشروع بالتالي في تنفيذها. وشهد صيف عام ٢٠٠٠ إصدار تقرير فريق الخيارات المتعلق بالشكل المستقبلي للمكاتب القطرية. وتلا هذه العملية جهود متضافر في المقر لدعم المكاتب القطرية في عملية إعادة تحديد مواصفاتها. وعقب إجراء مشاورات مكثفة مع الممثلين المقيمين وفي المقر. تم في كانون الأول/ديسمبر إعداد مجموعة من تدابير الدعم والموارد المالية قيمتها ١٤ مليون دولار. ويجري تنفيذها بالفعل؛ وتم تزويد كل مكتب قطري بـموارد إضافية لدعم عملية التحول، وأوفدت بعثات لإعادة تحديد المواصفات وعقدت حلقات تدريبية، وتم إصدار مبادئ توجيهية متصلة بالموارد البشرية لمعالجة عمليات خفض عدد الموظفين، وأطلق موقع محسن على شبكة الإنترنت يتعلق بإدارة عملية التغيير، ولا تزال البعثات الموفدة إلى البلدان التي تغطي بالأولوية تساعد، على سبيل

المثال، في عملية إعادة الهيكلة وتعبئة الموارد. كما يجري أيضا تحسين ترابط المكاتب القطرية عبر شبكة الإنترنت.

١١٨ - وبغرض تحسين الأداء على الصعيد القطري، حدد الفريق التنفيذي مجموعة تتشكل من ١٧ بلدا رائدا في مجال الأداء. وشملت معايير الإدراج في هذه المجموعة ما إذا كان للمكتب القطري المعني تأثيرا عاليا نسبيا على السمعة العامة للبرنامج الإنمائي إما لكون القضايا المتصلة بالأداء أثرت على نحو منتظم من طرف شركاء البرنامج الإنمائي - البلدان التي تنفذ بها البرامج والبلدان المانحة - و/أو لأن مجريات الأحداث في البلد تؤدي إلى تسليط الضوء عليه. ويقاس التحسن في هذه المكاتب القطرية وفق التقدم المحرز في تعبئة الموارد غير الأساسية وإعادة تحديد المواصفات والتحول من كيان يدير المشاريع إلى كيان يسدي المشورة ويمارس الدعوة بالموازاة مع تطور البرنامج الإنمائي. وتحظى هذه البلدان بالأولوية من حيث تلقي الدعم من المقرر في مجالات من بينها الموارد البشرية وتعطى الأولوية لمنسقيها المقيمين في عمليات تقييم الأداء. كما بدئ في تنفيذ دراسة استقصائية رائدة للشركاء في عام ٢٠٠٠ في هذه البلدان الـ ١٧ بغرض قياس ما لدى البرنامج الإنمائي بكافة مكوناته ولدى الشركاء الرئيسيين من تصورات فيما يتعلق بهذه المكاتب.

١١٩ - وتشمل بعض الأمثلة المحددة عن عمليات التبسيط وإعادة الهيكلة التي تم الانتهاء منها في عام ٢٠٠٠ تحويل قدر أكبر من السلطة في مجال الشراء للمكاتب القطرية ووضع نظامين أساسيين وإداريين ماليين جديدين، وإدخال نظام الصرافة الالكترونية. وتم التعاقد مع جهات خارجية فيما يتعلق بجميع عمليات صيانة المباني وخدمات السعاة وخدمات الطباعة. بالإضافة إلى ذلك، شهد عام ٢٠٠٠ عددا من الدراسات والمخططات الرائدة التي ستبدأ نتائجها في الظهور في عام ٢٠٠١. ومن بين تلك المبادرات دراسة محاسبية أجرتها جهة خارجية ودراسة رائدة تتعلق بتقدير التكاليف المستند إلى الأنشطة يجري إنجازها في ثلاث من بين وحدات المقرر. وسيوفر تقييم خارجي لنظام المعلومات الإدارية المتكامل أحد التدخلات الهامة لاتخاذ ما يلزم من القرارات بشأن منهج الجيل الجديد من تكنولوجيا المعلومات.

نظام التقييم

١٢٠ - أحرز نظام المنظمة للتقييم تقدما هائلا في أربع مجالات استراتيجية في عام ٢٠٠٠ وهي: (أ) جعل أدوات الرصد والتقييم متوافقة مع الإدارة بالنتائج؛ (ب) تعزيز المساءلة الموضوعية، (ج) تشجيع التعلم والشراكات على مستوى المنظمة؛ (د) التقييم على الصعيد الكلي لأداء البرنامج الإنمائي استنادا إلى البيانات التقييمية.

١٢١ - وتطلب إدخال نظام الإدارة بالنتائج إجراء عملية توفيق هائلة في ممارسات وأدوات وعمليات التقييم في البرنامج الإنمائي. وقد أدمجت في إطار النتائج الاستراتيجية تماما الإدارة بالنتائج وممارسات التقييم، مع إيلاء عناية خاصة للإدارة الاستراتيجية وعمليات التعلم على المستوى القطري ومستوى البرنامج الإنمائي على السواء. وشكل أول تقرير سنوي يركز على النتائج علامة بارزة في مجال توفير أساس موضوعي لتقييم الأداء والتقدم على مستوى المنظمة قياسا إلى النتائج المتوقعة. وبالمقابل، يخضع الكتيب المتعلق بالرصد والتقييم المرتكزين على النتائج لعملية تنقيح رئيسية لكي يتسنى توفيق الأدوات والعمليات القائمة مع نهج الإدارة بالنتائج على مستوى النواتج. ويشجع التركيز على النواتج بشكل خاص الشراكات إذ أن التقدم الإنمائي يتطلب بالضرورة مجهودات مجموعات متعددة تعمل سويا. وأدى اعتماد منهجيات وأدوات خاصة لتقييم الأثر على المستوى القطري ولزيادة سرعة تلقي التغذية المرتدة إلى تعزيز المساءلة الموضوعية. وتعزز هذا الهدف عن طريق الرصد المنتظم للتقدم بالتقييم وتشجيع خططه.

١٢٢ - وشكل تقديم دروس ذات صلة مباشرة بموظفي المكاتب القطرية الرائدة ونظرائهم، في الوقت المناسب وبصورة يسهل استيعابها، مساهمة هامة في مجال التثقيف والمعرفة. وتحقق ذلك عن طريق المنشورات مثل "Essentials"، وقاعدة بيانات التقييم المركزية، وشبكة التقييم التابعة للبرنامج الإنمائي، وموقع مكتب التقييم على الشبكة الداخلية. وقد أولى مكتب التقييم، في تفتيشه على مهام التقييم في برامج وصناديق البرنامج الإنمائي، عناية خاصة لتقدير مدى اتباع التوصيات الخاصة بالتقييم، والآليات التي استخدمت لتحقيق ذلك. وبذل جهد قوي في عام ٢٠٠٠ لتوطيد هذه العلاقة الوثيقة بين التوصيات المتعلقة بالتقييم والدروس المستفادة وبين القرارات الإدارية والممارسة التنظيمية المحسنة. وتشمل التقييمات الاستراتيجية الرئيسية التي أجريت خلال العام، مع ما لقيته كل منها من استجابة إدارية عبر الطرق الرسمية، التقييمات المتعلقة بمحالات ما بعد الصراع، واللامركزية، والعلاقة بين مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ونظام مرافق الموارد دون الإقليمية وتنسيق المعونات والبرنامج العالمي للبرنامج الإنمائي.

١٢٣ - وتمثلت إحدى المعالم البارزة الأخرى بالنسبة للمنظمة في تقرير مكتب التقييم الخاص بتقدير فعالية البرنامج الإنمائي في مجال التنمية. ويقدم التقرير، الذي سيصدر على أساس سنوي، تقييما متعمقا مركزا على فحص العوامل الرئيسية التي تحدد فعالية التنمية، في مجالات مثل بناء القدرات وملكية البرامج الإنمائية. وبتحديده وتقييمه لمساهمة البرنامج الإنمائي الخاصة في هذه المجالات، برز التقرير بوصفه جزءا تكميليا مفيدا للآليات القائمة المتعلقة بتقييم أداء المنظمة وتأثيرها الإنمائي.

رابعاً - الصناديق التي يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ألف - متطوعو الأمم المتحدة

١٢٤ - واصل برنامج متطوعي الأمم المتحدة تشجيع روح التطوع عن طريق تعبئة متطوعي الأمم المتحدة وإسناد أعمال لهم بصفة أساسية. وفي عام ٢٠٠٠، حقق البرنامج نموا مطردا في عدد متطوعي الأمم المتحدة للعام الرابع على التوالي، حيث بلغ عددهم ٨٠٠ ٤ من متطوعي الأمم المتحدة ينفذون ٢٠٠ ٥ مهمة دعما للعمليات الانتخابية، والعمليات الإنسانية، وتنمية المجتمعات المحلية، وأنشطة التعاون التقني. وقدم متطوعو الأمم المتحدة الذين يمثلون ١٥٧ جنسية، خدماتهم في ١٤٠ بلدا، مظهرين بذلك السمة العالمية للبرنامج والدور القيم الذي يضطلع به في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ومن الناحية المالية، تجاوز حجم البرنامج ١٠٠ مليون دولار لأول مرة، في عام ٢٠٠٠.

١٢٥ - وفي مقرره ١٤/٢٠٠٠، أحاط المجلس التنفيذي علما مع التقدير بتقرير مدير البرنامج الإنمائي عن برنامج متطوعي الأمم المتحدة (DP/2000/24). وأشادت الوفود بصفة خاصة باعتماد البرنامج الإنمائي للإطار التمويلي المتعدد السنوات، بما في ذلك إطار النتائج الاستراتيجية والتقرير السنوي الذي يركز على النتائج، بوصفها الأداة المناسبة لعرض المجالات والنواتج والنتائج، التي يساهم فيها برنامج متطوعي الأمم المتحدة والمتطوعون أنفسهم. وفي هذا السياق، دعمت مهام برنامج متطوعي الأمم المتحدة، خلال عام ٢٠٠٠، الأنشطة في المجالات البرنامجية التالية: البيئة المواتية للتنمية البشرية المستدامة (٣١ في المائة)؛ والقضاء على الفقر وكسب الرزق المستدام (١٧ في المائة)؛ والحالات الإنمائية الخاصة (٣٤ في المائة)؛ ودعم الأمم المتحدة (١٤ في المائة). وبينما تشكل أنشطة حماية البيئة والنهوض بالمرأة، في معظم الأحيان، جزءا أساسيا من عمل متطوعي الأمم المتحدة في المجالات البرنامجية المذكورة أعلاه، فإن نسبة ٤ في المائة من المهام تتصل مباشرة بالبيئة والمفهوم الجنساني.

١٢٦ - وعليه تبقى أنشطة التعاون الإنمائي سمة بارزة من سمات تنفيذ أنشطة برنامج متطوعي الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٠. ومما يستحق الملاحظة على وجه الخصوص، تشغيل دائرة تكنولوجيا المعلومات بالأمم المتحدة، بمبادرة من الأمين العام؛ وكذلك التوسع في أنشطة دعم جهود المجتمعات المحلية في مجال الاستجابة لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ والمشاركة الموسعة في أنشطة بناء الثقة وتعزيز السلام في البلدان الخارجة من حالات صراعات داخلية. وقد حظيت المساهمات البارزة لمتطوعي الأمم المتحدة المشاركين في عمليات حفظ السلام والعمليات الإنسانية، في تيمور الشرقية وكوسوفو وسيراليون على

سبيل المثال، بالتقدير الكبير، كما يستدل من تقرير الإبراهيمي، ومن منح مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين البرنامج ميدالية نانسين.

١٢٧ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، أعلن الأمين العام بصفة رسمية بدء السنة الدولية للمتطوعين في مقر الأمم المتحدة. واغتنتم برنامج متطوعي الأمم المتحدة التحضيرات للسنة الدولية، بوصفها فرصة ليست لتوضيح جوهر ولاية البرنامج وبمجال تركيزه فحسب، بل ولاختبار وتأكيده مدى مناسبة المنظمة وأنشطتها التنفيذية المحددة المتعلقة بالعمل في الميدان. وطوال العام، وفي سياق الاحتفال بالسنة الدولية للمتطوعين، ساهم البرنامج بنشاط في العمليات الحكومية الدولية، كي يبين أن روح التطوع تحظى باعتراف متزايد بوصفها عاملاً قوياً وملائماً لبناء رأس المال الاجتماعي. وفي مقررها د١-٢٤/٢، المعتمد في دورتها الاستثنائية الرابعة والعشرين (مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وما بعده: تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع في عالم يسعى إلى العولمة) أوصت الجمعية العامة بتشجيع مشاركة المتطوعين في التنمية الاجتماعية. واتخذت فيما يتعلق بذلك أيضاً قرارات للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة، أدت إلى بقاء المسألة مدرجة في جدول الأعمال. ويؤكد اكتساب السنة الدولية للمتطوعين لمثل هذا الزخم، وكذلك الحفز العاجل لمشاركة المجتمع المدني على نطاق واسع، ملاءمة الأهداف الأربعة للسنة، وهي: الاعتراف، والتيسير، وبناء الشبكات، وتشجيع روح التطوع. وكنتيجة لذلك، ستنظر لجنة التنمية الاجتماعية، والاتحاد البرلماني الدولي، في دور روح التطوع في عام ٢٠٠١، كما ستنظر فيه الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية لإجراء استعراض وتقييم شاملين لجدول أعمال الموئل، ومتابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، ومؤتمر القمة العالمي لمناهضة العنصرية، ولجنة وضع المرأة.

باء - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

١٢٨ - يتمثل أبرز أهداف صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في المساعدة على تخفيف وطأة الفقر عن طريق برامج التنمية المحلية وعمليات التمويل المتناهية الصغر. ويتمثل نهج الصندوق في تزويد المجتمعات المحلية الفقيرة بالقدرات الإنتاجية والاعتماد على الذات، عبر زيادة إمكانية حصولها على الهياكل الأساسية والخدمات المحلية الضرورية. وقد حظيت هذه المهمة ذات التركيز العالي بالاعتراف في تقييم خارجي للصندوق اكتمل في عام ١٩٩٩، وفي مقرر المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٢/٩٩. وتجسدت المهمة أيضاً في خطة العمل لعام ٢٠٠٠، وفي إطار النتائج الاستراتيجية للصندوق، وفي تقرير مدير البرنامج الإنمائي عن الصندوق، المقدم إلى المجلس التنفيذي في حزيران/يونيه ٢٠٠١. وتمثلت إحدى توصيات التقييم الخارجي في أن يعزز الصندوق علاقته مع البرنامج الإنمائي وشركائه

الآخرين. وفي عام ٢٠٠٠، وضع الصندوق استراتيجية لبناء أوجه تكامله مع البرنامج الإنمائي حول المسائل الفنية والإدارية والتنفيذية، وتعبئة الموارد.

١٢٩ - وقد حقق الصندوق طفرات هامة في تنفيذ سياسته العامة، بفضل النماذج التخطيطية اللامركزية. ففي كمبوديا، على سبيل المثال، قدم الصندوق والبرنامج الإنمائي الدعم المباشر إلى الحكومة لإعداد مشروع قانون إدارة وتنظيم الكوميونات المحلية، استنادا إلى نظام التخطيط على المستوى المحلي، الذي أدخله الصندوق كنظام نموذجي في مقاطعات عديدة. وفي ملاوي، يساعد الصندوق الحكومة على وضع سياسة عامة لنظام مالي لا مركزي، وعلى كفالة إتاحة الموارد التي تتناسب مع المهام اللامركزية. ووفر الدعم الذي قدمه الصندوق لبدء عمليات تمويل متناهية الصغر، في عام ٢٠٠٠، إمكانية الحصول على قروض بصورة غير مباشرة لعدد من العملاء الفقراء في ملاوي بلغ ٦٠٠ ٣ في ظرف ستة أشهر فقط. ومكّن مشروع جديد في مدغشقر ٤ شبكات من مؤسسات التمويل المتناهي الصغر، من الحصول بالفعل على مبلغ ١,٨ مليون دولار، في هيئة قروض مصرفية، باستخدام آليات الضمان للصندوق.

جيم - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

١٣٠ - تتضمن ولاية صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، دعم جهود الحكومة والمجتمع المحلي في الميدان، بأداء دور العامل الحفاز للمساواة بين الجنسين بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة بأكملها. وقد شهد عام ٢٠٠٠ الموافقة على استراتيجية والخطط الاستشرافية الجديدة للصندوق للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣، تعتمد إطارا للتمكين موجهها إلى تعزيز النهج القائم على الحقوق في جميع جوانب عمل الصندوق، وتشتمل على ٣ مجالات موضوعية، هي: تعزيز أمن المرأة الاقتصادي، وإدخال البعد الجنساني في الحكم والقيادة، والتشجيع على احترام حقوق الإنسان للمرأة، والقضاء على العنف ضد المرأة. وتتوفر معلومات أكثر تفصيلا عن عمل الصندوق في تقريره إلى المجلس التنفيذي (DP/2000/15).

١٣١ - وتبذت الفرصة لتعزيز الروابط بين صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في موافقة المجلس التنفيذي على جعل الصندوق إحدى وكالات البرنامج المنفذة، مما يسمح له باستخدام خبرته لتوسيع نطاق عمل البرنامج الإنمائي المتعلق بالمساواة بين الجنسين. وأقيمت شراكة رئيسية أخرى بين البرنامج الإنمائي والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، لدعم مبادرات المساواة ذات البعد الجنساني المتعلقة بتكنولوجيات المعلومات والاتصال، مما أسفر عن توقيع مذكرة تفاهم بين صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية

واللاسلكية، في تموز/يوليه ٢٠٠٠. وفي مجال حقوق الإنسان، وافق الصندوق الاستثماري لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة، التابع لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، على تمويل ١٧ مشروعا ابتكاريا على المستوى العالمي، في عام ٢٠٠٠، بمبلغ مجموعها ٩٦٩ ٩٦٦ دولارا. وفتح البرنامج النموذجي العالمي، المشتغل على استجابات ذات تركيز جنساني لتحديات وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مجالا جديدا في التقريب بين الجماعات المتباينة، بما في ذلك المنظمات النسائية، وأرباب المهن الصحية، والباحثون، والمسؤولون الحكوميون، ووسائل الإعلام، كي تعمل في مجال البحث المجتمعي واستراتيجيات العمل المجتمعية، بغية زيادة فهم الآثار المترتبة على البعد الجنساني عند معالجة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقد دفع نجاح المشروع والحاجة إليه صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة إلى التوسع فيه وتعميمه.

١٣٢ - وفي مجال الحكم وبناء السلام، أدى عمل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في بوروندي بميسر عملية السلام في بوروندي، نلسون منديلا، إلى طلب أن يعقد الصندوق اجتماعا لفريق خبراء رفيع المستوى، لتقديم إحاطة إلى ١٩ طرفا مشاركا في المفاوضات في البلد، بشأن المسائل الجنسانية المتصلة بعملية السلام. وبناء على ذلك عين كل طرف من الأطراف امرأتين لتمثيله في المؤتمر النسائي التاريخي للسلام في بوروندي الذي ضم جميع الأطراف، والذي عقده الصندوق. وأسفر المؤتمر عن اعتماد ٢٣ مقترحا لمؤتمر المرأة البوروندية في اتفاق السلام النهائي في البلد.

دال - برنامج تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني

١٣٣ - يملك برنامج تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني حاليا، ما قيمته ١٤٥ مليون دولار تقريبا في مشاريع يجري تنفيذها في جميع أجزاء الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد عبأ البرنامج منذ قيامه، ٣٥٠ مليون دولار من الموارد تقريبا، باسم الشعب الفلسطيني، مع الحصول على دعم قوي من اليابان والاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص. وبرغم أن معظم البرامج التي يضطلع بها البرنامج تركز على معالجة المشاكل المنيقة عن حالات إنمائية خاصة، إلا أنها تشتمل أيضا على أهداف الحكم الرشيد، وتخفيف وطأة الفقر، والتنمية البشرية المستدامة، والمساواة بين الجنسين، ويتمثل الأساس المنطقي لهذا النهج في أنه حتى في حالات الأزمات وما بعد الصراع، تكون التدخلات النظرية الاستراتيجية ممكنة وشديدة الأهمية في الواقع لتدعيم الانتقال من الصراع إلى البناء المستدام للدولة.

١٣٤ - وفي عام ٢٠٠٠ أنفق البرنامج تقديم مبلغ ٣٠ مليون دولار تقريبا، برغم التدهور المريع للحالة السياسية منذ أيلول/سبتمبر، الذي كان له تأثير مدمر على الاقتصاد والمجتمع

المدني، وعلى تقدم الأنشطة الإنمائية في المنطقة. وقد تمكن البرنامج من المحافظة على زخم برامجه الإنمائية، مع إضافة بعد جديد للتدخل في حالات الأزمات، بغية معالجة التحديات غير العادية التي نشأت نتيجة لتعطل عملية السلام. وبفضل ما له من مهارة في الاستجابة العاجلة في تنفيذ مشاريع الطوارئ، فقد عبأ البرنامج مبلغ ٦,١ مليون دولار من اليابان والنرويج والسويد، وأنفقها جزئياً، خلال الأشهر الثلاثة الممتدة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر، على مشاريع الإغاثة الطبية ومشاريع توليد فرص عمل في حالات الطوارئ.

١٣٥ - وفي وقت سابق من عام ٢٠٠٠، واصل البرنامج إرساء الأسس لبيئة مواتية للتنمية البشرية المستدامة، مستخدماً في ذلك ما يزيد على ٢٧ مليون دولار من الأموال المقدمة من اليابان والنرويج وإيطاليا، حيث أكمل بعض مشاريع الهياكل الأساسية الرئيسية، التي عززت الخدمات العامة الأساسية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني. فقد تحسنت إمكانية حصول الفقراء على خدمات الرعاية الصحية الأساسية بتأهيل ٧٠ عيادة ومركز رعاية صحية أولية في مناطق نائية على امتداد الضفة الغربية، على سبيل المثال. كما كفّل إصلاح شبكة توزيع إمدادات المياه توفير المياه النقية لآلاف من السكان في مدينتي أريحا والخليل. وستعزز مشاريع الهياكل الأساسية الجديدة التي بدت في عام ٢٠٠٠، إمكانية الحصول على خدمات الجهاز القضائي، عن طريق بناء محكمة جديدة في نابلس، وإمكانية حصول القطاعين العام والخاص على الموارد الخارجية، عن طريق بناء الجزء الجنوبي من مطار غزة الدولي.

١٣٦ - كما دعم برنامج تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني دوره في تقديم المشورة النظرية للسلطة الفلسطينية في عام ٢٠٠٠، باتباعه للخطط الاستشارية لمدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣، وتقديمه الدعم في نشر الخطة الإنمائية الفلسطينية. ووافق البرنامج أيضاً على تنسيق وإدارة الدعم الدولي المتعلق ببناء القدرات المؤسسية في ميناء غزة البحري الجديد؛ وأنشأ صندوقاً استثمارياً مفتوحاً تابعاً للبرنامج الإنمائي، بغية تلقي التبرعات لذلك الغرض. واشتملت مساهمات البرنامج في مجال تخفيف وطأة الفقر في عام ٢٠٠٠، بدء عملية تقييم الفقر الفلسطينية القائمة على المشاركة، وتيسير إنشاء صندوق لتخفيف وطأة الفقر في مناطق السلطة الفلسطينية. وستعزز قدرة الفقراء على المحافظة على سبل كسب رزقهم، مع بدء المشروع الجديد للأمن الغذائي عن طريق تجميع المياه وتأهيل مشروع المراعي.

١٣٧ - وسيعزز برنامج البوابة الفلسطينية المنفذ من قبل البنك الدولي بدعم من برنامج تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني إمكانية حصول القطاعين العام والخاص على تكنولوجيا المعلومات والاتصال. كما سيؤمن مشروع شبكة المدارس الفلسطينية، الذي بدأ تنفيذه في

عام ٢٠٠٠، ربط آلاف الطلاب بالموارد التعليمية المتوفرة على شبكة الانترنت. وقد برز التزام البرنامج بتمكين المنظمات المجتمعية، عبر عمل البرنامج مع حوالي ٢٠٠ منظمة من منظمات المجتمع المدني، عن طريق مشروع لتنمية الشباب ينفذه المجتمع المحلي، وعبر لجان تخطيط صغيرة في المناطق الريفية التي يغطيها البرنامج الإنمائي لبرنامج تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني.

١٣٨- وتتمثل استراتيجية الشراكة الخاصة ببرنامج تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني في إقامة علاقات وثيقة تبني على الثقة المتبادلة بين الأطراف الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الأخرى التابعة للأمم المتحدة ولدوائر المانحين. وتعزز هذه العلاقات سمعة البرنامج كمنظمة دينامية ذات قدرة فريدة على توفير منتجات عالية الجودة بصورة عاجلة. وفي عام ٢٠٠٠، أقام البرنامج علاقات جديدة قابلة لأن تمتد في الأجل الطويل، مع وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، وإدارة التنمية الدولية، والبنك الدولي، كما ألقى بذور إقامة أفرع له لدى العديد من الأطراف العربية المانحة غير التقليدية، بما في ذلك مصرف التنمية الإسلامي والصندوق العربي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

هاء - الوحدة الخاصة المعنية بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية

١٣٩- استمرت الجهود المتواصلة التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل إطلاق ومراعاة إمكانيات التعاون فيما بين بلدان الجنوب على أربع جبهات ذات علاقات متبادلة، في عام ٢٠٠٠، هي: تعزيز السياسات العامة والقدرات المؤسسية في الجنوب؛ ورعاية التعاون التقني بين الشبكات المعرفية للبلدان النامية؛ وتطوير شراكات للشبكات المعرفية بين البلدان النامية؛ وإعداد نموذج تشاركي للتنمية البرنامجية. وقد أمكن تقديم الدعم للحوار بين بلدان الجنوب في أفضل صورة أثناء العمليات التحضيرية لمؤتمر قمة الجنوب لمجموعة السبعة والسبعين، المعقد في هافانا، كوبا، في الفترة من ١٠ إلى ١٤ نيسان/أبريل. وكما تشير البيانات المقدمة في المؤتمر، يمثل التعاون التقني بين بلدان الجنوب إحدى الأولويات المتقدمة للبلدان النامية. وتشير دراسة استقصائية أجرتها الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، في عام ٢٠٠٠، إلى أن معظم البلدان النامية قد أقامت نقاط تنسيق للتعاون التقني فيما بينها، وأنها عاكفة على وضع ترتيبات التعاون الثنائية والمتعددة الأطراف، مدفوعة في ذلك بسياساتها الخاصة للتعاون التقني.

١٤٠- وقد بذلت جهود خاصة في عام ٢٠٠٠ لتوسيع الشبكات فيما بين بلدان الجنوب، بالتركيز على أوجه التقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصال، عن طريق رفع كفاءة قواعد البيانات القديمة لخدمات الإحالة إلى المعلومات مثلاً، لتصبح منهاجاً جديداً متركزاً على

شبكة الإنترنت، على غرار شبكة المعلومات من أجل التنمية. وقد تواصل العمل المتعلق بالمنتدى المتعلق بالنشاط التجاري لأفريقيا وآسيا، في عام ٢٠٠٠، مع نمو المعاملات فيما بين الشركات المشاركة فيه، واستمرار الأعمال التحضيرية للمنتدى التالي، الذي سيعقد في أفريقيا، في عام ٢٠٠١. وتتوفر معلومات أكثر تفصيلاً عن عمل الوحدة الخاصة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في آخر تقرير سنوي (DP/2000/36).

واو - صناديق وبرامج خاصة في مجالي الطاقة والبيئة

١٤١- تقدم وحدة مرفق البيئة العالمية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المشورة والأموال إلى البلدان من أجل إعداد مشاريع توصيف السياسات، التي تحسّن سبل كسب الرزق لأصحاب المصالح المحليين وتحمي البيئة على المستوى المحلي، في آن واحد. وتستطيع الوحدة في نفس الوقت تحقيق منافع للمجتمع الدولي، في مجالات رئيسية عديدة على المستوى العالمي، على النحو التالي: حماية التنوع البيولوجي والموارد البيولوجية؛ وخفض انبعاثات الكربون المتصلة بإنتاج واستخدامات الطاقة؛ ووقف إنتاج المواد المستنفدة للأوزون؛ والحفاظ على المياه الدولية من حيث النوع والكم. وقد اضطلع مرفق البيئة العالمية بدور رائد في مداخلات ذات منطلقات قطرية متعلقة بالإدارة المتكاملة للنظام الإيكولوجي، تترتب عليها أيضاً فوائد في مجالي استخدام المياه وصيانة التربة. وفي عام ٢٠٠٠، قدم المرفق الدعم إلى مشاريع تبلغ قيمتها ٢٠٥,٣ مليون دولار في مختلف أنحاء العالم النامي ورابطة الدول المستقلة: مشاريع لإدارة التنوع البيئي بقيمة ٧٨,٧ مليون دولار؛ ومشاريع بقيمة ٥٦,٦ مليون دولار لتخفيف آثار تغير المناخ؛ ومشاريع بقيمة ٤٠,٩ مليون دولار لحماية المياه الدولية؛ ومشاريع بقيمة ٦,٣ مليون دولار لمكافحة تآكل طبقة الأوزون؛ ومشاريع بقيمة ٢٢,٨ مليون دولار لمعالجة مسائل حساسة تغطي قطاعات متعددة.

١٤٢- ويعمل الصندوق الاستئماني لبرنامج بناء القدرة للقرن ٢١، بحكم ولايته التي تكفل له العمل مع البلدان من أجل بناء قدراتها اللازمة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، لتقديم الدعم في المراحل النهائية للاستراتيجيات الشاملة للقطاعات والمتعلقة بالتنمية المستدامة على المستوى القطري. وقد أقيمت شبكات إقليمية في جميع مناطق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لتعزيز وتيسير التعليم وتبادل المعارف، مع تقديم الدعم في ذلك عن طريق إعداد أدوات تعليمية منتقاة، بما في ذلك دراسات حالة قطرية ومواضيع وإقليمية، كجزء من النهج الخاصة بسلاسل الاستدامة. وسيجري العمل في عام ٢٠٠١ على تنفيذ تقييم عالمي مستقل للصندوق عن الفترة من ١٩٩٣ إلى ٢٠٠٢.

١٤٣- وقد أعد مكتب الأمم المتحدة لمنطقة الساحل إطاراً مفاهيمياً لتحليل ومعالجة الصلات بين قضايا الأراضي الجافة والفقر، وصمم برنامجاً لمساعدة البلدان على إدماج قضايا الأراضي الجافة، بما في ذلك خطط العمل الوطنية لمكافحة التصحر، في استراتيجيات خفض حدة الفقر. وعقد المكتب أول سلسلة من حلقات العمل، مستخدماً في ذلك الآلية العالمية، وهي إحدى صكوك اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر فيما يتعلق بحشد الموارد بغية تنفيذ الاتفاقية، وذلك في تشرين الأول/أكتوبر، في مومباسا، بالتعاون مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. ووضع أيضاً مكتب الأمم المتحدة لمنطقة الساحل، خطط الانتقال من نيويورك إلى نيروبي في صيغتها النهائية والمقرر له أن يتم في حزيران/يونيه ٢٠٠١.

١٤٤- وبدأ برنامج بروتوكول مونتريال ١٦٩ نشاطاً إضافياً، بقيمة تبلغ ٣٩ مليون دولار، ستؤدي إلى الوقف التدريجي لاستخدام المواد المستنفدة للأوزون بمعدل ٤٠٤ ٤ أطنان في السنة. وتقع هذه المشاريع في ٣٧ بلداً مختلفاً، يوجد ١٢ منها في أفريقيا. وهي تشمل ١٣ مشروعاً لتعزيز الوحدات الوطنية للأوزون، وتقديم الدعم إلى صناعات السياسات الوطنية. وتزايد أهمية الدور الذي يضطلع به البرنامج الإنمائي في تقديم المشورة إلى الحكومات بشأن مسائل الحكم الرئيسية المتنوعة - مثل التدابير التشريعية الخاصة بالرقابة على واردات وصادرات المواد المستنفدة للأوزون، والسياسات الضريبية الرامية لتشجيع استخدام بدائل المواد المستنفدة للأوزون، وأنظمة منح التراخيص وتحديد الحصص، وتدابير السياسات العامة الأخرى، على سبيل المثال.

خامساً - الموارد

الإيرادات الإجمالية

١٤٥- بلغ مجموع الإيرادات المتلقاة في عام ٢٠٠٠، ٢,٣٩ بليون دولار، بانخفاض طفيف عن المبلغ الوارد في عام ١٩٩٩ وقدره ٢,٤٤ بليون دولار. وفيما يلي توزيع لفئات التمويل المختلفة: (أ) موارد عادية (أساسية) - ٦٣٤ مليون دولار (٢٨ في المائة)؛ (ب) تمويل مشترك من أطراف ثالثة، ويشمل الصناديق الاستثنائية وتقاسم التكلفة - ٥٧١ مليون دولار (٢٤ في المائة)؛ (ج) تقاسم التكلفة بين البلدان التي تنفذ فيها مشاريع والمساهمة النقدية الحكومية المقابلة - ٩٤٠ مليون دولار (٤٠ في المائة)؛ (د) اتفاقات خدمات الإدارة - ١٤٣ مليون دولار (٦ في المائة)؛ (هـ) التمويل العادي وبنود التمويل الأخرى للصناديق والبرامج التي يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة -

- ٧١ مليون دولار (٣ في المائة)؛ (و) تقديم الدعم لبرنامج الموظفين الفنيين المبتدئين -
 ٢٤ مليون دولار (١ في المائة)؛ (ز) الدخل من موارد خارجة عن الميزانية ومتنوعة -
 ٨ ملايين دولار.

الموارد العادية

١٤٦- دخل المجلس التنفيذي، منذ عام ١٩٩٨، في حوار مكثف بشأن مسألة استعادة قاعدة التمويل العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لخاصية النمو وقابلية التنبؤ المحسنة، لا سيما فيما يتعلق بوضع استراتيجية تمويل مستدامة والتفاوض بشأنها. ويجسد المقرر المتميز ٢٣/٩٨، بشأن استراتيجية التمويل المتعلقة بالموارد العادية للبرنامج الإنمائي، والمقرران ١/٩٩ و ٢٣/٩٩ بشأن الإطار التمويلي المتعدد السنوات، النتائج التي تمخضت عنها هذه الجهود. وقد وضع المجلس التنفيذي نظام تمويل للبرنامج الإنمائي، عن طريق هذه المقررات، قُصد به إثارة حوار يتسم بالشفافية والدينامية بشأن التمويل العادي، وتيسير قدر أكبر من قابلية التنبؤ المعززة. واعتمد المجلس التنفيذي هدفا سنويا للتمويل قدره ١,١ بليون دولار، وأكد الحاجة العاجلة لتحقيق زيادة سنوية حتى يتم بلوغ الهدف. وأكد المجلس مجددا الحاجة إلى عكس الاتجاه التراجعي للموارد الأساسية، وإلى إنشاء آلية لإرساء التمويل الأساسي للبرنامج الإنمائي على أساس يمكن التنبؤ به، وأقر بأن الاعتماد المفرط على عدد محدود من المانحين يحمل في طياته مخاطر تهدد الاستمرارية المالية للبرنامج الإنمائي في الأجل الطويل. وبناء على ذلك حث المجلس جميع البلدان القادرة على زيادة تبرعاتها الأساسية. وأخيرا، ألقى المجلس التنفيذي الضوء على الصلات بين حشد الموارد، والاتصالات، والدعوة، والملاحم المؤسسية للبرنامج الإنمائي. وفي هذا السياق، طُلب إلى البرنامج الإنمائي إعداد الإطار التمويلي المتعدد السنوات، الذي يحقق تكامل الأهداف البرنامجية والموارد والميزانية والنواتج مع هدف زيادة الموارد العادية.

١٤٧- وعرض البرنامج الإنمائي إطاره التمويلي المتعدد السنوات على المجلس التنفيذي، في الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٩، وعرض التقرير السنوي الذي يركز على النتائج، وهو الخطوة التالية في عملية الإطار التمويلي المتعدد السنوات، خلال الدورة السنوية لعام ٢٠٠٠. وشجع مقرر المجلس التنفيذي ١٥/٢٠٠٠ إدخال المزيد من التحسينات على عملية التقرير السنوي الذي يركز على النتائج، بالتشاور مع أعضاء البرنامج، بوصفها جزءا أساسيا من الإطار التمويلي المتعدد السنوات، وذلك بالإضافة إلى إشادته بمدير البرنامج وموظفيه على قيامهم بإعداد التقرير. وفي الدورة العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠، قدم مدير البرنامج مقترحات لتنقيح واستكمال الإطار التمويلي المتعدد السنوات. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠،

انعقد الاجتماع الوزاري للبرنامج الإنمائي، للإتيان بالعنصر الوحيد الذي يفتقده الإطار التمويلي المتعدد السنوات، وهو: المشاركة الكافية على المستوى السياسي بين أعضاء البرنامج الإنمائي، من أجل توليد الإرادة السياسية اللازمة لإعادة بناء قاعدة موارد المنظمة. ويرد وصف النواتج الشديدة الإيجابية للاجتماع في الفقرتين ١٢ و ١٣ والإطار ٢ من هذا التقرير.

١٤٨- وفي استجابة للطلب الخاص بتقديم التزام حاسم بالتمويل لعام ٢٠٠٠، ومؤشر ثابت أو إرشادي للتبرعات للسنوات التالية، تعهد ١٩ بلدا، في اجتماع التمويل السنوي الثاني المعقود في نيسان/أبريل ٢٠٠٠، بتقديم تبرعات أكبر لعام ٢٠٠٠، بما في ذلك تسعة مانحين من لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وعشرة بلدان تنفذ فيها مشاريع. وتشير البيانات المؤقتة لعام ٢٠٠٠ إلى أن مجموع صافي الدخل العادي بلغ ٦٣٤ مليون دولار. وتشمل أسباب النقص في صافي الدخل المقدر، ما يلي: (أ) الانخفاض الحاد في مستوى التبرعات من قبل ثلاثة مانحين رئيسيين، تمثل تبرعاتهم مجتمعة ما يزيد على ١٥,٨ في المائة من مساهمة لجنة المساعدة الإنمائية في الموارد العادية لعام ١٩٩٩، محسوبة بدولارات الولايات المتحدة؛ (ب) القوة المتنامية لقيمة دولار الولايات المتحدة، الذي شهد ارتفاعا منتظما خلال عام ٢٠٠٠ مقابل معظم العملات الأخرى، بما في ذلك العملات الأوروبية، التي تمثل ما يزيد على ٧٠ في المائة من قاعدة إيرادات الموارد الحالية؛ (ج) التأخير أو السداد الجزئي لتبرعات عام ٢٠٠٠ من قبل بعض بلدان لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

١٤٩- ولا تعتبر الأرقام الإجمالية للإيرادات لعام ٢٠٠٠ الواردة أعلاه منصفة فيما يتعلق بالدلائل الإيجابية على زيادة التعهدات المقدمة بالتبرع للموارد العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالعملات الوطنية، نتيجة للمقررات واستراتيجيات التمويل. فقد زاد أحد عشر بلدا من بلدان لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إجمالا، تبرعاتها بالعملات المحلية بنسبة ١٢,٨ في المائة في المتوسط، بما في ذلك ثلاثة بلدان قدمت تبرعات إضافية إلى الموارد العادية في أو عقب الاجتماع الوزاري، كإشارة منها إلى التزامها بإعادة بناء الإرادة السياسية للمنظمة.

١٥٠- وقد سلّم المجلس التنفيذي والأمانة، منذ وقت طويل، بأن الإفراط في الاعتماد على عدد محدود من المانحين يحمل في طياته مخاطر تهدد الاستمرارية المالية للبرنامج الإنمائي في الأجل الطويل. وكما تدل الإشارة أعلاه، فقد حث المجلس التنفيذي، في مقرره ٢٣/٩٨، جميع المانحين والبلدان التي تنفذ فيها برامج، ممن يؤهلهم وضعهم

لذلك، على زيادة تبرعاتهم للموارد العادية. وبالإضافة إلى الجهود المتضافرة لمدير البرنامج بغية الوصول بصورة منتظمة إلى البرلمانين في الفترة التمهيديّة لاجتماع التمويل السنوي الثاني، في نيسان/أبريل ٢٠٠٠، كان القصد من تنظيم الاجتماع الوزاري، في أيلول/سبتمبر، هو تحديد التوسع في الوصول إلى، وزيادة الرؤية لدى صناع القرارات السياسية الرئيسيين، وكفالة مشاركتهم في العمل المشترك والتزامهم به، ومن ثم كفالة أن يعاد بناء قاعدة موارد المنظمة إلى مستويات الهدف المتفق عليه.

١٥١- ومن أجل كفالة إمكانية التنبؤ بالسداد المطلوب حسب مقرر المجلس التنفيذي ٢٣/٩٨، جرى حث المانحين على أن يتقدموا بتعهدات لسنوات عديدة وأن يعلنوا جداول زمنية محددة للسداد يلتزموا بها. وفي عام ١٩٩٩، تقدم ١٣ بلدا بتعهدات لسنوات متعددة لعام ٢٠٠٠، و ١٢ بلدا لعام ٢٠٠١. وكإشارة منها إلى استمرار الالتزام باستراتيجية التمويل المستدام للبرنامج الإنمائي، ارتفع عدد البلدان المتقدمة بتعهدات لسنوات متعددة إلى ١٧ بلدا، في عام ٢٠٠٠، بما في ذلك ثمانية من بلدان لجنة المساعدة الإنمائية، وتسعة من البلدان التي تنفذ فيها برامج، من بين البلدان التي تقدمت بتعهدات تغطي عام ٢٠٠١.

١٥٢- وعلى امتداد عام ٢٠٠٠، واجه البرنامج الإنمائي مشكلات كبيرة في التدفق النقدي، نتيجة لعدم انتظام سداد التبرعات من جانب بعض المانحين. وأدت هذه الحالة إلى ضرورة الاستخدام المكثف للاحتياطي التشغيلي على امتداد عام ٢٠٠٠، فوصل مجموع ما سحب منه حتى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٤٨ مليون دولار. ويعتبر سداد التبرعات في الوقت المحدد لها ضروريا لتفادي أزمات السيولة، كما يعتبر عاملا رئيسيا في تحقيق أحد أهداف إطار التمويل المتعدد السنوات، وهو: زيادة إمكانية التنبؤ بالإيرادات. وأثناء دورة المجلس التنفيذي العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠، كرر البرنامج الإنمائي تأكيد أهمية السداد المبكر، خاصة مع توقع حدوث نقص آخر في السيولة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. وتقدمت المنظمة باقتراح لأفضل سيناريو يمكن أن يتفق المانحون بموجبه على جداول زمنية موحدة للسداد، مما يتيح للبرنامج الإنمائي اتخاذ تدابير للتخفيف من تأثير تغيرات أسعار الصرف على إمكانية التنبؤ بالإيرادات، وكفالة المزيد من الاستقرار للتدفقات النقدية.

١٥٣- وتشير الإسقاطات استنادا إلى الالتزامات المعلنة حتى نهاية نيسان/أبريل ٢٠٠١، إلى أن قاعدة الموارد العادية للبرنامج الإنمائي ستبدأ في الارتفاع خلال عام ٢٠٠١. وتتجاوز التقديرات الحالية للتبرعات للموارد العادية لعام ٢٠٠٠ مبلغ ٦٧٠ مليون دولار بقليل، بزيادة متوقعة على تبرعات عام ٢٠٠٠ قدرها ٦ في المائة. غير أن هذا الرقم لا يعد منصفًا بالنسبة للزيادة الإيجابية في الالتزامات الخاصة بالموارد العادية. إذ تدل الإسقاطات الحالية لعام

٢٠٠١ على أن ما يصل إلى ١٤ من المانحين أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، سيزيدون تبرعاتهم للموارد العادية بالعملية المحلية في عام ٢٠٠١، وأن مانحا واحدا فقط من أعضاء اللجنة سيخفض تبرعه بالعملية المحلية خلال العام نفسه. ويتوقع أن تبلغ الزيادة نسبة ١٠ في المائة أو أكثر بالنسبة لنصف تلك المجموعة من المانحين، مع زيادة اثنين منهم لتبرعاتهما بنسبة ٣٦ في المائة و ٤٣ في المائة على التوالي. وينعكس ذلك الالتزام السياسي نفسه على تعزيز قاعدة الموارد العادية للمنظمة في التعهدات المقدمة من قرابة ٣٠ بلدا من التي تنفذ فيها مشاريع والتي تعهدت بالمساهمة في قاعدة الموارد العادية للمنظمة، برغم القيود الداخلية الكبيرة عادة. وتعتبر التطورات في أحجام التبرعات لقاعدة الموارد المحلية مشجعة، باعتبار أن تبرعات معظم المانحين قد عاودت النمو و/أو حافظت على مسيرة نموها للأمين الثاني والثالث على التوالي. ويعكس هذا التزامهم المستمر بإعادة بناء قاعدة الموارد العادية للمنظمة.

١٥٤ - وتغطي تجربة التعهدات المتعددة السنوات، في عام ٢٠٠٠، صورة مستقبلية مشجعة لإعادة بناء قاعدة الموارد العادية للبرنامج الإنمائي. وفيما يتعلق بالبلدان المانحة التي لم تتمكن من التعهد بالتزامات حاسمة، بسبب القيود التي تفرضها قوانين الميزانية، قدم عدد منها إلى الأمانة ما يشير إلى ما ترغب فيه من تعهدات. وفي جميع الحالات، بقيت التعهدات المتعلقة بالسنوات القادمة على نفس مستوى التبرعات الحالية على أقل تقدير، بينما أرسى عدد من المانحين سابقة إيجابية باستخدامهم للتعهد كقاعدة انطلاق للنمو، ويستمر لذلك الإطار التمويلي المتعدد السنوات في تقديم إطار لتعبئة الموارد حول الأهداف المتفق عليها للمنظمة.

١٥٥ - وتضطلع البلدان التي تنفذ فيها برامج بأدوارها في التقليل من الإفراط في الاعتماد، بعدة طرق هامة. فبالإضافة إلى القدر الكبير من موارد تقاسم التكلفة الذي تقدمه إلى البرامج التي ينفذها البرنامج الإنمائي فيها، تقدم حكومات هذه البلدان إلى البرنامج الإنمائي أيضا، ما يلي: (أ) تبرعات لموارده العادية؛ (ب) تبرعات حكومية نقدية من أجل تكلفة المكاتب المحلية؛ (ج) تبرعات حكومية عينية، مثل توفير أماكن العمل بدون سداد إيجار. ويلاحظ بصفة خاصة أن سداد كل من التبرعات الحكومية لتكاليف المكاتب المحلية، والتبرعات الحكومية العينية المقدمة للبرنامج الإنمائي، استمر على المستوى الرفيع نفسه الذي تحقق في عام ١٩٩٩.

الإطار ١٨ - صافي الإيرادات المحصلة في عام ٢٠٠٠ للموارد الأساسية وغير الأساسية، بملايين الدولارات		
البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	الموارد الأساسية	الموارد غير الأساسية
إسبانيا	١,٩٨	١,٤٤
أستراليا	٤,٠٠	٠,١٤
ألمانيا	٢٠,٠٥	١,٠٠
أيرلندا	٤,١٤	١,٤١
إيطاليا	١٢,٤١	٣٦,٢٠
البرتغال	٠,٨٠	٠,٣٧
بلجيكا	١١,٥٧	٤,٩٤
الدانمرك	٥٠,١٦	٤,٧٠
السويد	٥٨,٤٧	٣٠,٠١
سويسرا	٣١,٥٢	٩,٩٦
فرنسا	١٤,٧٦	٢,٩٥
فنلندا	١١,٤٦	٤,٥٣
كندا	٢٨.٥٨	٤,٨٨
لكسمبرغ	٠,٧٠	١,١٠
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	٥٣,١٤	٢١,٩٨
النرويج	٦٥,٨١	٢١,٤٢
النمسا	٥,٤٣	٠,١٤
نيوزيلندا	٢,٠٧	١,١٢
هولندا	٦٥,٩٢	٤٢,٤
الولايات المتحدة الأمريكية	٧١,٧٠	٢٦,٣٧
اليابان	١٠٠	٤٠,٢٦
اليونان	٠,٣٩	٠,١١
البلدان العشرة الأوائل التي تنفذ فيها برامج		
الإمارات العربية المتحدة	٠,٦٥	

باكستان	٠,٤٧
تركيا	٠,٨٦
جمهورية كوريا	١,٨٩
سري لانكا	٢,٠٣
الصين	٢,٦٥
كوبا	١,٣٥
مصر	٠,٣٩
المملكة العربية السعودية	٢,٠٠
الهند	٤,٣٩

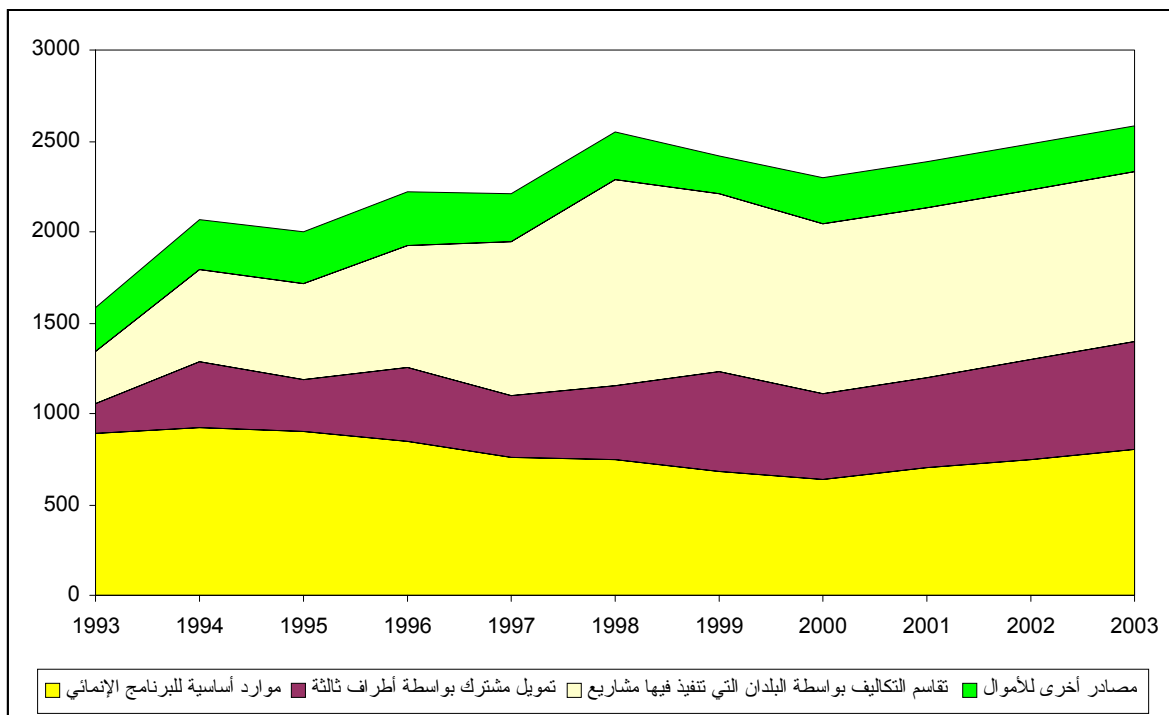
الموارد الأخرى

١٥٦ - توضح الاتجاهات الحديثة حدوث زيادة كبيرة في التبرعات للموارد غير الأساسية للبرنامج الإنمائي. ففي عام ٢٠٠٠، بلغت المساهمات في التمويل المشترك المقدمة من قبل أطراف ثالثة إلى البرنامج الإنمائي ٥٧١ مليون دولار، وصل بها مجموع التبرعات للموارد العادية والتمويل المشترك من قبل أطراف ثالثة إلى ١,٢ بليون دولار. وفي واقع الأمر يشارك جميع المانحين أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بالتعاون فيما بينهم، في تمويل برامج البرنامج الإنمائي، بما في ذلك البرامج المواضيعية. وبلغ تقاسم التكاليف للبلدان التي تنفذ فيها برامج، المدفوع من خلال البرنامج الإنمائي بواسطة حكومات البلدان المانحة التي تنفذ فيها برامج كدعم للبرامج الإنمائية الخاصة بها، ٩٤٠ مليون دولار، بما في ذلك المساهمات الحكومية النقدية المقابلة. وتمثل الموارد الأخرى عنصرا تكميليا هاما لقاعدة الموارد العادية، وتسمح بتوسيع نطاق تأثير البرامج وتعزيز الشراكات بمجموعة من العناصر الفاعلة. بما في ذلك اللجنة الأوروبية ومصارف التنمية الإقليمية، والبنك الدولي، ومؤسسات القطاع الخاص. وتعتمد قدرة البرنامج الإنمائي على حشد هذه الموارد، على حصوله على قاعدة متعددة الأطراف كافية وآمنة يستطيع منها تقديم خبراته الإنمائية المثبتة. ويحجب متوسط الإيرادات الإجمالية البالغ قدره ٢,٣٩ بليون دولار (بما في ذلك أموال من مصادر أخرى) الأزمة المالية الخطيرة التي يواجهها البرنامج الإنمائي في قاعدة موارد العادية. وليس في الإمكان مبادلة الموارد العادية والموارد الأخرى بعضها ببعض؛ إذ تمثل الموارد الأخرى تبرعات مخصصة لمواضيع وبرامج وأنشطة معينة، كما تميل إلى أن تكون ذات تركيز جغرافي. ويبقى مدير البرنامج على قناعة راسخة بأن التبرعات

العادية تظل حجر الأساس الذي يستند إليه البرنامج الإنمائي، وأن إعادة قاعدة الموارد العادية إلى طريق النمو المستدام، من أجل الوفاء بالأهداف المتفق عليها، تظل أولوية عليا.

الشكل ١

مجموع الموارد للفترة ١٩٩٣-٢٠٠٣ (إرشادية بالنسبة للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣)
(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



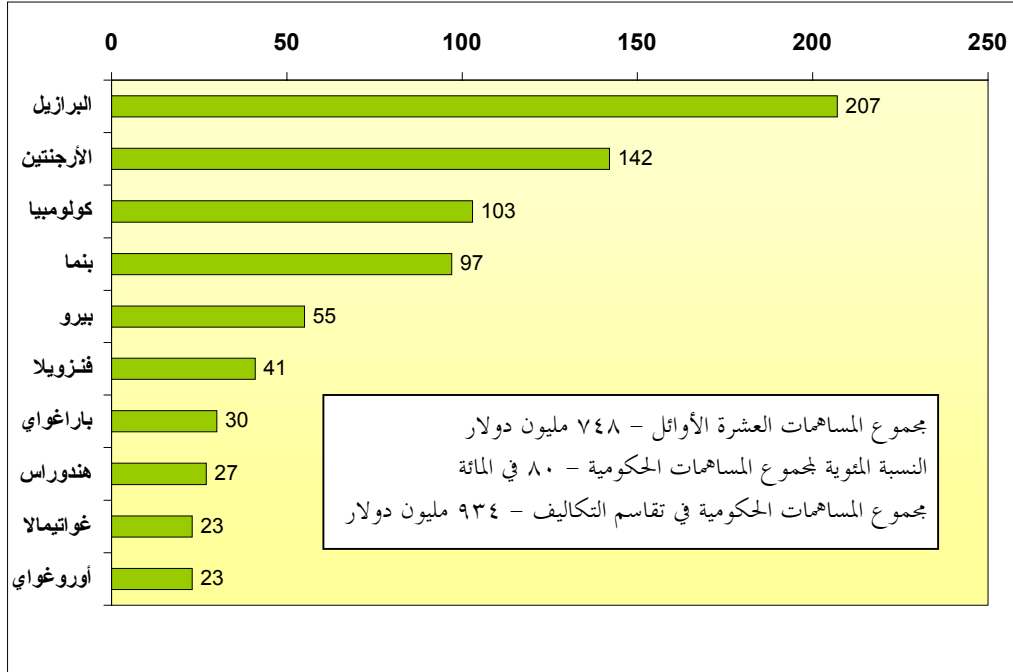
١٥٧ - وبلغ مجموع الموارد التي حشدت للصناديق الاستثمارية، في عام ٢٠٠٠، ٣٧٦ مليون دولار، بما في ذلك ٦٨ مليون دولار لبرنامج إصلاح الشبكة الكهربائية العراقية (قراراً مجلس الأمن ٩٨٦)، مسجلة بذلك زيادة بنسبة ١٠ في المائة على الرقم الخاص بعام ١٩٩٩ البالغ ٣٣٩ مليون دولار، خصص ٨٣ مليون منها لإصلاح الشبكة الكهربائية العراقية. وتأتي الزيادة في التبرعات لعام ٢٠٠٠، بصفة رئيسية، من الصناديق الاستثمارية المنشأة لبلدان تحتاز حالات إنمائية خاصة، ومن الصناديق الاستثمارية المتصلة بالبيئة، مثل مرفق البيئة العالمية.

١٥٨ - ولا تزال مساهمات تقاسم التكاليف تمثل نسبة هامة من مجموع الإيرادات التي يتلقاها البرنامج الإنمائي. وكسابق عهدها، أتت نسبة ٨٠ في المائة من مجموع مساهمات

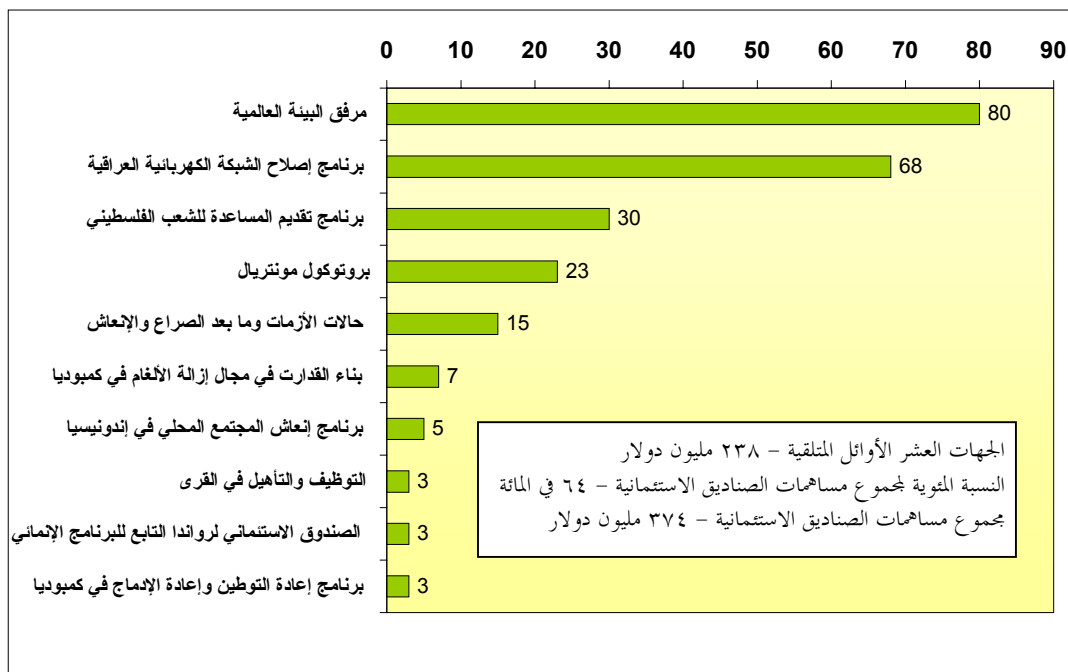
تقاسم التكاليف من حكومات عشرة بلدان تنفذ فيها برامج في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويتعلق مبلغ ٩٤٠ مليون دولار، من مجموع إيرادات تقاسم التكاليف في عام ٢٠٠٠، البالغ قدرها ١ ١٣٥ بليون دولار، بتقاسم التكاليف بواسطة البلدان التي تنفذ فيها برامج، و ١٩٥ مليون دولار بتقاسم التكاليف بواسطة أطراف ثالثة. وقد انخفض تقاسم التكاليف بواسطة البلدان التي تنفذ فيها برامج لعام ٢٠٠٠، بنسبة ٦ في المائة عما كان عليه في عام ١٩٩٩.

الشكل ٢

مساهمات الحكومات العشر الأوائل في تقاسم التكاليف



الشكل ٣ الصناديق الاستثمارية العشرة الأوائل



١٥٩ - وبلغ مجموع النفقات على البرامج في عام ٢٠٠٠ ٢,١ بليون دولار، مقارنة بمبلغ ٢,٢ بليون دولار في عام ١٩٩٩. ويمثل تقاسم التكاليف نسبة ٦٠ في المائة من مجموع هذه النفقات، بينما تمثل الموارد الأساسية (٤٢٠ مليون دولار) نسبة ٢١ في المائة، والصناديق الاستثمارية (٣٩٧ مليون دولار) نسبة ١٩ في المائة.

١٦٠ - وبلغت النفقات على البرامج من الموارد العادية في عام ٢٠٠٠، ٤٢٠ مليون دولار، وهي تقل بنسبة ٢٢ في المائة عن مستوى عام ١٩٩٩ البالغ مجموعه ٥٤١ مليون دولار، وبنسبة ٣٣ في المائة عن الرقم الخاص بعام ١٩٩٨ وقدره ٦٢٧ مليون دولار. ولزم إجراء هذا الخفض الكبير في النفقات على البرامج الأساسية بسبب الانخفاض المستمر في التبرعات.

١٦١ - واستمر انخفاض التبرعات الأساسية في التأثير بشدة على منطقة أفريقيا. إذ تراجع تنفيذ البرامج التي تعتمد على الموارد الأساسية بصورة حادة في المنطقة، بنسبة ٢٥ في المائة تقريباً، فوصل إلى ١٥٤ مليون دولار، بدلاً من ٢٠٦ ملايين دولار وهو مستوى التنفيذ في عام ١٩٩٩؛ وبنسبة ٤٥ في المائة مقارنة بمستوى التنفيذ في عام ١٩٩٧، وقدرة ٢٧٨ مليون دولار.

١٦٢ - وبلغت النفقات على البرامج الأساسية في إطار التنفيذ الوطني ٥٨ في المائة من المجموع (٢٣٣ مليون دولار). وبلغ نصيب ما نفذه مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

نسبة ٣٠ في المائة (٩٥ مليون دولار) من إجمالي النفقات على البرامج الأساسية، وكانت إدارة الشؤون الاقتصادية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، ومنظمة العمل الدولية، مسؤولة بصفة جماعية عن تنفيذ نسبة ٩ في المائة (٣٦ مليون دولار) من النفقات الأساسية.

١٦٣ - وبلغت نفقات تقاسم التكاليف، في عام ٢٠٠٠، ١,٠٦ بليون دولار، مقارنة بمبلغ ١,١ بليون دولار في عام ١٩٩٩. وبلغ مجموع نفقات الصناديق الاستثمارية ٣٩٧ مليون دولار، في عام ٢٠٠٠، بزيادة قدرها ١٠ في المائة تقريبا عن مستوى نفقات عام ١٩٩٩ البالغ قدرها ٣٥٥ مليون دولار. وجاءت الزيادة بصفة أساسية من الصندوق الاستثماري لرواندا التابع للبرنامج الإنمائي، وبرنامج إصلاح الشبكة الكهربائية العراقية ومرفق البيئة العالمية، والصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال.

الشكل ٤

المساهمات الأساسية حسب المنطقة

